

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنوان

التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن - جيجل -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ:

- بولعسل محمد

إعداد الطالبتين:

بومجريك ليندة

حميرون مريم

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذ مساعد (أ)	الأستاذ: لزعر محمد سامي
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر (ب)	الأستاذ: بولعسل محمد
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر (أ)	الأستاذ: قيرة عمر

السنة الجامعية: 2020/2019

كلمة شكر

"كن عالما...فإن لم تستطع فكن متعلما...فإن لم تستطع فأحب العلماء...فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكلفت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا
فهو العلي القدير

كما نتوجه بالشكر الى الوالدين الكريمين الذان لولاهما ما رأت أقلامنا نور السطور

ولا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير الأستاذ "بولعسل محمد"

الذي كان لنا سندا ومعينا في إتمام إنجاز هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه.

ونشكر كل من ساهم في إتمام هذا البحث ولو بابتسامة صادقة.

إليكم جميعا: جزاكم الله خيرا.

ليندة

مريم

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الشكر
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
08	المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي وأسباب ظهوره
10	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي
11	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي
13	المطلب الرابع: مقومات ومنهجية التحليل المالي
14	المبحث الثاني: استخدامات التحليل المالي
14	المطلب الأول: مجالات التحليل المالي
15	المطلب الثاني: الأطراف المستخدمة للتحليل المالي
18	المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي
19	المبحث الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي
19	المطلب الأول: الميزانية
26	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج
31	المطلب الثالث: جدول التدفقات النقدية
39	المطلب الرابع: جدول التغير في حقوق الملكية والملاحق
44	خلاصة
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	
46	تمهيد
47	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي
47	المطلب الأول: تعريف الأداء، أنواعه ومجالاته
53	المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي

56	المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
57	المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي
57	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي
59	المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي
60	المطلب الثالث: مقومات عملية تقييم الأداء المالي
62	المبحث الثالث: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي
62	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة التوازنات المالية
68	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية
73	خلاصة
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لمؤسسة ميناء جن جن -جيجل	
75	تمهيد
76	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء جن جن
76	المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة ميناء جن جن
77	المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة ميناء جن جن
78	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن
84	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018
84	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018
93	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018
98	المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018
103	المطلب الرابع: تحليل الوضع المالية لمؤسسة ميناء جن جن
113	خلاصة
115	الخاتمة
119	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نموذج الميزانية المفقطة يبين عرض عناصر الأصول	22
02	نموذج الميزانية المفقطة يبين عرض عناصر الخصوم	25
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	28
04	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	30
05	جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	34
06	جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة	37
07	جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة	40
08	جدول تطور التثبيات وأصول مالية غير جارية	42
09	أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	85
10	تطور جانب أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	87
11	خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	89
12	تطور جانب خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	91
13	جانب أصول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	92
14	جانب خصوم الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	93
15	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	94
16	تطور جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة خلال الفترة 2015-2018	96
17	عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة خلال الفترة 2015-2018	99
18	تطور صافي التدفقات النقدية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	101
19	تطور رأس المال العامل لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	104
20	تطور أنواع رأس المال العامل لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	105
21	تطور احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	106
22	تطور الخزينة الصافية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	107
23	نسب السيولة لمؤسسة ميناء جن جن خلال افترة 2015-2018	108

قائمة الجداول والأشكال

109	نسب النشاط لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	24
111	نسب المردودية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	25
111	نسب التمويل لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018	26

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	01
33	المكونات الأساسية لجدول التدفقات النقدية	02
60	مراحل تقييم الأداء المالي	03
83	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن	04

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	جانب أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال سنة 2015-2016
02	جانب خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال سنة 2015-2016
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ميناء جن جن خلال سنة 2015-2016
04	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ميناء جن جن بالطريقة المباشرة خلال سنة 2015-2016
05	جانب أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال سنة 2016-2017
06	جانب خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال سنة 2016-2017
07	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ميناء جن جن خلال سنة 2016-2017
08	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ميناء جن جن بالطريقة المباشرة خلال سنة 2016-2017
09	جانب أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال سنة 2017-2018
10	جانب خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال سنة 2017-2018
11	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ميناء جن جن خلال سنة 2017-2018
12	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ميناء جن جن بالطريقة المباشرة خلال سنة 2017-2018
13	الميزانية العامة لمؤسسة ميناء جن جن لسنة 2016 (الرسم على القيمة المضافة)
14	الميزانية العامة لمؤسسة ميناء جن جن لسنة 2017 (الرسم على القيمة المضافة)
15	الميزانية العامة لمؤسسة ميناء جن جن لسنة 2018 (الرسم على القيمة المضافة)
16	الميزانية العامة لمؤسسة ميناء جن جن لسنة 2016 (ح / 38)
17	الميزانية العامة لمؤسسة ميناء جن جن لسنة 2017 (ح / 38)
18	الميزانية العامة لمؤسسة ميناء جن جن لسنة 2018 (ح / 38)
19	الميزانية العامة لمؤسسة ميناء جن جن لسنة 2016 (ح / 21)
20	الميزانية العامة لمؤسسة ميناء جن جن لسنة 2017 (ح / 21)
21	الميزانية العامة لمؤسسة ميناء جن جن لسنة 2018 (ح / 21)

مقدمة

مقدمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية العصب الأساسي الذي يغذي الاقتصاد وذلك من خلال الأدوار المهمة التي باتت تلعبها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فهذه الأخيرة أصبحت تواجه العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في عدة مجالات ولا سيما الاقتصادية التي تنعكس عليها بشكل أو بآخر وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها وازدهارها لكن غالبا ما يكون من أجل الحفاظ على بقائها واستمراريتها، كما أن زيادة دور المؤسسات وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها جعل ادارة تلك المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة الى معلومات لمعرفة كفاءة الادارة والمؤشرات التي تقيس القدرة المالية للمؤسسة.

لقد أصبحت عملية التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية خاصة من حيث السيولة ومعرفة موجودات ومصادر الحصول عليها أمرا ضروريا، ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي اجراء تحليل للقوائم المالية حتى يتمكن من تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ قراراته المالية. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن جن والتي تعتبر كغيرها من المؤسسات الاقتصادية ملزمة بإعداد قوائمها المالية وهذا حسب ما يمليه النظام المحاسبي الجزائري واستخلاص مجموعة من المؤشرات والنسب المالية وتحليلها من أجل تبيان مواطن القوة ومحاولة تعزيزها وتبيان مواطن الضعف واستدراكها وتصحيحها في المستقبل.

• اشكالية البحث

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن جن بجيجل؟

• التساؤلات الفرعية

للإحاطة بجميع جوانب الاشكالية سيتم الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهم القوائم المالية التي تقوم بإصدارها المؤسسة الاقتصادية؟
- ماهي أهم النسب والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
- هل تتمتع مؤسسة ميناء جن جن بوضع مالي مريح خلال فترة الدراسة؟
- هل تساهم التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية في تشكيل الخزينة الصافية؟
- هل تتمتع مؤسسة ميناء جن جن بخزينة موجبة حسب نتائج تحليل القوائم المالية؟

• فرضيات الدراسة

للإجابة عن الاشكالية المطروحة وكذا التساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- تحقق مؤسسة ميناء جن جن توازن مالي خلال فترة الدراسة.
- المؤسسة تعتمد بشكل كبير في تعاملاتها على أموالها الخاصة.
- المؤسسة قادرة على ادارة أصولها الثابتة بفعالية.

- تساهم الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية بشكل ايجابي في تشكيل الخزينة الصافية لمؤسسة ميناء جن جن.

- تتوافق نتائج تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج المعدة على أساس الاستحقاق مع نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي للمؤسسة محل الدراسة.

• أهمية الموضوع

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة كونه يعالج أهم المواضيع التي يهتم بها الكثير من الباحثين ومسيري المؤسسات الاقتصادية على حد سواء، حيث يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات، بحيث يظهر التحليل المالي لتلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى قدرتها على تحسين وضعيتها المالية خلال ممارستها لنشاطها.

• أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

- ابراز أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي .
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.
- التعرف على الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن انطلاقا من تحليل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج المعدة على أساس الاستحقاق، وجدول التدفقات النقدية المعد على الأساس النقدي.

• المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

لدراسة هذا الموضوع والاجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية وكذلك الاجابة على الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال وصف جميع البيانات المتعلقة بالموضوع، أما الجانب التطبيقي (جانب دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن) فاعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل المعلومات والوثائق.

لإثراء هذا البحث سنعتمد في الجانب النظري على الكتب والمذكرات المرتبطة بالموضوع بالإضافة الى بعض المجالات العلمية والجرائد الرسمية والملتقيات، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فسنعتمد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية المحاسبة والمالية بالمؤسسة محل الدراسة.

• أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع بناء على مجموعة من الأسباب:

- الأسباب الذاتية

✓ كون الموضوع يدخل ضمن تخصص الدراسة، وایمانا منا بأهمية دراسة الموضوع والاستفادة منه مستقبلا في الحياة المهنية.

- ✓ الميول الشخصي الى الجانب التطبيقي التحليل أكثر مما يسمح لنا بمقاربة الجانب النظري مع الجانب التطبيقي خاصة وأنا درسنا مقياس التسيير المالي.
- ✓ الاهتمام الشخصي بكل مواضيع المحاسبة والادارة المالية.

- الأسباب الموضوعية

- ✓ إبراز التحليل المالي الذي يركز على دراسة وتحليل الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية.

✓ أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة.

• اطار الدراسة

- **الإطار المكاني:** تتعلق هذه الدراسة باستخدام التحليل المالي كأداء لتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولمعالجة الاشكالية واثراء الموضوع من الجانب التطبيقي وتدعيم الجانب النظري اخترنا مؤسسة ميناء جن جن والتي يقع مقرها بولاية جيجل تحديدا بمنطقة أشواط.

- **الإطار الزمني:** اقتصر الجانب التطبيقي على دراسة التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن خلال أربع (04) سنوات الممتدة من 2015 الى 2018.

- **الإطار الموضوعي:** رغم اتساع موضوع التحليل المالي الا أننا ركزنا على دراسة وتحليل الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة الى بعض مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

• الدراسات السابقة

- دراسة بعنوان " دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية " - دراسة حالة مؤسسة "NCA ROUBA" "2015 - 2016"، للباحث بلال معوج، وهي رسالة ماجستير، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول: "ما مدى مساهمة التحليل بواسطة المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل في المؤسسة الاقتصادية؟" وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تحقيق المؤسسة لأداء مالي جيد، يبرز في تحقيق هامش ربح تشغيلي مرتفع، وزيادة في حجم الإنتاج من سنة إلى اخرى، إضافة إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة وقيمة سوقية مضافة.

- ✓ تسجيل بعض النقائص تتمثل أساسا في انخفاض نسب السيولة وارتفاع نسب المديونية بالمؤسسة.

- دراسة بعنوان " تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، 2013 - 2014، للباحث حمزة شباح، وهي رسالة ماجستير، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول: "ما مدى نجاعة تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟" وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة ودقيقة تعكس مدى جودة سيولة وربحية المؤسسة.

✓ وجود عدم تطابق في نتائج تقييم أداء مؤسسة الخزف الصحي بالميلية نتيجة وجود اختلاف في طبيعة المعلومات المالية التي توفرها القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق والمعدة على الأساس النقدي.

- دراسة بعنوان " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها " - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العلة، 2008-2009، للباحث اليمين سعادة وهي رسالة ماجستير، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول: "هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟" وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ المؤسسة استطاعت تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة.

✓ المؤسسة غير مثقلة بالديون، مما يسمح لها بسداد التزاماتها اتجاه الغير وقدرتها على تمويل استثماراتها من خلال ما تملكه من أموال.

✓ المؤسسة تحتفظ بفر كافي من السيولة، والتي تعتبر أموال مجمدة على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.

- دراسة بعنوان " الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، " 2001-2002، للباحث عادل عشي، وهي رسالة ماجستير، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول: " ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟" وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ المؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية.

✓ المؤسسة حققت هامش أمان.

✓ المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة.

• صعوبات الدراسة

- صعوبة الدراسة الميدانية والحصول على بعض المعلومات نظرا لطابعها السري وعدم تمتع مثل هذه المؤسسات بالاستقلالية المالية.

- وجود تضارب في الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

• خطة الدراسة

بغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والتوصل إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

الفصل الأول جاء بعنوان مدخل للتحليل المالي والذي قسم إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التحليل المالي، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه إلى استخدامات التحليل المالي أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى مصادر معلومات التحليل المالي.

الفصل الثاني جاء بعنوان تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث قسم هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث، أين خصص المبحث الأول لدراسة ماهية الأداء المالي، وتطرقنا في المبحث الثاني لأساسيات حول تقييم الأداء المالي، في حين خصص المبحث الثالث لدراسة الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الثالث خصص للدراسة التطبيقية حيث تم إسقاط الدراسة النظرية على واقع مؤسسة ميناء جن جن وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين حيث جاء في المبحث الأول تقديم للمؤسسة محل الدراسة، ثم خصص المبحث الثاني لتقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن جن وذلك بعرض كل من: الميزانية، جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، وتحليل الوضعية المالية لها من خلال حساب وتحليل مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية.

وفي الأخير تم تقديم خاتمة ذكر فيها مجموعة من النتائج المتوصل إليها، وكذا مجموعة من التوصيات، وأفاق الدراسة.

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: استخدامات التحليل المالي

المبحث الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي وأداة من أدوات الإدارة المالية، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، فهذه العملية يمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهها أو التنبؤ. ولأجل إعطاء نظرة عامة حول التحليل المالي سنحاول في هذا الفصل التطرق الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: استخدامات التحليل المالي

المبحث الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع من مواضيع الإدارة المالية (التسيير المالي) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، بحيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة واتجاهات تطوره مستقبلاً.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي وأسباب ظهوره

سنسلط الضوء في هذا المطلب على كل من التطور التاريخي وأسباب نشأة التحليل المالي:

أولاً: التطور التاريخي للتحليل المالي

تاريخياً ترجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، الأول مصرفي، إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك في عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد على أنه على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف لتلك البيانات وفي عام 1908 تم التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي وتعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929، والتي كانت نتاجه إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملاءمتها الفنية والحقيقية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها، إن الفشل والإفلاس للعديد من الشركات أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للشركات و/أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

"وهذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى برمجة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدقيق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء الشركة"⁽¹⁾.

ثانياً: أسباب ظهور التحليل المالي

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقييم أداء المؤسسات حيث يمكننا

تلخيصها في ما يلي⁽²⁾:

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 17.

² منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص ص 8-9.

1. التطور الصناعي الكبير

لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأس مال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص على توفيرها وكان لابد من ظهور الشركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال وبالتالي تم الفصل بين الإدارة والملكية أي أصبح من الضروري الاعتماد على فئة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين، وقد أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المديرين، وبالتالي زاد إهتمام المساهمين بالقوائم المالية التي توفر الفرصة والأساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين.

2. الائتمان

الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية، وهو سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه إلى انقطاع أو تأخر أية حلقة في التأثير على بقية الحلقات، فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية، ولذلك تهتم بيوت المال والإقراض المتخصصة كالبنوك اهتماما خاصا بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها، ولذا نرى أن الاهتمام ينصب على دراسة وتحليل القوائم المالية.

3. أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات)

تمثل الشركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين واستثمار الأموال على نطاق واسع، ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول وخاصة في الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح وأمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على الترخيص بتداول أسهمها في البورصة، ويعتبر هذا التدخل اعترافا من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة وقادرة على أن توضح له أداء الشركات التي ترغب الاستثمار فيها.

4. تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بقوائم مالية

"إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافا منها بأحقية اطلاع الاطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها"⁽¹⁾.

¹ المرجع نفسه، ص 9.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

سننظر في هذا المطلب الى بعض تعاريف للتحليل المالي ، ما يكتسبه من أهمية وكذلك بعض أهدافه.

أولاً: تعريف التحليل المالي

لقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

"التحليل المالي هو عملية منظمة تهدف الى التعرف على مواطن القوة فيوضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة بالإضافة الى الاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة"⁽¹⁾.

"يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"⁽²⁾.

"وعرف أيضا على أنه عبارة عن مجموعة من أساليب الحساب التي يجب أن تسمح للممارس بإجراء تشخيص على صحة المؤسسة واقتراح العلاجات اذا بدت ضرورية من أجل نموها وتطورها"⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة نخلص الى أن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة الاجراءات والعمليات يستخدم لأجل الحكم على أداء المؤسسة وتقييمها وذلك بالاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية لتلك المؤسسة بقصد اكتشاف عوامل الضعف والقصور في تلك القوائم، وكذلك عوامل القوة فيها وبما يساهم في ترشيد اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية⁽⁴⁾:

1. المساهمة في اعداد الخطوط المالية وزيادة فعاليتها؛
2. التعرف على نقاط القوة والضعف في السياسات المالية للمؤسسة، بما يؤدي إلى إمكانية تعضيد نقاط القوة ومواجهة نقاط الضعف، ومن ثم زيادة القدرة على تحقيق النتائج والأهداف؛
3. التعرف على مدى قوة المركز المالي والائتماني للمؤسسة والقدرة الاستثمارية لها، ومن ثم قدرتها على الاستمرار في السوق وتحقيق النمو لعملياتها وأنشطتها؛
4. قياس كفاءة عمليات المؤسسة داخل الصناعة التي تنتمي إليها والتعرف على وضعها الانتاجي والتسويقي والمالي وتقدير حصتها السوقية ومكانتها التنافسية؛

¹ محمد الصيرفي، ادارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص285.

² عبد الحليم كراجه وآخرون، الادارة والتحليل المالي(أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص157.

³ K.chiha, finance d'entreprise, **approche stratégique**, Edition Houma, Alger, 2009, p38.

⁴ جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، الادارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 96-97.

5. قياس كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة وتأثيرها على القيمة السوقية للأسهم وفرص تعظيم ثروة الملاك؛
6. الوقوف على مستقبل المشروع من خلال اعداد النتائج التقديرية المترتبة على نتائج الاستثمار والتمويل ودراسة العلاقة بين النتائج المالية المستقبلية والقيمة السوقية المتوقعة للسهم.

ثالثاً: أهداف التحليل المالي

"يهدف التحليل المالي الى المساعدة في عملية التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لدعمها وتعزيزها، وعلى مواطن الضعف والخلل لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة والملحقات التي تبين السياسات والطرق الإدارية المتبعة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات في أسواق المال من أسعار للأسهم ومؤشرات اقتصادية عامة"⁽¹⁾.

وبشكل عام فان التحليل المالي يهدف الى تحقيق الغايات التالية⁽²⁾:

1. التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛
2. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
3. تقييم السياسات المالية والتحويلية المتبعة؛
4. الحكم على مدى كفاءة الادارة؛
5. التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
6. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
7. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
8. معرفة وضع المؤسسة في قطاعها.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الاخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التباين الذي يتم استنادا الى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي⁽³⁾:

أولاً: الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا الى الجهة القائمة بالتحليل الى:

1. **التحليل الداخلي:** اذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا وغالبا ما يهدف هذا التحليل الى

¹ صابر تاج السر محمد، عاصم التجاني ابراهيم، استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الاسمنت بالمملكة العربية السعودية-دراسة مقارنة لشركة اسمنت المنطقة الجنوبية وشركة اسمنت الجنوب،-أماراباك- مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا العدد21، المجلد7، السعودية، 2016، ص5.

² فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، اطار نظري ومحتوى عملي(التمويل - الاستثمار - التخطيط- التحليل المالي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص247.

³ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 صص28-31.

خدمة ادارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2. التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك البنوك المركزية والغرف الصناعية...الخ.

ثانيا: الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي إستنادا الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل الى ما يلي:

1. التحليل المالي قصير الأجل: غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

2. التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة الى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل القصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل (عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (خارجية وداخلية) ومجالات استخدامها).

ثالثا: الهدف من التحليل

يمكن تبويب التحليل الى عدة أنواع استنادا الى الهدف من التحليل نذكر منها:

1. تحليل لتقويم لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛

2. تحليل لتقويم لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛

3. تحليل لتقويم ربحية المشروع؛

4. تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع؛

5. تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخدامه.

رابعا: البعد الزمني

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن الى ما يلي⁽¹⁾:

1. التحليل العمودي (الرأسي، الثابت): ويتضمن تحليل البنود المكونة للمشروع خلال نفس الوقت وبيان أدوات التحليل المستخدمة ومقارنتها والاستنتاج دون أخذ أي اعتبار للزمن في التحليل.

¹ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي الاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص56.

2. التحليل الأفقي (المتغير): ويأخذ الزمن في التحليل والتقييم المالي أي دراسة البنود المالية للمشاريع القائمة وتوقعاتها من خلال السلسلة الزمنية، ويتم تحليلها ومقارنتها والاستنتاج ثم وضع التنبؤات أو التوقعات للفترات الزمنية القادمة.

خامسا: المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن تبويب التحليل إستنادا الى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي الى (1):

1. التحليل الشامل: في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لمؤسسة ما ككل وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة المؤسسة، وذلك بغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

2. التحليل الجزئي: غالب ما يكون الهدف منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالمؤسسة من أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

المطلب الرابع: مقومات ومنهجية التحليل المالي

سننظر في هذا المطلب للمقومات والمنهجيات التي يقوم عليها التحليل المالي

أولا: مقومات التحليل المالي

يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي (2):

1. أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معلوم من المصادقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل المالي بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملاءمة من جهة أخرى.

2. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين صفتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

✓ أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها والاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

✓ أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛

¹ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص36.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن

✓ أن لا يقف المحلل المالي على مجرد الكشف على عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع بل أن يسعى وهو الأهم الى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

3. أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحمور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

ثانياً: منهجية التحليل المالي

على المحلل المالي اتباع المنهجية التالية عند القيام بالتحليل المالي⁽¹⁾:

1. تحديد الهدف الذي يسعى اليه المحلل؛
2. تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها تحليل القوائم المالية؛
3. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول الى غايته؛
4. اختيار أسلوب وأداء التحليل الأنسب والذي له القدرة للتعامل مع المشكلة موضوع البحث؛
5. استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الاجراء المطلوب؛
6. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع حين يستدعي الأمر استعمال أكثر من معيار؛
7. تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه، للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية؛
8. تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها؛
9. وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

المبحث الثاني: استخدامات التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل هذا الموضوع أصبح يعني الى جانب إدارة المؤسسة مالكيها ودائنيها وموظفيها وغيرهم، لما لهذه المجموعة من مصالح يتطلب الحفاظ عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة وأدائها من أجل سلامة أوضاعها المالية.

المطلب الأول: مجالات استخدام التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي في خدمة أغراض متعددة أهمها:

أولاً: التحليل الائتماني

"يهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على مقدرة المقترض (المدين) على السداد أي الوفاء بالتزاماته

المالية اتجاه المقرض"⁽²⁾.

وبالتالي: "الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض. فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذا العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم"⁽³⁾.

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص15.

² عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص157.

³ أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2007، ص127.

ثانياً: التحليل الاستثماري

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، "وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها، والاستثمارات في مختلف المجالات" (1).

ثالثاً: تحليل الاندماج وال شراء

ينتج عن الاندماج وال شراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو احدهما، وفي حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبتها (2).

رابعاً: تحليل تقييم الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في ادارة موجوداتها وتوازنها المالي، وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو مجالات أخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل يهتم بمعظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين (3).

خامساً: التخطيط

تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من أسواق وخدمات.

وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما: الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع (4).

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وفقاً لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى. ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي نجد:

¹ المرجع نفسه، ص 127.

² محمد عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 115.

³ المرجع نفسه، ص 115.

⁴ أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سابق، ص 128.

أولاً: الأطراف الداخلية

يقصد بالأطراف الداخلية المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة ابتداء من رئيس مجلس الإدارة مروراً بمجلس الإدارة والمدير العام ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام، حيث أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية في المؤسسة يختلف نسبياً من مستوى إلى آخر نظراً إلى اختلاف المستويات الملقاة على عاتق كل منهما⁽¹⁾.

- 1. الإدارة:** تهتم الإدارة بنتائج تحليل النمو وربحية المشروع ومدى فاعلية وكفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات واستخدام الموارد واتجاهات الأداء للمشروع والمشكلات على مستوى الإدارة الفرعية⁽²⁾.
- 2. المساهمون:** يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تتطوي عليها الاستثمارات بالمشروع، لذلك فهو يبحث فيما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يملكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب⁽³⁾.
- 3. العاملون:** يتركز اهتمام العاملين في المؤسسة على الحصول على أكبر قدر من الأجور وعلى الاستمرار في عملهم في المؤسسة وعدم فقدان مكان العمل فيها، وهم بذلك يهتمون بالتحليل المالي الذي يبين لهم مثل هذه النتائج وهنا تأتي النسب المالية التي توضح العلاقة بين رأس المال والأجور والمبيعات في طبيعة هذه الاهتمامات⁽⁴⁾.

ثانياً: الأطراف الخارجية

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بهم، ويمكن تصنيفهم إلى:

- 1. الدائنون:** يعتبر الدائنون والبنوك أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل⁽⁵⁾.

و تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين فنجد⁽⁶⁾:

- 1.1 ديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنين هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

¹ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص 90.

² دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص 68.

³ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص 57.

⁴ كنجو عبود كنجو، ابراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 1997، ص 73.

⁵ مليكة زغيب، ميلود بوشنقىير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 18.

⁶ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 19.

- 2.1 ديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.
- 2. الموردون:** "يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي لعملائه واستقرار الأوضاع المالية لهم فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وبناء على تطور وتقلص هذه المديونية يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل مع العميل أو التخفيض من هذا التعامل حتى قطعه نهائياً"⁽¹⁾.
- 3. العملاء:** "هي الحالة العكسية للموردين، فباستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه يمكن للعميل معرفة ما اذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيرهم وتطابق فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم المقارنات باستخدام القوائم المالية وحساب متوسط فترة الائتمان"⁽²⁾.
- 4. سماسرة الأوراق المالية:** يهدف هؤلاء من خلال التحليل المالي الى التعرف على ما يلي⁽³⁾:
- ✓ التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأهم.
 - ✓ أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرض استثمار جيدة يمكن استغلالها في تقديم النصح بشأنها للعملاء.
- 5. المصالح الحكومية:** يعود اهتمام هذه المصالح بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة الى الأهداف التالية⁽⁴⁾:
- ✓ التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛
 - ✓ تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛
 - ✓ مراقبة الأسعار؛
 - ✓ غايات احصائية.
- 6. المؤسسات المتخصصة بالتحليل:** وتقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي، إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف احدى المؤسسات المهمة بأمر المؤسسة، وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجور معينة. وقد تتولى الوحدة الاقتصادية نفسها الطلب من مؤسسات متخصصة القيام بتحليل أوضاعها المالية ونشر نتائجها وتصنيفها الائتماني في السوق، وتؤثر نتيجة هذا التحليل المنشورة على قدرة الوحدة الاقتصادية

¹ بلال معوج، دور التحليل المالي بالموشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة "NCA ROUBA"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2015-2016، ص ص 38-39.

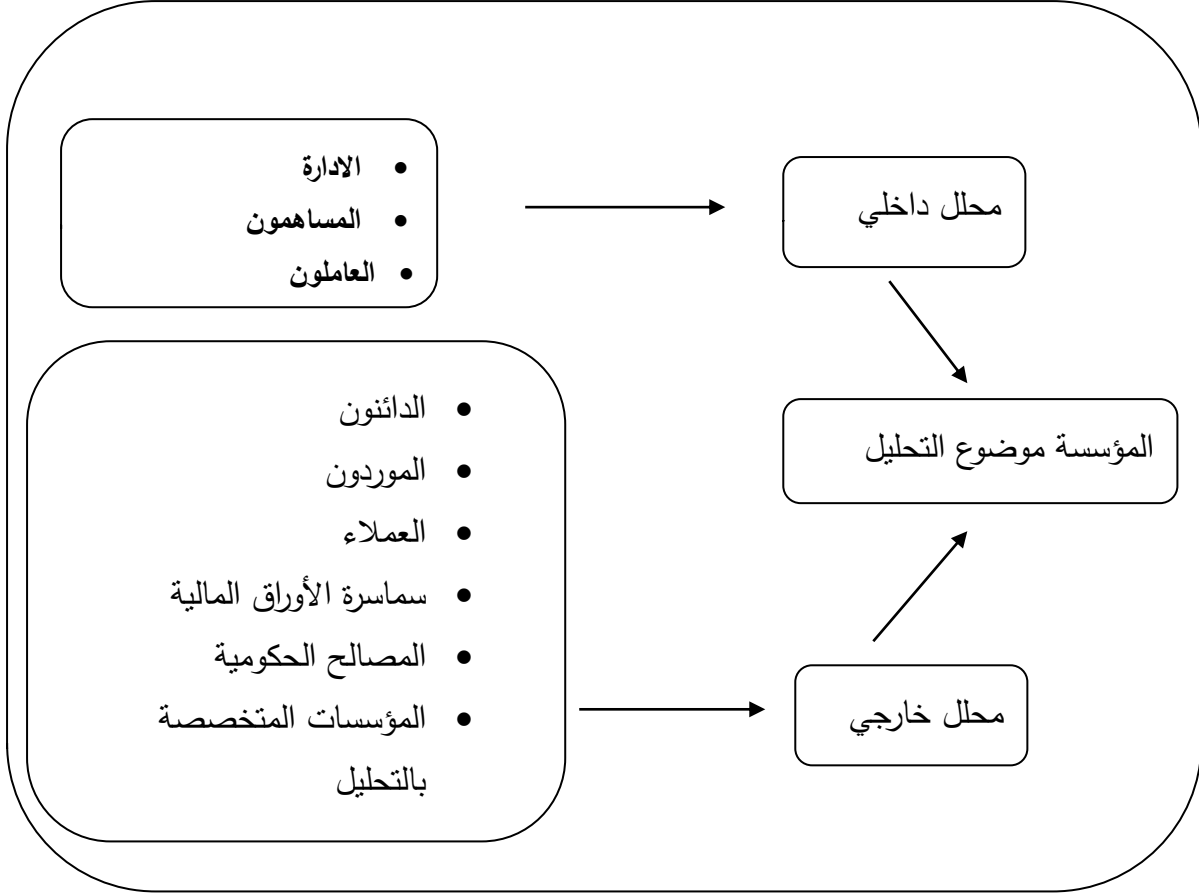
² المرجع نفسه، ص 39.

³ عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، الطبعة الاولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2015، ص 161.

⁴ المرجع نفسه، ص 162.

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

في الافتراض وسعر هذا الافتراض اذ أن الشركة ذات التصنيف الجيد ستقترض بسعر فائدة أقل من تلك المؤسسات التي تحتل مكانة أقل نتيجة للتحليل المعد عنها. ويمكن توضيح هذه الأطراف في الشكل التالي:
الشكل رقم(01): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الأطراف المستفيدة من التحليل المالي لمؤسسة نوعين: الأولى داخلية تتمثل في: الادارة، المساهمون والعاملون والأخرى داخلية : الدائنون الموردون، العملاء، سماسرة الأوراق المالية المصالح الحكومية والمؤسسات المتخصصة بالتحليل.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كان داخلي أو خارجي.

أولاً: نتائج التحليل الداخلي

يمكن للمحلل المالي الداخلي الوصول الى النتائج التالية⁽¹⁾:

1. الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص ص12-13.

2. الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والانتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل؛
3. التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلاً؛
4. إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها؛
5. إتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال؛
6. وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

ثانياً: نتائج التحليل الخارجي

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول الى عدة نتائج من أهمها⁽¹⁾:

1. ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
2. تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
3. تقييم الوضعية المالية لمؤسسة ومدى استطاعتها لتحمل نتائج القروض؛
4. الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض من البنك؛
5. اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة؛
6. مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

المبحث الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي

تعتبر مصادر معلومات التحليل المالي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات الى الأطراف الخارجية، وتشمل وفقاً للنظام المحاسبي المالي كل من الميزانية جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق. وتهدف هذه المصادر الى تقديم معلومات من أجل مساعدة أصحاب المصلحة من داخل وخارج المؤسسة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

المطلب الأول: الميزانية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف الميزانية وبيان أهميتها وعرضها.

أولاً: تعريف الميزانية

"تعتبر الميزانية مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحتويه من موجودات ومطلوبات، ويتعبّر آخر فان الميزانية ماهي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة إعدادها"⁽²⁾.

¹ المرجع نفسه، ص 12.

² حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 78.

"ويمكن أن نعرفها بأنها "كشف تقوم به المؤسسة في وقتا معين يمثل نهاية دورة الاستغلال، فقد تكون في نهاية كل شهر أو فصل أو سنة لمجموع ما تمتلكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم، والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربح أو خسارة"⁽¹⁾.

ثانيا: أهمية الميزانية

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر المعلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لذائنها وحق المالك على صافي أصول المؤسسة.

ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي⁽²⁾:

✓ حساب معدلات العائد؛

✓ تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛

✓ تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

ثالثا: عرض الميزانية

" تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الخصوم وعناصر الأصول، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية "⁽³⁾.

1. الأصول: " تعرف الأصول بأنها موارد ينتج عنها تدفق موارد اقتصادية مستقبلية محتملة الى المؤسسة كنتيجة لأحداث سابقة أو نتيجة لمجموعة من الأحداث والظروف الأخرى"⁽⁴⁾.

" وتتكون الأصول من الموارد التي تسييرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية أما الأصول التي ليس لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا جارية "⁽⁵⁾.

1.1. الأصول غير الجارية (غير المتداولة): " وهي الأصول التي يتم شراؤها بهدف الاستخدام في عمليات

المؤسسة الانتاجية أو التسويقية أو الادارية ولأكثر من فترة مالية واحدة "⁽⁶⁾. وتضم⁽⁷⁾:

✓ الاستثمارات طويلة الأجل؛

✓ الأصول المادية مثل الأراضي والمباني والمعدات والآلات؛

✓ الأصول غير المادية مثل براءات الاختراع، الشهرة، العلامة التجارية وغيرها.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص17.

² محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي - دراسة حالة مؤسسة صيدال الأم، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص37.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الأربعاء 22 جمادى الأولى 1924 هـ الموافق ل28 مايو 2008 م، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق ل26 مايو 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 33 ص14.

⁴ خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS 2007 وIAS، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص114.

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 20-21، مرجع سابق، ص13.

⁶ رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة السابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص72.

⁷ بلال معوج، مرجع سابق، ص25.

2.1. الأصول الجارية (المتداولة): "تحتوي الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في اطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا بالإضافة الى السيولة أو شبه السيولة التي لا يخضع استعمالها للقيود"⁽¹⁾. وتشمل الأصول الجارية البنود التالية⁽²⁾:

✓ **المخزون:** هو عبارة عن أصول محتفظ بها اما لأغراض البيع في اطار الأعمال العادية أو في صورة مواد أو امدادات يراد استهلاكها في العملية الانتاجية أو في تقديم الخدمات على أن يتم الافصاح عن أساس تقدير قيمتها.

✓ **الحسابات المدينة:** تمثل المبالغ المستحقة عن العملاء والناشئة عن معاملات تم انجازها في سياق الأعمال العادية للمؤسسة، حيث يتم عرضها بالقيمة القابلة للتحويل بعد خصم المخصصات ان وجدت، وتتكون هذه الحسابات من المدينين أوراق القبض، المبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة أو من قبل المسؤولين الاداريين أو الموظفين نتيجة مستحقات عليهم.

✓ **الاستثمارات قصيرة الأجل:** هي الأوراق المالية من أسهم وسندات شركات أخرى يمكن التعامل بها في السوق بسهولة لفترة قصيرة، ويتم الحصول عليها عادة من خلال استخدام النقد المعطل لفترة مؤقتة.

✓ **المصروفات المدفوعة مقدما (الأعباء المقيدة سلفا):** عبارة عن أصول تنشأ لدى المؤسسة عن طريق دفع نقدية مقدما لقاء خدمات حصلت عليها، أو نتيجة التزام ما.

✓ **خزينة الأصول:** وتشمل النقدية الجاهزة في الصندوق والبنك والحساب البريدي الجاري، وكذلك الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التي تكون قابلة للتحويل بسهولة الى مبالغ نقدية معلومة وقريبة جدا من تاريخ استحقاقها (فترة الاستحقاق الأصلية ثلاث أشهر أو أقل) مثل أذن الخزينة والأوراق التجارية التي حان تاريخ خصمها.

و فيما يلي عرض لنموذج الميزانية يبين عناصر الأصول:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 21، مرجع سابق، ص 13.

² حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2015-2016

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

الجدول رقم (01): نموذج الميزانية المقلدة يبين عرض عناصر الأصول

الأصل	الملاحظة	N اجمالي	N امتلاك الرصيد	N صافي	-1N صافي
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلي تثبيثات معنوية تثبيثات عينية مباني أراضي تثبيثات عينية أخرى تثبيثات ممنوح امتيازها تثبيثات يجري انجازها تثبيثات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصول					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الاخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات					

					مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
					الخبزفة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، ص28.

2. الخصوم: تعرف الخصوم بأنها منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة المحاسبية حيث يتم ذلك بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أو وحدات أخرى وذلك نتيجة لأحداث وعمليات تمت في الماضي⁽¹⁾.

1.2. الخصوم غير الجارية: وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة أو التي لا تستحق خلال اثني عشر، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا⁽²⁾، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالبة حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا. وتشمل الخصوم غير الجارية⁽³⁾:

1.1.2. المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا: وتتمثل فيما يلي:

✓ **اعانات الاستثمار (أو التجهيز):** وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل.

✓ **المؤنات:** تتمثل مؤنات الاخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لأجل قصيرة أو طويلة فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة الا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.

✓ **الضرائب:** وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة، أصول، الضرائب المؤجلة، خصوم ومؤنات الضرائب والضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2006، ص45.

² محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص42.

³ المرجع نفسه، ص43.

الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.

✓ **الإقتراضات والديون:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل: السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل.

2.2. الخصوم الجارية: وتعرف كذلك بالالتزامات قصيرة الأجل، وهي الالتزامات التي يحتاج تسديدها لتسييل الأصول المتداولة، أي أنها الالتزامات التي يتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة على الأكثر⁽¹⁾. وتتضمن هذه الالتزامات العناصر والبنود التالية⁽²⁾:

✓ **الذمم الدائنة:** وهو ما على المؤسسة من التزامات اتجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع والخدمات بالأجل، وتتكون من الدائنون (الموردون) وأوراق الدفع.

✓ **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسة من المؤسسات أو الأفراد ويطلب منها تسديدها خلال الفترة المالية واحدة.

3.2. رؤوس الأموال الخاصة: هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم، وتمثل حصة الملاك في المؤسسة وتتكون من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل وأجراء توزيعات الأرباح، وتزداد رؤوس الأموال الخاصة من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الأرباح⁽³⁾.

و فيما يلي عرض لنموذج الميزانية يبين جانب الخصوم:

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص46.

² المرجع نفسه، ص46.

³ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، نظرة حالية ومستقبلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006

ص ص68-69.

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

الجدول رقم (02): نموذج لميزانية مقفلة يبين عرض عناصر الخصوم

N-1	N	الملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم اصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات- احتياطيات مدمجة (1) فوارق اعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، ص29.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

سنحاول في هذا المطلب أن نتطرق الى تعريف جدول حسابات النتائج وبيان أهميته وعرضه.

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

"جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم الميزانية الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول الى القرارات التقويمية، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج نطرح منه استهلاكاته (أعباؤه)، وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة"⁽¹⁾.

ثانياً: أهمية جدول حسابات النتائج

"تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في كونه يحتوي على معطيات الدورة الحالية والسابقة، مما يسمح بالمقارنة واستخلاص النتائج وكل هذا من شأنه اعطاء صورة أكثر وضوحاً عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح أو العوامل التي أدت الى حدوث الخسائر، وهو الأمر الذي يجعل جدول حسابات النتائج مطلوباً من طرف المستثمرين بحثاً عن المعلومات التي يحتاجونها."⁽²⁾.

ثالثاً: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات (الإيرادات) والأعباء، ونذكرها فيما يلي⁽³⁾:

- 1. المنتوجات:** تعتبر المنتوجات البند الرئيسي في جدول حسابات النتائج، ويتم الحصول عليها من بيع المنتجات سواء كانت سلماً أو خدمات أو ايجارات وعمولات، أو بيع جزء من هذه الموجودات.
 - 2. الأعباء:** وهي التكاليف أو المصروفات التي تدفعها المؤسسة للحصول في المقابل على الإيرادات، وأهم بند في مجموعة التكاليف هي كلفة المبيعات التي تتحملها لشراء مستلزمات العملية الانتاجية مثل: المواد الخام الطاقة... وهناك مصروفات أخرى تدفعها مثل: الرواتب الايجارات ومخصصات الضمان الاجتماعي والضرائب وفوائد الديون...
- وأشار النظام المحاسبي المالي الجزائري الى المعلومات الدنيا التي يجب أن يحتويها هذا الجدول وتتمثل في الآتي⁽⁴⁾:

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص ص24-25.

² زويخة بلعطار، أثر ادراج الشركات في البورصة على أدائها المالي- دراسة حالة شركة رويبة "NCA-ROUIBA"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2014-2015، ص102.

³ علي عباس، الادارة المالية، الطبعة الأولى، اثر للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص41.

⁴ عبد الرزاق عريف، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة: عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص64.

- ✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الاجمالي
- القيمة المضافة، الفائض الاجمالي عند الاستغلال؛
- ✓ منتجات الأنشطة العادية؛
- ✓ المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- ✓ أعباء المستخدمين؛
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- ✓ مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- ✓ مخصصة الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية؛
- ✓ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)
- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- ✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة الى شركات المساهمة.

رابعا: طرق عرض جدول حسابات النتائج

من خلال ما جاء به النظام المحاسبي المالي الجزائري، يقدم جدول حسابات النتائج أما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة.

1. جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

"يقدم حسابات النتائج تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية والمتمثلة في الهامش الاجمالي، القيمة المضافة، الفائض الاجمالي عن الاستغلال وغيرها من النتائج الوسيطة"⁽¹⁾.

وفيما يلي عرض لجدول حسابات النتائج يصنف الأعباء حسب الطبيعة وفقا للنظام المحاسبي المالي

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص158.

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت اعانات الاستغلال
			1- انتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2) أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الاجمالي للاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملياتية المنتوجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

			<p>7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول الأنشطة العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية</p>
			<p>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية- المنتجات العناصر غير العادية- الأعباء</p>
			<p>9- النتيجة غير العادية</p>
			<p>10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية</p>
			<p>11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)</p>

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، ص30.

يظهر الجدول أعلاه كيفية حساب النتيجة الصافية انطلاقا من حساب الحسابات الوسيطة للتسيير حيث يتم حساب النتيجة العملياتية انطلاقا من كل من انتاج السنة المالية استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة والفائض الاجمالي للاستغلال، بعد حساب النتيجة العملياتية نقوم بحساب النتيجة العملياتية وذلك بطرح الأعباء المالية من المنتجات المالية النتيجة الجارية قبل الضرائب بجمع النتيجتين العملياتية والمالية بالإضافة الى النتيجة الاستثنائية والتي تمثل الفرق بين المنتجات والأعباء الاستثنائية، لتتوصل بعدها الى النتيجة الصافية للسنة المالية المتمثلة في المجموع كل من النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية قبل الضرائب مطروح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة.

2. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

"تصنف الأعباء حسب الوظيفة، وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، بحيث يمكن أن نجد عادة طرائق وصور في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة"⁽¹⁾.

وفيما يلي عرض لجدول حسابات النتائج يصنف الأعباء حسب الوظيفة وفقا للنظام المالي الجزائري:

¹ المرجع نفسه، ص165.

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الاجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الاعباء الادارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهلاك) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، ص31.

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

من الجدول أعلاه يتضح أنه من أجل ايجاد النتيجة الصافية للسنة المالية نتبع نفس خطوات الطريقة الأولى (حسب الطبيعة) مع وجود بعض الاختلافات في حساب النتيجة العملياتية، والتي يمكن حسابها كالتالي: النتيجة العملياتية = هامش الربح الاجمالي + المنتوجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الادارية - الأعباء العملياتية الأخرى.

المطلب الثالث: جدول التدفقات النقدية

سنحاول في هذا المطلب أن نتطرق الى كل من تعريف جدول التدفقات النقدية أهميته، مكوناته وعرضه.

أولاً: تعريف جدول التدفقات النقدية

"يعرف جدول التدفقات النقدية على أنه قائمة مالية تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة خلال فترة من الزمن، والهدف منها هو اعلام المستخدمين بكيفية وسبب التغيير الطارئ على نقدية المؤسسة خلال فترة من الزمن"⁽¹⁾.

ثانياً: أهمية جدول التدفقات النقدية

أصبح جدول التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية المطلوب اعدادها في أغلب المؤسسات الاقتصادية ويرجع ذلك الى الدور المهم الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمستخدميه، ويمكن تخيص أهمية هذا الجدول فيما يلي⁽²⁾:

- ✓ يوفر جدول التدفقات النقدية معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمؤسسة؛
- ✓ يوفر جدول التدفقات النقدية معلومات اضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم، حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة؛
- ✓ يعزز جدول التدفقات النقدية من القدرة على مقارنة الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات من خلال استبعاد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث التي تؤدي الى نتائج مختلفة؛
- ✓ يعمل جدول التدفقات النقدية كمؤشر يمكن استخدامه في تقدير حجم التدفقات النقدية وكذلك في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك في دقة تقدير التخطيط الماضي للتدفقات النقدية المستقبلية.

ثالثاً: مكونات جدول التدفقات النقدية

يتكون جدول التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة التجارية، الأنشطة التمويلية.

¹ GODUIN ALDERMAN، ترجمة نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية FINANCIAL ACCT، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون الأردن، 2013، ص 342.

² طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الثاني الدار الجامعية للنشر، مصر، 2002-2003، ص 148-150.

1. الأنشطة التشغيلية: "هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تصنف ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية"⁽¹⁾، وتنقسم إلى⁽²⁾:

1.1. المتحصلات من بيع السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدنية الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.

2.1. المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

2. الأنشطة الاستثمارية: "هي تلك الأنشطة المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود المكافئة للنقدية"⁽³⁾. وتتمثل في⁽⁴⁾:

1.2. المتحصلات من بيع الاستثمارات المالية أو من بيع أصول ثابتة أو أي أصول أخرى خلاف المخزون السلعي.

2.2. المدفوعات مقابل زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية أو شراء أصول ثابتة أو أي أصول أخرى بغرض الاقتناع لتسهيل نشاط المؤسسة وليس بغرض إعادة البيع.

3. الأنشطة التمويلية: وهي الأنشطة التي ينتج عنها التغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية وذلك بالإضافة إلى عمليات الاقتراض، أي الحصول على القروض أو تسديدها وتتضمن:

1.3. المتحصلات من اصدار الأسهم أو السندات أو أي مصدر تمويلي آخر.

2.3. المدفوعات في شكل توزيعات أرباح أو رد جزء من حقوق الملكية لأصحابها أو سداد القروض طويلة الأجل.

ومما سبق يمكن أن نضع شكلا يبين العناصر الأساسية المكونة لجدول التدفقات النقدية وهي كالتالي:

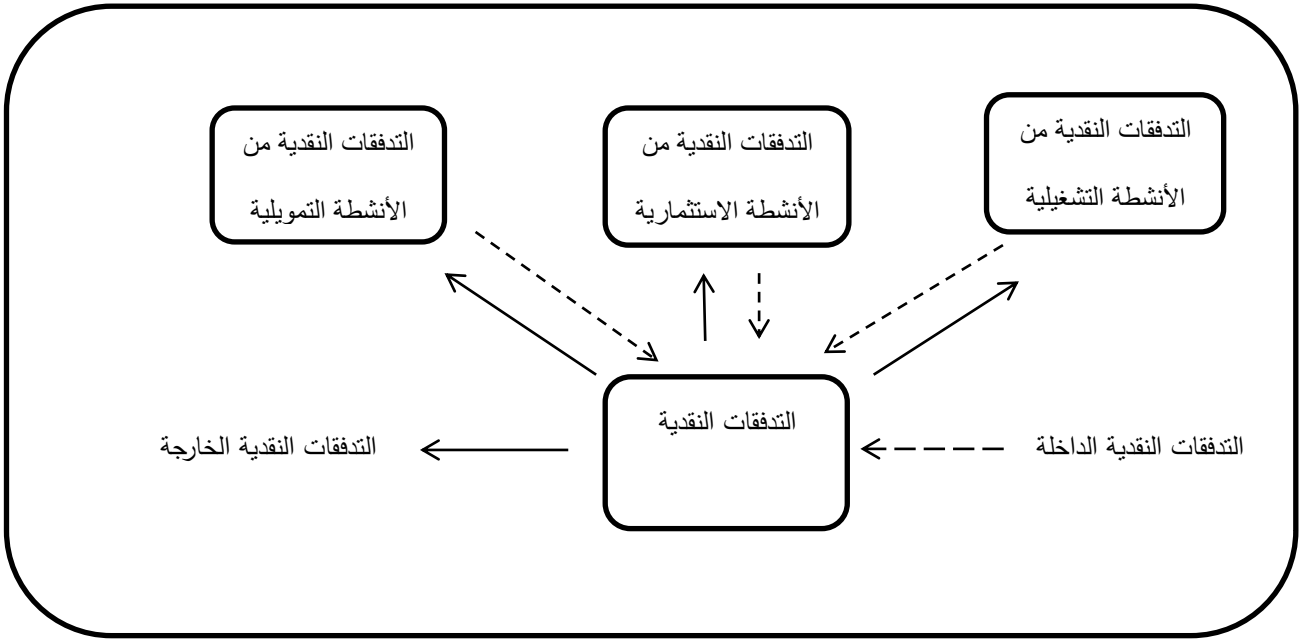
¹ محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، مشاكل الاعتراف والقياس والافصاح، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص337.

² رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص347.

³ محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، مشاكل الاعتراف والقياس والافصاح، مرجع سابق، ص337.

⁴ رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص347.

الشكل رقم (02): المكونات الأساسية لجدول التدفقات النقدية



المصدر: من إعداد الطالبتين

من الشكل أعلاه يتضح ما يلي:

✓ تمثل الأسهم المنقطة التدفقات النقدية الداخلة مثل شراء الاستثمارات اصدار أسهم رأس المال، أما الأسهم المتصلة فتمثل التدفقات النقدية الخارجة مثل حيازة الاستثمارات، توزيع أرباح الأسهم وغيرها.

✓ تظهر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل وتفصح هذه التدفقات عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق تدفقات نقدية داخلة تكفي لتغطية التدفقات النقدية اللازمة للتشغيل، وكلما كانت التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيل أكبر من التدفقات النقدية الخارجة كان ذلك مؤشرا ايجابيا على تحقيق الوحدة لمستوى معقول من الربحية والسيولة.

✓ تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية منح القروض وتحصيلها شراء وبيع الاستثمارات شراء وبيع الأصول طويلة الأجل، وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية مؤشرا جيدا عن درجة نمو وحدة الاقتصادية أو انكماشها، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة كلما دل ذلك على نمو نشاط الوحدة الاقتصادية واتجاهها نحو التوسع.

✓ تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية العمليات المرتبطة بالالتزامات طويلة الاجل وحقوق الملكية، وتوضح هذه التدفقات هيكل تمويل المؤسسة ومدى اعتمادها على الالتزامات الخارجية ويحدد كمية ونوعية الأموال المتاحة من هذا المصدر وهو ما يسمح بتسليط الضوء على العلاقة التأثيرية بين قطاع التمويل من ناحية وقطاعي التشغيل والاستثمار من ناحية أخرى.

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

رابعاً: عرض جدول التدفقات النقدية

"يعد جدول التدفقات النقدية بطريقتين مباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج صافي تدفقات الخزينة في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه، ويسمح النظام المحاسبي المالي الجزائري باتباع كلا الطريقتين لكنه يشجع على اتباع الطريقة المباشرة"⁽¹⁾.

1. الطريقة المباشرة: "وتقوم هذه الطريقة على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية واجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقاً للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية"⁽²⁾.
فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في⁽³⁾:

✓ تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الاجمالية (الزبائن، الموردون الضرائب...) قصد ابراز تدفق مالي صافي.

✓ تقريب هذا التدفق المالي الصافي الى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

والجدول التالي يبين كيفية عرض جمل التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة:

الجدول رقم (05): جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تقييانات عينية أو معنوية			

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 200.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 277.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل

26 يوليو سنة 2008، ص 26.

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّثات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيّثات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّثات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المتسلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب+ ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب بعام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، ص 35.

يتم حساب العناصر المكونة لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة كما يلي⁽¹⁾:

1.1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تشمل العناصر التالية:

✓ التحصيل المقبوض من الزبائن ويشمل ما يلي: حساب (70) المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة- ماعدا حساب (709) التخفيضات التجارية الممنوحة- ويجب استثناء وطرح (-) : التغير في رصيد حساب (411) الزبائن والحسابات الملحقة وذلك من خلال الفرق بين رصيد آخر المدة ورصيد أول المدة؛

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 189-192.

- ✓ التحصيلات الأخرى التي تضم حساب (74) اعانات الاستغلال، وحساب (757) الإيرادات الاستثنائية عن عمليات التسيير، وحساب (758) الإيرادات الأخرى للتسيير الجاري، والتغير في حساب (487) الإيرادات المسجلة مسبقاً؛
- ✓ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين وتضم حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب (609) التخفيضات التجارية المتحصل عليها من المشتريات الخارجية حساب (61) الخدمات الخارجية، حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى، حساب (63) أعباء المستخدمين، ويستثنى منها (-): التغير في رصيد حساب (401) المورد والمخزونات والخدمات، التغير في رصيد حساب (467) الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة، التغير في الحساب (42) المستخدمون والحسابات الملحقة التغير في حساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة؛
- ✓ مبالغ مدفوعة أخرى وتشمل: حساب (64) الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة حساب (65) الأعباء الوظيفية الأخرى، ويستثنى (-) التغير في رصيد حساب (445) الرسم على القيمة المضافة التغير في رصيد حساب (486) مصاريف مسجلة مسبقاً؛
- ✓ فوائد مالية أخرى مدفوعة مثل (66) المصاريف المالية؛
- ✓ الضرائب على النتائج المدفوعة وتحسب كما يلي: حساب (695) الضرائب على الأرباح من نتائج الأنشطة العادية وي طرح منها (-) التغير في رصيد حساب (444) الدولة والضرائب على النتائج؛
- ✓ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية وتمثل الفرق بين حساب (77) الإيرادات غير العادية وحساب (67) الأعباء غير العادية.

2.1. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وتحدد كما يلي:

- (+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية وتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.
- (+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- (+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال وتمثل في حساب (76) الإيرادات المالية.
- (+) الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.
- (-) تكلفة حيازة الأصول الثابتة المادية والمعنوية وتمثل التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية.

(-) تكلفة حيازة القيم الثابتة المالية، التي تمثل التغير في القيم الثابتة المالية.

3.1. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وتشمل الآتي:

- ✓ التحصيل الناتج من اصدار أسهم تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال بالإضافة الى التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس مال المؤسسة؛
- ✓ الحصص والتوزيعات التي تم القيام بها وتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة؛

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

✓ التحصيلات المتأتية من القروض وتتمثل في التغير في حساب (16) القروض والديون المماثلة؛
 ✓ تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة وتتمثل في الديون المتحصل عليها خلال السنة المالية.
2. الطريقة غير المباشرة: وتتعلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح (أو الخسارة)، حيث نقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤداة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية⁽¹⁾.

والطريقة غير المباشرة وتتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان⁽²⁾:
 ✓ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات تغيرات الموردين...)
 ✓ التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
 ✓ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

والجدول التالي يبين كيفية عرض جدول التدفقات النقدية والطريقة غير المباشرة:

الجدول رقم (06): جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة من النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تشيئات			

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 278.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المادة 3.240، مرجع سابق، ص 26.

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

			تحصيلات التنازل عن تسيّثات تأثير تغيرات محيط الادماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) اصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، ص36.

- ومن التعديلات والتسويات التي يجب إجراؤها على صافي الربح لتحويله الى صافي
- ✓ اضافة الأعباء غير النقدية الى صافي الربح ومنها:
 - (+) اهتلاك الأصول الثابتة.
 - (+) إطفاء الأصول المعنوية.
 - (+) الديون المشكوك في تحصيلها.
 - ✓ تعدل التغيرات في رأس المال العامل بحيث يتم:
 - (-) طرح الزيادة في الأصول المتداولة.
 - (+) اضافة النقص في الأصول المتداولة.
 - (+) اضافة الزيادة في الالتزامات المتداولة.
 - (-) طرح النقص في الالتزامات المتداولة.
 - ✓ تعدل العناصر غير التشغيلية الثابتة:
 - (-) طرح أرباح بيع الأصول الثابتة.
 - (+) اضافة خسائر بيع الأصول الثابتة.

المطلب الرابع: جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة والملاحق

سننتظر في هذا المطلب لكلا من جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة (التغير في حقوق الملكية) والملاحق.

أولاً: جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة (التغير في حقوق الملكية)

وسوف يتم دراسة هذا العنصر من خلال تعريف جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة، بيان أهميته والمعلومات التي يجب توفرها فيه حسب النظام المحاسبي المالي وأخيراً عرضه.

1. تعريف جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة

"يعتبر هذا الجدول حلقة وصل بين الميزانية وجدول حسابات النتائج، ولكن مع تعدد مصادر التغير في الأموال الخاصة توجب تخصيص جدول منفرد لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره"⁽¹⁾ وتقدم معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية على مدار الفترة المالية، وبالتالي تفسر أسباب الفرق بين رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة ورصيداها في نهاية الفترة"⁽²⁾.

2. أهمية جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة

"تتبع أهمية جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة من ربطها لجدول حسابات النتائج والميزانية فيفصح عن التغير الناجم عن جدول حسابات النتائج متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما يقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة"⁽³⁾.

3. المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة

وتخص الحركات المرتبطة بما يأتي⁽⁴⁾:

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- ✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة من خلال السنة المالية.

4. عرض جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة

والجدول التالي يبين كيفية عرض جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة:

¹ فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح من المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 23.

² محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 71.

³ فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 23.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المادة 1.25، ص ص 26-27.

- علاوة الاصدار
- فارق التقييم
- فارق اعادة التقييم
- الاحتياطات والنتيجة

✓ تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

- التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة:

تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية الى أخرى مثل تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية، ووفقا للنظام المحاسبي المالي فان تغييرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ والأسس، والاتفاقيات، والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم القوائم المالية ويتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند اعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يؤثر التغييرات في السياسات المحاسبية.

- مكاسب وخسائر اعادة تقييم التثبيات:

الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن اعادة تقييم التثبيات التي أشار اليها النظام المحاسبي المالي والتي ترحل مباشرة الى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم)، ولا يتم اظهارها في حسابات النتائج.

- النتيجة الصافية:

الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج، وتكون موجبة اذا كان صافي ربح وسالبة اذا كانت خسارة.

- المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة:

وتشمل ما يلي:

✓ زيادة رأس المال(من خلال اصدار أسهم جديدة): وقد تكون الزيادة بدون علاوة اصدار فتظهر تحت

عمود رأس المال، وقد تكون الزيادة بعلاوة اصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال، أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود علاوة الاصدار؛

✓ الحصص المدفوعة: وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج؛

✓ الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.

ثانيا: الملاحق

يبحث المساهمون وأصحاب المصالح عن المعلومات التفصيلية والتي لا يمكن أن تظهر في القوائم المالية ولهذا فقد نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة التوسع في الإفصاح من خلال الملاحق والإيضاحات المتممة وتمثل الملاحق في المعلومات ذات الأهمية التي تلحق بالقوائم بغرض اعطاء فهم أوسع لبنود القوائم .

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

"قالملحق هو وثيقة تلخيص يعد جزءا من الكشوف المالية"⁽¹⁾. "كما يتضمن ملاحظات ومعلومات اضافة لما تم عرضه في القوائم السابقة وايضاحات حول السياسات المحاسبية كأسلوب الاهتلاك المتبع، أسلوب تقدير الاستثمارات... الخ، ومن ثم فان الملحق جزء هام لا يتجزأ من القوائم المالية للمؤسسة"⁽²⁾. وتشمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية⁽³⁾:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الاعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يمكن أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

و يمثل الجدول التالي نموذجا لجدول ملحق:

الجدول رقم (08): جدول تطور التثبيتات وأصول مالية غير جارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند اقبال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الاخرى غير الجارية					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، ص37.

ملاحظة 1: يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص38.

² صورية زاوي، مرجع سابق، ص18.

³ زولبخة بلعطار، مرجع سابق، ص 106.

- ملاحظة 2:** يسمح عمود "ملاحظات" ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الاحالة اليها والتي تخص عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم ...)
- ملاحظة 3:** يجرأ عمود الارتفاع (الزيادات) عند الضرورة الى: اقتناءات، اسهامات، انشاءات.
- ملاحظة 4:** يجرأ عمود الانخفاض عند اللزوم الى: عمليات بيع، عمليات انفصال، عمليات الوضع خارج الخدمة.

خلاصة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعان بها في اتخاذ القرارات المالية، إذ يمدنا بمعلومات دقيقة كاملة ومفصلة عن نشاط المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول الى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

فالهدف الأبرز للتحليل المالي هو تقديم صورة واضحة تساعد على فهم مضمون الهيكله المالية التاريخية والحالية المتبعة من قبل المؤسسة وإبراز جوانب القوة والضعف فيها.

ومن أجل الوصول الى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل والتي تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج هذه العملية، حيث تعتبر البيانات المتواجدة في القوائم المالية الأساس الذي يعتمد عليه التحليل المالي.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد

لقد شغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الكثير من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتبرز أهمية المؤسسة في كونها مصدر للثروة وحجم ذلك مرتبط بأدائها وعقلانية قيادتها ووعيها بما يجري في محيطها.

فلا يمكن تناول موضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دون الاحاطة بالاطار النظري للأداء حيث يعتبر تقييم الأداء المالي أحد المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية، في حين أن هذه الأخيرة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى، إذ تسعى دوماً أن تكون الاستمرارية، وحتى تتمكن من ذلك يجب عليها الاهتمام بتحسين أدائها بالكيفية التي تستطيع أن تتفوق بها أمام منافسيها، فالأداء يعتبر من بين الأسس التي تبقى عليها المؤسسة.

و من أجل ذلك تم تقسيم الفصل الثاني الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية، إذ يستخدم مفهوم الأداء على نطاق واسع في ميدان الأعمال، فهو يستعمل في موضوع أداء اقتصاديات المجتمعات وفي مواضيع الإدارة والموارد البشرية وما يتعلق بالكفاءات والمجهودات المبذولة، ولكل من الاستعمالات معنى وهدف وطرق تقييم على المتطرق إليها التمييز فيما بينها، فبلوغ المؤسسة مستوى جيد من الأداء يأتي من خلال رفع انتاجية الموارد المتاحة.

المطلب الأول: تعريف الأداء، مجالاته وأنواعه

سننظر في هذا المطلب الى أهم مفاهيم الأداء في المؤسسة من حيث التعريف والمجالات والأنواع.

أولاً: تعريف الأداء

"ان أصل مصطلح الأداء لاتيني **"PERFORMANCE"**، ولكن اللغة الانجليزية هي التي أعطت له معنى واضح ومحدد **"TO PERFORM"** بمعنى تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، أو القيام بفعل يساعد على الوصول الى الأهداف المسطرة⁽¹⁾.

و يعرف الأداء أيضا على أنه: "المستوى الذي تتمتع به مخرجات المنظمة بعد اجراء العمليات على مدخلاتها، فالأداء هو مخرجات الأنشطة والأحداث التي تتشكل داخل المنظمة"⁽²⁾.

يمكن النظر للأداء على أنه: "صورة حية تعكس نتيجة ومستوى قدرة المنظمة على استغلال مواردها وقابليتها في تحقيق أهدافها الموضوعية من خلال أنشطتها المختلفة وفقا لمعايير تلائم المنظمة وطبيعة عملها"⁽³⁾.

كما عرف أداء المؤسسة بأنه: "كفاءة وفاعلية، وتكون المؤسسة ذات أداء جيد إذا كانت في نفس الوقت كفأه وذات فاعلية، أي أنها تحقق الأهداف المسطرة من خلال الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة"⁽⁴⁾.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء يتجسد في القيام بالأعمال والأنشطة والمهام بما يحقق الوصول الى الغايات والأهداف والخطط المرسومة من قبل ادارة المؤسسة، والأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما: الطريقة في استعمال موارد المؤسسة ونقصد بذلك عامل الكفاءة، والنتائج (الأهداف) المحققة من ذلك الاستخدام ونعني بذلك عامل الفاعلية.

¹ محمد قريشي، التغيير التكنولوجي وأثره على أداء المؤسسات الاقتصادية من منظور بطاقة الاداء المتوازن -دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل -فرع جنرال كابل - بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 43.

² وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة الاستراتيجية، منظور منهجي متكامل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص 478.

³ محي الدين القطب، الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 45.

⁴ Jean luc charron, sabine sèpari, **organisation et gestion de l'entreprise**, 2'eme édition, dunod, paris, 2001, p 9.

ثانيا: مجالات الأداء

- يتطلب من الادارة العليا أن تحدد مجالات الأداء الرئيسية بحيث تعكس أهداف المنشأة المهمة، وأن تشمل على الجوانب الخاصة بوحدة العمل أو المؤسسة ككل، وتتمثل هذه المجالات فيما يلي⁽¹⁾:
- 1. الربحية:** ضمن هذا المجال يتم تحديد مؤشرات عديدة للقياس منها: العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية وهامش الربح الصافي على المبيعات.
 - 2. المركز السوقي:** ويتمثل هذا المجال في الحصة السوقية التي تعد واحدة من أكثر المقاييس ملائمة للتعبير عن أداء المؤسسة، فهي تشير الى فعالية استراتيجيتها أو مدى نجاح عملها.
 - 3. الانتاجية:** وهي المجال الذي تعتمده المؤسسة لقياس كفاءتها، حيث تستخدم لذلك مقياسين وهما: تكلفة العمل وقيمة الاستهلاك منسوبان الى حجم الانتاج، وعن طريق ذلك تتمكن المؤسسة من تقييم درجة فاعليتها في استخدام كل من العمالة والمعدات.
 - 4. أداء العاملين وميولهم:** وهو المجال الذي يستخدم لتقييم أداء العاملين وتنظيم جهودهم للمحافظة على الميول الايجابية لهم اتجاه عملهم واتجاه المؤسسة، ويمكن قياس تلك الميول أو الاتجاهات بشكل غير مباشر عن طريق البيانات المتعلقة بنسب الغياب ودوران العمل.
 - 5. قيادة المنتج:** وهو المجال الذي يقوم فيه المسؤولون عن ادارة كل من الشؤون الهندسية والمالية الانتاج والتسويق، في جميع وحدات العمل بتقييم التكاليف والجودة والمركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها سنويا.
 - 6. الموارد المادية والمالية:** ظهر هذا المجال من خلال التعرف على كافة أنشطة المؤسسة والتعرف على العلاقات التي تربط بين الموارد المالية والمادية المتاحة لها وبين كفاءة استخدامها بغية التعرف على الانحرافات وتحديد مسبباتها، وعادة ما يتم ذلك بالمقارنة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة للمؤسسة وخلال مدة زمنية معينة.

ثالثا: أنواع الأداء

- ان تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، يطرح اشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته، والذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع، وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط الى حد بعيد بالأهداف، فانه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة، واستعمالها في تصنيف أنواع الأداء كمعيار الشمولية والمعيار الوظيفي، كما يمكن اضافة معيار الطبيعة ومعيار مصدر الأداء، وحسب كل معيار من معايير تصنيف أنواع الأداء، سنتطرق الى أنواع مختلفة من الأداء.
- 1. أنواع الأداء حسب معيار الشمولية:** وحسب هذا المعيار الذي قسم الأهداف في المؤسسة الاقتصادية الى أهداف كلية وأهداف جزئية، فيمكن تقسيم الأداء كذلك الى أداء كلي وأداء جزئي.

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص 222-224.

1.1. الأداء الكلي: "و هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها الى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كاستمرارية الشمولية الأرباح النمو..."⁽¹⁾.

2.1. الأداء الجزئي: "وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره الى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد في تقسيم عناصر المؤسسة"⁽²⁾، "لذلك فالأداء الجزئي هو قدرة الأنظمة الفرعية على تحقيق الأهداف بأدنى التكاليف الممكنة، فالأنظمة الفرعية تسعى الى تحقيق الأهداف الخاصة بها وتحقيق أدوات الأنظمة الفرعية يتحقق الأداء الكلي للمؤسسة"⁽³⁾.

2. أنواع الأداء حسب المعيار الوظيفي: "يرتبط هذا المعيار في تصنيف الأداء الكلي للمؤسسة بالتنظيم السائد فيها، ذلك أن التنظيم هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، وينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة الى المؤسسة، التي يمكن حصرها في الوظائف الأربعة التالية: الانتاج التسويق الموارد البشرية، وظيفة التمويل ويضيف البعض الاخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العامة والتمويل"⁽⁴⁾.

1.2. أداء وظيفة الانتاج: وتعني وظيفة الانتاج تحويل المواد الأولية وعناصر الانتاج الى سلع أو خدمات صالحة للاستهلاك أو الاستخدام في مجالات اخرى، وهذه الوظيفة تحدد طبيعة المؤسسة (صناعية/تجارية).

" ويتمثل أداء هذه الوظيفة عندما تتمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو ببنية القطاع الذي تنتمي اليه، أو انتاج منتجات بجودة عالية، وبتكاليف منخفضة، تسمح لها بمزاومة منافسيها، وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في الطلبات"⁽⁵⁾.

2.2. أداء وظيفة التسويق: "و تعني وظيفة التسويق بأنها تختص بنقل ملكية وحياسة السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة الى المشترين أو المستحقين لها، ويتمثل أداء هذه الوظيفة في قدرتها على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق والتي نذكر منها على سبيل المثال:

¹ عبد الملك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001 ص 89.

² المرجع نفسه، ص 89.

³ الهاشمي بن واضح، تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- حالة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر-(2008-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2013-2014، ص 124.

⁴ المرجع نفسه، ص 124.

⁵ المرجع نفسه، ص ص 124-125.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

حصة المؤسسة في السوق وهي مؤشر يستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتج أو لعلامة أو المؤسسة ككل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{حصة السوق} = \text{مبيعات منتج أو علامة} \div \text{المبيعات الاجمالية.}$$

3.2. أداء وظيفة الموارد البشرية: " قبل تحديد ماهية هذا الأداء، يتوجب الإشارة الى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتمكن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة فضمن استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم الا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن هذه الأخيرة بقائها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسييرهم تسييرا فعالا وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون الا اذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله"⁽¹⁾.
يتجلى أداء وظيفة الأفراد من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير نذكر منها المجموعة التالية⁽²⁾:
✓ **عائد الأفراد.**

✓ **التغييبية (ABSENTEISME):** ويقصد بها فقدان المواظبة على العمل الذي يشترط الحضور الى مكان العمل، وقياسها يتم بمجموعة من المؤشرات هي:

- معدل الخطورة = ساعات الغياب ÷ الساعات المطلوب عملها.
- التغييبية لكل أجير = أيام أو ساعات الغياب ÷ عدد المأجورين.
- المدة المتوسطة للتغييبية = ساعات التغييبية ÷ عدد الغيابات.

و الأداء حسب هذا المعيار يتحقق كلما انخفضت نسبة مؤشرات التغييبية واتجهت نحو الصفر

✓ **علاقات أرباب العمل والنقابات:** ويمكن تفسير هذا المعيار بعدد الاضرابات الحاصلة داخل المؤسسة وانعدام الاضراب يعكس الجو الملائم الذي توفره المؤسسة لمستخدميها.

4.2. أداء الوظيفة المالية (التمويل): " و تقوم هذه الوظيفة بتدبير احتياجات المؤسسة من الأموال من

المصادر المناسبة، وبالكمية والتكلفة المناسبتين، وفي الوقت المناسب، وادارة الأموال في المؤسسة بكفاءة وفعالية بحيث يحقق أقصى عائد ممكن من استخدام هذه الأموال"⁽³⁾.

و يتمثل أداء هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)، رسالة مقدمة لنيل

شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001-2002، ص ص 19-20.

² المرجع نفسه، ص 20.

³ الهاشمي بن واضح، مرجع سابق، ص 125.

5.2. أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- ✓ الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد؛
- ✓ وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين؛
- ✓ نسبة وسرعة تحويل الابتكارات المالية ؛
- ✓ التنوع وقدرة المؤسسة على ارسال منتوجات جديدة؛
- ✓ درجة التحديث ومواكبة التطور.

6.2. أداء وظيفة العلاقات العامة: "في هذه الوظيفة يمكن أن تتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم

التطرق إليها سابقا، فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء الموردون الدولة... فبالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يتحصلون على عائد مرتفع للأسهم واستقرارا في الأرباح الموزعة أما بالنسبة للموظفين فالأداء هو توفير او خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة أما بالنسبة للموردين، فالأداء هو احترام المؤسسة لأجال التسديد والاستمرار في التعامل، في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدد تسديد طويلة ، ومنتوجات في الآجال المناسبة والجودة العالية"⁽¹⁾.

7.2. أداء وظيفة التموين: "يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين

والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين"⁽²⁾.

3. أنواع الأداء حسب معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها الى أهداف

اقتصادية، اجتماعية، تقنية، سياسية...الخ، فانه يمكن ومن باب المقابلة المنطقية تصنيف الأداء الى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي.

1.3. الأداء الاقتصادي: "و يعرف بأنه قدرة المؤسسة على البقاء وتحقيق أهدافها، حيث يعبر الأداء

الاقتصادي عن السبب الأساسي لوجود المؤسسة والمتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها هذه الأخيرة جراء تعظيم نتائجها (الانتاج، رقم الأعمال، القيمة المضافة، الربح...) وتدنية استخدام الموارد(رأس المال، المواد الأولية العمل، التكنولوجيا...) وتجدر الإشارة الى أن هذا الجانب الاقتصادي للأداء قد ظل لفترة طويلة يعتبر المعيار الأساسي في تقييم أداء المؤسسات"⁽³⁾.

2.3. الأداء الاجتماعي: "يعرف الأداء الاجتماعي على أنه مستوى رضا الأفراد المشاركين في حياة

المؤسسة وتتجلى أهمية هذا الجانب في كون الاداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على المدى البعيد اذا ما اقتصر اهتمام المؤسسة بالأداء الاقتصادي وأهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية، فكما هو

¹ عادل عشي، مرجع سابق، ص 21.

² المرجع نفسه، ص 20.

³ أحمد الصغير ريغة، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانتاج الآلات الصناعية

PMO - أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013-2014، ص11.

معروف في أدبيات التسيير أن جودة التسيير في المؤسسة ترتبط بمدى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية

وبذلك يمكن القول أن الأداء الاجتماعي ينبع من خلال الأهمية الممنوحة للمناخ الاجتماعي داخل المؤسسة ولكل ماله صلة بطبيعة العلاقات الاجتماعية فيها⁽¹⁾.

3.3. الأداء التكنولوجي: "يمكن للمؤسسة أن تحقق أداء تكنولوجي، إذا تعلق الأمر بتحديد الأهداف التكنولوجية عند بداية النشاط، كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وغالبا ما تكون الأهداف التكنولوجية هي أهداف استراتيجية وتحققها يتحقق الأداء التكنولوجي"⁽²⁾.

4.3. الأداء السياسي: "يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تحصل على مزايا من خلال أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهداف أخرى، كمحاولة التأثير على النظام السياسي القائم لاستصدار امتيازات لصالحها كتمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى مراكز القرار، كما هو الشأن بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات خاصة العاملة منها في بلدان العالم الثالث"⁽³⁾.

4. أنواع الأداء حسب معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف الأداء في المؤسسة الاقتصادية إلى نوعين أساسيين هما الأداء الذاتي أو الداخلي، فالأداء حتى فترة قريبة جدا كان يعتبر ذو بعد داخلي فقط لكن المصطلح تغير ولم يعد احادي البعد مع انفتاح المؤسسة على البيئة الخارجية، لذلك وجب على المؤسسة تحقيق الأداء الداخلي الذي يتعلق ببيئتها الخارجية.

1.4. الأداء الداخلي: ويطلق عليه اسم "أداء الوحدة"، أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد لذلك فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- ✓ الأداء البشري الذي يمثل أداء أفراد المؤسسة بحيث يمكن اعتبارهم مورد بشريا استراتيجيا قادرا على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم؛
- ✓ الأداء التقني الذي يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال؛
- ✓ الأداء المالي الذي يتمثل في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة، لذلك فيمكن أن نقول بأن الأداء الداخلي هو أداء يتحقق من خلال الموارد الضرورية لسير نشاط المؤسسة من موارد بشرية مالية، مادية.

كما أن هناك من يرى بأن الأداء الداخلي يتمثل في تحقيق النوعية، التكلفة والأجال.

2.4. الأداء الخارجي: "هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة"⁽⁴⁾.

¹ المرجع نفسه، ص 11-12.

² الهاشمي بن واضح، مرجع سابق، ص 127.

³ المرجع نفسه، ص 127-128.

⁴ عادل عشي، مرجع سابق، ص 17.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

فالمؤسسة لا تتسبب في احداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه المتغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب، ان هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل اذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها.

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي

سننظر في هذا المطلب الى بعض التعريفات عن الأداء المالي، أهميته وأهدافه.

أولاً: تعريف الأداء المالي

"عرف الأداء المالي بأنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"⁽¹⁾.

"يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات ذلك أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة"⁽²⁾.

"وعرف أيضا الأداء المالي على أنه مدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الانتاج"⁽³⁾.

"الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة"⁽⁴⁾.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء المالي يتمثل في مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في انجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية، فهو يتوقف على الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أقصى عائد ممكن.

¹ عبد الوهاب دادان، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 7، الجزائر، 2014، ص 24.

² ملك محمدودي، نور الدين نوي، أثر الهيكل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 2، الجزائر، 2016، ص 167.

³ عبد الغني دادان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج الانداز المبكر باستعمال المحاكاة المالية-حالة بورصتي الجزائر وباريس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص 34-35.

⁴ محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5-6 ماي 2013، ص 6.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية دراسة الأداء المالي من خلال⁽¹⁾:

- ✓ متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها؛
- ✓ متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة؛
- ✓ المساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
- ✓ المساعدة في تسيير فهم التفاعل بين البيانات المالية؛
- ✓ تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية؛
- ✓ متابعة أعمال المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح؛
- ✓ ترشيد قرارات الاستثمار حسب الأهداف العامة للمؤسسة من أجل البقاء والاستمرارية والمنافسة.

ثالثا: أهداف الأداء المالي

ان التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، اذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تتطلب تحديد الأهداف، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها، فيما يلي⁽²⁾:

1. السيولة واليسر المالي: تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة، المخزونات، القيم القابلة للتحويل الى أموال متاحة فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة الى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي الى الاقرار بثلاث مصالح هي:

1.1 نمو المؤسسة: تحد السيولة من تطور ونمو المؤسسة، وذلك بعدم تمكين المؤسسة أو السماح لها مثلا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط كسراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.

2.1 أصحاب الحقوق: تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص الى تأخير تسديد الفوائد، دفع مستحقات الاجراء، تسديد ديون الموردين...

3.1 عملاء المؤسسة: قد تؤدي هذه المشكلة الى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر الى العسر، وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ص234.

² عادل عشي، مرجع سابق، ص ص 35-36.

المحيط الحالي، فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد.

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة، فيتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الاجل، فهو يتعلق بالافتراض الطويل والمتوسط الاجل الذي به المؤسسة.

2. التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة ويمثل: التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرهما، من التعريف رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة، رأس المال الخاص مضافاً إليه الديون طويلة ومتوسطة الأجل، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية⁽¹⁾:

✓ تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة؛

✓ ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي؛

✓ الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير؛

✓ تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

3. المردودية: تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة.

والمردودية كمفهوم عام تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

4. انشاء القيمة: انشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المسعرة حالياً، والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من انشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

¹ المرجع نفسه، ص 36-37.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

مما سبق يتبين أن هدف انشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة، ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

سنتطرق في هذا المطلب الى أهم معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

أولاً: معايير الاداء المالي

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة، لأن الحكم على طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين، وهناك أربعة أنواع رئيسية من النسب المعيارية نذكرها في ما يلي⁽¹⁾:

1. المعايير التاريخية: وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الادارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

2. المعايير المطلقة: وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل: نسبة التداول (2) مرة والنسبة السريعة (1) مرة.

3. المعايير القطاعية: يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الاداء، وهي معايير تمثل متوسط "AVERAGE" لأداء القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة، خاصة وأن المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

4. المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف ادارة المؤسسة من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فان مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الابتعاد بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الاداء المالي

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين الى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف اليه عملية تقييم الاداء المالي للمؤسسة، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد⁽²⁾:

1. العوامل الداخلية: هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة، والتي يمكنها التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، وأهمها:

✓ الرقابة على التكاليف؛

✓ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛

✓ الرقابة على تكلفة الحصول على الاموال.

¹ أسعد حميد العلي، الادارة المالية، الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص78.

² زوليخة بلعطار، مرجع سابق، ص ص 80-81.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

اضافة الى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف الى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة، ومحاولة ترشيدها وتصحيحها، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:

• **نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:** حيث أن إجمالي الأصول المنتجة تمثل مجموع إجمالي القروض والاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية، حيث تبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد وقدرتها على زيادة الاصول المنتجة.

• **نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع:** حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة على مجموع الأموال المتحصل عليها من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمستحقات).

2. العوامل الخارجية: "تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أداءها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وانما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، محاولة اعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها، وتشمل هذه العوامل:

✓ التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛

✓ القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛

✓ السياسات المالية والاقتصادية للدولة"⁽¹⁾.

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

تهدف عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الى مدى نجاح هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها المالية وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والامكانيات المتاحة لها.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته والى أهم أهدافه.

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: "متابعة تنفيذ القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد ككل للأهداف المحددة مسبقاً وبيان الانحرافات الحاصلة وأسبابها واقتراح الحلول المناسبة والسريعة لها"⁽²⁾.

كما يمكن تعريفه على أنه: "العملية التي يتم من خلالها التعرف على الجوانب الايجابية والجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف وانجاز معدلات الأداء المستهدفة"⁽³⁾.

¹ نفيسة حجاج، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي- دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017، ص17.

² عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات، اطار نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص190.

³ سيد محمد جاد الرب، استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء، الأطر المنهجية والتطبيقات العملية، مطبعة العشري، مصر، 2009، ص51.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

و يعرف كذلك على أنه: "قياس النتائج المحققة أو المنظرة في ضوء المعايير المحددة سلفاً، ويمكن من خلاله الكشف عن جوانب القوة والضعف في الأنشطة الاقتصادية واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها"⁽¹⁾. من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تقييم الأداء المالي يتمثل في إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المحددة، وتحديد مقدار الانحرافات عن ما تم التخطيط له مسبقاً، مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها.

ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي

ان تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة ولعل أهمها الآتي⁽²⁾:

1. تقييم الأداء المالي يوضح الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.
2. عملية تقييم الأداء المالي تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بكامل وجهه.
3. عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط، حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط، عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه، ومن ثم محاولة تجاوز القصور الذي حدث في عملية التخطيط نفسها.
4. يساعد تقييم الأداء على التالي:
 - ✓ توجيه العاملين للقيام بأعمالهم.
 - ✓ توجيه اشراف الادارة العليا.
 - ✓ توضيح تسيير العمليات الانتاجية.
 - ✓ يساعد على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في المؤسسة، حيث تتكامل ادارة المؤسسة الفرعية كالإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد.

ثالثاً: أهداف تقييم الأداء المالي:

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يأتي⁽³⁾:

1. الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الانتاجية.
2. الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها.
3. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس انتاجية كل قسم من أقسام العملية الانتاجية وتحديد انجازاته سلباً أو ايجاباً الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.

¹ عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين-دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين في الفترة بين 2010-2017، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 02، المجلد 04، ديسمبر 2019، ص150.

² علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن 2015، ص102.

³ مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص32.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

4. الوقوف على مدى كفاءة استخدام المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة.
5. تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع.
6. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطوط العامة البعيدة عن المزاجية والتقديرية الغير واقعية.

المطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الاداء المالي بعدة مراحل يمكن ايجازها فيما يلي⁽¹⁾:

أولاً: جمع البيانات والمعلومات الاحصائية

تتطلب عملية تقييم الاداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من القوائم المالية، المتمثلة في جدول الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، اضافة الى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة.

ثانياً: تحليل ودراسة المعلومات الاحصائية المتعلقة بالنشاط

الوقوف على مدى دقة وصلاحيه المعلومات والبيانات التي تدخل في حساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، يحقق توفير مستوى من موثوقية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الاحصائية المعروفة بتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

ثالثاً: اجراء عملية التقييم

تتم عملية التقييم باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط وذلك بهدف التوصل الى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للمؤسسة.

رابعاً: اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم

وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للشركة، والتأكد من أن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها وتحديد أسبابها وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل.

خامساً: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

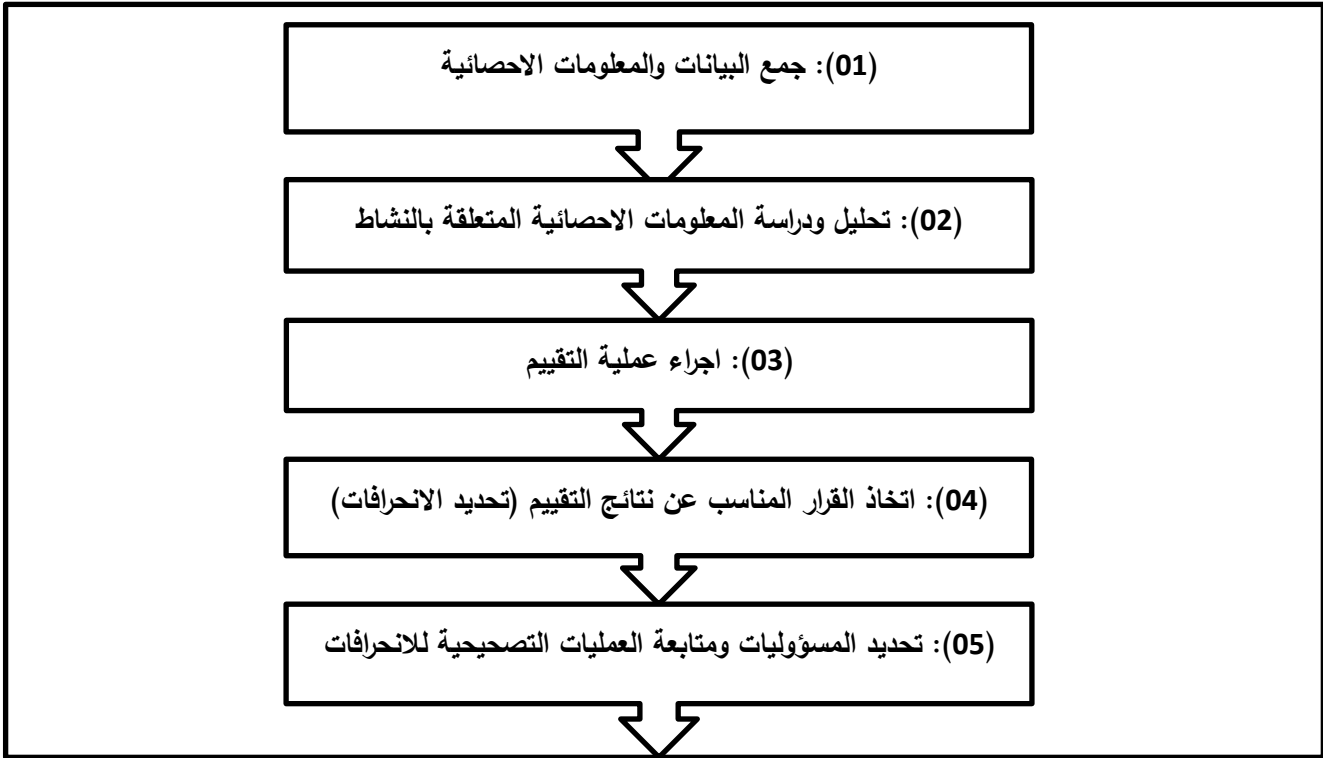
تتم متابعة تصحيح الانحرافات من خلال تزويد الاتجاهات المسؤولة داخل المؤسسة والادارات المختلفة بنتائج التقييم، للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

الشكل الموالي يلخص مراحل تقييم الاداء:

¹ بلال معوج، مرجع سابق، ص 66.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

الشكل رقم (03): مراحل تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: مقومات عملية تقييم الأداء المالي

توجد عدة مقومات للنجاح في عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة نذكر منها ما يلي⁽¹⁾:

أولاً: الادارة الاستراتيجية

هي اطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الادارة العليا، يكون مستمدا من الأهداف العليا للمؤسسة ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الادارة لتعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال احداث التكيف مع البيئة الخارجية وصولا الى أداء رسالتها وهي أيضا بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع المؤسسة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

ثانياً: الشفافية

وتعني تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث وان يتصف الشخص الذي يقوم بعملية التقييم بالعدل وان يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته؟، وأن يتجرد من مصالحه الشخصية، وأن لا يقوم عن علم بتقييم معلومات غير حقيقة، كما ينبغي عليه ألا يضع نفسه في مواقف قد تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يؤثر على موضوعية قرارته.

¹ مشعل جيز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط الكويت، 2010-2011، ص ص 16-17.

ثالثا: اقرار مبدأ المساءلة الفعالة

وتعني امكانية تقييم وتقدير أعمال الادارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين في المؤسسة وذلك بتقديم تقارير دورية عن مدى نجاعتهم في تنفيذها.

رابعا: وجود النظم المحاسبية

النظام المحاسبي عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية الى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار حول الاحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل.

اضافة الى المقومات المذكورة سابقا هناك مقومات أخرى تدل على نجاح عملية تقييم الأداء المالي نلخصها في النقاط التالية⁽¹⁾:

1. الشمول بما يغطي كافة جوانب أداء المؤسسة، ويعطي في نفس الوقت انطبعا ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التقييم.
2. الارتباط بنشاط المؤسسة محل التقييم وأهدافها، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بهذه المؤسسة المؤشرات والأهداف المرجوة يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها.
3. أن توفر عملية تقييم الأداء التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى.
4. من الأفضل اختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدود منها يقيم على أساسه الأداء المالي للمؤسسة من كافة جوانبها.
5. ضرورة الاستمرار في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وعدم ربطها بمدة زمنية محددة، بل يجب القيام بهذه العملية بشكل دوري وفق فترات قصيرة لمواجهة الانحرافات وقت وقوعها وقبل استفحالها.

¹ جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة اتخاذ القرارات-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات "KANAGHAZ" 2005-2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009 ص76.

المبحث الثالث: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي

من أجل التوصل الى معرفة الحالة المالية للمؤسسة لا بد من استعمال أدوات ووسائل توصلنا الى الحكم على الوضعية المالية الحاضرة أو المستقبلية، ونجد من بين هذه الأدوات: التحليل بواسطة التوازنات المالية والتحليل بواسطة النسب المالية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة المؤشرات المالية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية أساسا مكان لإنتاج القيم على شكل سلع وخدمات فهذه القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الانتاج المستقلة وطرق استعمالها في المؤسسة، والعاملان اللذان يطلقان بالدور القيادي فيها هما العامل المالي والبشري، من هنا تأتي أهمية الاهتمام بالموارد المالية في المؤسسة الاقتصادية بمراقبة التوازن المالي باستعمال أدوات تأخذ هذا المفهوم.

أولا: رأس المال العامل (FR)

سننظر الى تعريف رأس المال العامل والحالات الممكنة له وأنواعه:

1. تعريف رأس المال العامل: "يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر"⁽¹⁾.

"ويعرف رأس المال العامل على أنه عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان توازن هيكلها المالي"⁽²⁾.

2. الحالات المتعلقة برأس المال العامل: يمكن عرض حالات رأس المال العامل تبعا لكل منظور كالتالي:

1.2. منظور أعلى الميزانية: " يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة"⁽³⁾ ويحسب كما يلي⁽⁴⁾:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ويمكن التمييز بين ثلاث حالات⁽⁵⁾:

¹ محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2008، 161.

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة- سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص59.

³ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالي)، دروس وتطبيقات، طبعة الأولى دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص68.

⁴ Jean barreau, jacqueline Delahaye, **gestion financière manuelle et applications**, 7eme édition dunod, paris, 1998 p132.

⁵ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص68-69.

1.1.2. الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب

أي أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة يعبر رأي المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحقت فائض تمثل في رأس المال العامل.

2.1.2. الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب

أي أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، وفي هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

3.1.2. الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم

أي أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة، وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

2.2. منظور أدنى الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم الجارية

حيث يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة الى نقود سائلة، يتم بواسطة تسديد القروض قصيرة الأجل.

ويمكن التمييز بين ثلاث حالات⁽¹⁾:

1.2.2. الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب

أي أن الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، بمعنى أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويسمى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة.

2.2.2. الحالة الثانية: رأس المال العامل معدوم

أي أن الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل في هذه الحالة تتمن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

¹ المرجع نفسه، ص ص 69-70.

3.2.2. الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب

أي أن الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتسييل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

3. أنواع رأس المال العامل: وينقسم رأس المال العامل الى:

1.3. رأس المال العامل الصافي: "يعني عمليا ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممول بأموال دائمة لأن قاعدة التوازن المالي تعني التوازن بين آجال استحقاق الخصوم ودرجة سيولة الأصول، ويطلق اسم رأس المال العامل الصافي على الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، لذلك فإن رأس المال العامل الصافي يمكن حسابه بطريقتين"⁽¹⁾:

1.1.3. الطريقة الاولى: طريقة أعلى الميزانية

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

2.1.3. الطريقة الثانية: طريقة أدنى الميزانية

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

ويفضل دائما أن يكون رأس المال العامل موجبا، ليعبر عن قدرة المؤسسة عن الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

2.3. رأس المال العامل الاجمالي: "يقصد به مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل قيم كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة. ويحسب رأس المال العامل الاجمالي بالطريقة التالية"⁽²⁾:

رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الاجمالي = الأصول - الأصول الثابتة

3.3. رأس المال العامل الخاص: "يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية لمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والقروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة الخاصة بدون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

ويتم حسابه وفق العلاقة التالية: رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

¹ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 114-115.

² اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 60.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

وبتعويض الأموال الخاصة ب (الخصوم- مجموع الديون) والأصول الثابتة ب (الأصول- الأصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل الخاص من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

4.3. رأس المال العامل الأجنبي: "يبين قيمة الموارد المالية في المؤسسة والمتمثلة في اجمالي الديون وهنا لا ينظر الى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة ويكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية"⁽¹⁾:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{اجمالي الديون}$$

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

سننتظر الى تعريف رأس المال العامل، أنواعه والحالات الممكنة له.

1. تعريف احتياجات رأس المال العامل: "يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية"⁽²⁾:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

و قد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة، لأنها تقتض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.

كما يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية"⁽³⁾:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{المخزون} + \text{الزبائن}) - \text{الموردون}$$

2. أنواع احتياجات رأس المال العامل: تنقسم احتياجات رأس المال العامل الى"⁽⁴⁾:

¹ المرجع نفسه، ص 60.

² مليكة زغيب، ميلود بوشنفير، مرجع سابق، ص 52.

³ Rebert papin, *l'art de diriger*, 2'eme édition, dunod ,paris, 2002, p 91.

⁴ خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 75.

1.2. احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFRHE): تمثل احتياجات رأس المال العامل للاستغلال الفرق بين الاحتياجات الدورية للاستغلال والموارد الدورية للاستغلال.

$$\text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} = \text{احتياجات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

تسمح الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال بقياس كتلة الأصول الدورية المرتبطة بالاستغلال اذ تعد كاحتياجات دائمة لأنها تتجدد مع نشاط استغلال المؤسسة، لكن ظهور الاحتياجات لرأس المال العامل برصيد سالب تفسر وجود فائض مالي للاستغلال ناتج عن اللجوء العام للمديونية قصيرة الاجل.

2.2. احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE): تحسب من خلال الفرق بين الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال والموارد الدورية خارج الاستغلال

$$\text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{احتياجات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

تضم الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال الأصول الدورية التي ليس لها علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي للمؤسسة: أموال مكتسبة غير مستعدة، قروض ممنوحة للعمال، تسبيقات ممنوحة لموردي الاستثمارات... الخ.

أما الموارد الدورية خارج الاستغلال، فتضم الوسائل الموجودة تحت تصرف المؤسسة دون علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي: الديون غير المالية (كالديون على الاستثمارات)، رصيد الضريبة على أرباح الشركات، أرباح السندات الموزعة، النواتج المقيدة سلفاً (غير المخصصة للاستغلال).

3.2. الاحتياجات الاجمالية لرأس المال العامل: تتكون هذه الاحتياجات من احتياجات رأس المال العامل للاستغلال مضافا اليها احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال.

$$\text{الاحتياجات الاجمالية لرأس المال العامل} = \text{BFRE} + \text{BFRHE}$$

3. حالات احتياجات رأس المال العامل: تتمثل حالات احتياجات رأس المال العامل فيما يلي⁽¹⁾:

1.3. الحالة الأولى: الاحتياجات من رأس المال العامل = 0

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

2.3. الحالة الثانية: الاحتياجات من رأس المال العامل < 0

¹ فاطمة ساجي، مطبوعة في مقياس التحليل المالي تخصص ادارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر، 2016-2017، ص ص 26-27.

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة الى مصادر اخرى تزيد مدتها عن سنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

3.3. الحالة الثالثة: الاحتياجات من رأس المال العامل >0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد اخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش كبير من الديون القصيرة كي لا تقع في مشكل تجميد الأموال، ومن الأفضل توظيفها.

ثالثا: الخزينة الصافية (TN)

سننظر الى تعريف الخزينة الصافية والحالات الممكنة لها.

1. تعريف الخزينة الصافية: "الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، وللخزينة الصافية أهمية كبيرة لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب كما يلي"⁽¹⁾:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

2. الحالات الممكنة للخزينة الصافية: من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياج رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي⁽²⁾:

1.2. الحالة الأولى: الخزينة الصفرية

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهما تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

2.2. الحالة الثانية: الخزينة الموجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

¹ حياة نجار، مرجع سابق، ص 21.

² اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 66-67.

3.2. الحالة الثالثة: الخزينة السالبة

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة الى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المعتمدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة، وتعتبر كذلك أهم وسيلة لتحليل المركز المالي والحكم على النتائج.

أولاً: تعريف النسب المالية

"النسب المالية ماهي الا علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الاداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني ان هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الاخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام"⁽¹⁾.

ثانياً: أنواع النسب المالية

يمكن حساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة الا أنها ليست ذات معنى واحد، لكن المحلل المالي يقوم بحساب النسب التي لها معنى مالي واقتصادي، وسنتطرق الى: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية ونسب التمويل.

1. نسب السيولة

"تهدف هذه المجموعة من النسب المالية الى تحليل وتقييم الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية (المتداولة) يتم تسديدها من النقدية لذلك يجب على المؤسسة أن تحتفظ بمقادير كافية من هذه الأصول (التي يسهل تحويلها الى نقدية) تفوق وتزيد عن مقدار الخصوم المتداولة، وذلك لأن بعض هذه الأصول قد يحتاج الى فترة زمنية طويلة لكي تتحول الى نقدية"⁽²⁾ وهذه النسب تشمل:

1.1. نسبة التداول (نسبة السيولة العامة): تشير هذه النسبة الى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها

قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) من خلال الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها الى نقدية في المدى

¹ زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية - مجلة الادارة والاقتصاد العدد 63، 2007، ص 114.

² الشريف عليان وآخرون، الادارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 190-191.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

القصير، ويتم حساب نسبة التداول بقسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة وتحسب النسبة كما يلي⁽¹⁾:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وكما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد (1) دل ذلك عن قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون صعوبة.

2.1. نسبة السيولة المنخفضة (السريعة): هذه النسبة أكثر تشددا من نسبة التداول، إذ أنها تركز فقط على الأصول سريعة التحول الى النقدية وبالتالي فهي تستبعد الأصول الأقل سيولة مثل المخزون السلعي لأنه أكثر عنصر من عناصر الأصول المتداولة تعرضا للانخفاض من قيمته وأكثر احتياجا للوقت للتحويل الى النقدية والمعياري النمطي لهذه النسبة هو 1:1 وهي تمثل الحد الأدنى للحكم على سيولة المؤسسة ولكن لا يمكن تعميم هذا المعيار النمطي نظرا لاختلاف الظروف من سنة لأخرى⁽²⁾ وتحسب هذه النسبة كما يلي⁽³⁾:

$$\text{نسبة السيولة المنخفضة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزون)}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

3.1. نسبة السيولة الجاهزة: توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون، وعليه فهي تبين للمؤسسة هل يجب عليها أن تحصل جزء من الذمم أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل، وتحسب هذه النسبة كما يلي⁽⁴⁾:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

2. نسب النشاط

تشير هذه النسب الى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال، وتصمم هذه النسب عادة لتحديد ما اذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي⁽⁵⁾:

¹ حمزة شباح، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي - بالميلية - جيجل، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2013-2014، ص 82.

² الشريف عليان وآخرون، مرجع سابق، ص 192.

³ مليكة زغيب، ميلود بوشنقى، مرجع سابق، ص 38.

⁴ المرجع نفسه، ص 38.

⁵ محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص 99-100.

1.2. معدل دوران اجمالي الأصول: توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران اجمالي الأصول} = \text{رقم الأعمال} \div \text{اجمالي الأصول}$$

2.2. معدل دوران الأصول غير الجارية: يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال، ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول غير الجارية}$$

3.2. معدل دوران الأصول الجارية: يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول الجارية}$$

4.2. مهلة دوران الزبائن: "تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنهم لتسديد ما عليهم اتجاهها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مهلة دوران الزبائن} = (\text{الزبائن والحسابات المدينة المماثلة} \div \text{المبيعات السنوية المتضمنة الرسم}) \times 360$$

النسبة النموذجية لا تتجاوز عادة تسعين (90) يوماً، يجب أن تكون أقل من ائتمان الموردين.

5.2. مهلة دوران الموردين: المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مهلة دوران الموردين} = (\text{الموردين والحسابات المماثلة} \div \text{المشتريات السنوية متضمنة الرسم}) \times 360$$

النسبة النموذجية يجب أن تكون هذه المهلة أكبر من مهلة تحصيل الزبائن⁽¹⁾

¹ حياة نجار، مرجع سابق، ص24.

3. نسب المردودية

"تشير هذه النسب الى مدى كفاءة الادارة في مدى تحقيق الأرباح، كما أنها تثير اهتمام المستثمرين والادارة والمقرضين"⁽¹⁾. "وتعبر عن قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب نجد"⁽²⁾:

1.3 المردودية المالية: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة وتحسب بالصيغة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه هذه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد اذا كانت بحاجة لذلك.

2.3 المردودية الاقتصادية: تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3.3 المردودية التجارية (نسبية الربحية الصافية): تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

4. نسب التمويل

"تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات، كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة الى الافلاس"⁽³⁾.

1.4 نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة الى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فاذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فان رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من

¹ وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية-دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق المجلد 32، العدد 100، 2010، ص 18.

² جلييلة بن خروف، مرجع سابق 87.

³ مليكة زغيب، ميلود بوشنقى، مرجع سابق، ص 40.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض قصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية⁽¹⁾:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

2.4. نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة للوصول الى هذه النسبة لأموالها الخاصة كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض اضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح، وتقاس هذه النسبة بالعلاقة التالية⁽²⁾:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3.4. نسبة الاستقلالية المالية: هي مؤشر يقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة تتراوح نسبتها النموذجية ما بين حد أدنى 20% وحد أقصى 60%. وتقاس بالعلاقة التالية⁽³⁾:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

4.4. نسبة التمويل الخارجي: تعبر لنا هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها، حتى تكون هذه النسبة جيدة يجب أن لا تتجاوز 1، ويتم حسابها بواسطة العلاقة التالية⁽⁴⁾:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ بلال معوج، مرجع سابق، ص ص 89-90.

² المرجع نفسه، ص 90.

³ حياة نجار، مرجع سابق، ص 25.

⁴ فاطمة ساجي، مرجع سابق، ص 34.

خلاصة:

يحظى الأداء المالي باهتمام الباحثين والأكاديميين منذ القدم ولا يزال البحث قائما فيه، فهو يعتبر أداة للحكم على كفاءة المؤسسات ومستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها، ويعتبر هدف من الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحسينه ورفعها باستخدام العديد من التقنيات .

وتعد عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من المواضيع الهامة نتيجة للتغيرات التي تفرضها البيئة الخارجية ، فهي عملية مستمرة ومهمة لما توفره من معلومات لإدارتها ولاتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة.

ومن بين أهم المعايير والمؤشرات التي يستند اليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسات نجد: معيار التوازن المالي ومعيار النسب المالية، ومن خلال هذه الأخيرة يتم تقييم المؤسسة مع مثيلاتها ومن ثم تحديد نقاط القوة لتشخيصها ونقاط الضعف لمعالجتها، وهنا تبرز الحاجة الى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي

لمؤسسة ميناء - جن جن - بجيجل

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء - جن جن - بجيجل

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء - جن جن - بجيجل خلال الفترة 2015-

2018

تمهيد

تهدف كل مؤسسة اقتصادية بالدرجة الأولى الى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك حفاظا على بقائها واستمرارها وتحقيق وضع مالي مريح، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أدائها المالي باستخدام أدوات التحليل المالي المختلفة والتي تساعد المؤسسة على حسن تطبيق السياسة المالية المسطرة مسبقا، وقد حاولنا اسقاط ما تم التطرق اليه في الدراسة النظرية على واقع ميناء مؤسسة جن جن خلال الفترة 2015-2018 باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادية وتجاري ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء - جن جن - بجيجل

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء - جن جن - بجيجل خلال الفترة 2015-2018

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ميناء - جن جن - بجيجل

في هذا الجزء سنقوم بتقديم الوحدة محل الدراسة من خلال ابراز نشأتها ومراحل تطورها وعرض مختلف المهام والأهداف المسطرة من قبل الادارة، مع التطرق الى الهيكل التنظيمي المعتمد من قبل مؤسسة ميناء - جن جن - بأشواط.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة ميناء جن جن

أولاً: نشأة مؤسسة ميناء جن جن

يعتبر ساحل ولاية جيجل منطقة استراتيجية هامة، وقد كانت منذ القدم محل اهتمام داخلي وخارجي واستطاع أن يكون منطقة عبور للسفن التجارية وفي الحقبة الاستعمارية قررت السلطات الفرنسية بناء ميناء جن جن لنقل البضائع والمتمثلة أساسا في: منتجات الفلين والكروم التي سيطرة على نسبة كبيرة من الصادرات نحو الخارج وبالضبط نحو فرنسا وبلجيكا.

و بعد حصول الجزائر على استقلالها أصبح ميناء جن جن من بين الهياكل القاعدية للدولة، حيث كان تابعا لولاية بجاية الى غاية سنة 1984 م، تاريخ اعادة هيكلة هذه المؤسسة، حيث أصبح الميناء مستقلا تحت لواء مؤسسة ميناء جن جن طبقا للمرسوم الرئاسي 173/84 المؤرخ في 1984/07/21 م، حيث أصبحت هذه المؤسسة مؤسسة ذات أسهم.

و نظرا لتزايد النشاط التجاري على المستوى الوطني والملاحة البحرية أصبحت مدة الانتظار بالموانئ طويلة، بالإضافة الى عدم وجود موانئ خاصة بالبواخر ذات الحمولة الكبيرة أي ذات العمق الكبير وهذا ما تسبب بضرورة بناء ميناء جديد وذلك بمنطقة أشواط بجيجل والذي ارتبطت فكرة انشائه أيضا بمشروع مصنع الحديد والصلب حيث اتفق على تجسيد هذا الأخير بمنطقة بلارة بالميلية والذي كان من المتوقع تعامله مع الميناء بحوالي 3 مليون طن أي ما يعادل 66.66 بالمئة من الطاقة الاجمالية للبناء.

بدأت أشغال بناء ميناء جن جن بجيجل في 1984/11/09م، وانتهت في نهاية سنة 1999م، وقد أوكلت مهمة انشائه الى مجموعة شركات ايطالية وهولندية تترأسها شركة (CON DOTTE) وقد بلغت تكلفة انجازه حوالي 5.2 مليار دينار جزائري، وكانت ممولة من عدة أطراف هي: الدولة الجزائرية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الاسلامي للتنمية.

ثانياً: تعريف مؤسسة ميناء جن جن

مؤسسة ميناء جن جن هي مجموعة الوسائل المادية والبشرية جمعت فيما بينها من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، كما تعتبر البنية الأساسية لبناء دولة مواكبة الركب الحضاري، والمؤسسة التيث نحن بصدد دراستها هي مؤسسة اقتصادية عمومية، وهي شركة رأس مال يقدر بحوالي 400000000000 دج.

المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة

أولاً: مهام المؤسسة المينائية

- تتمثل مهام الميناء في تقديم مختلف الخدمات المينائية التي تتمثل في التكلف بالبواخر في يوم وصولها الى خليج الميناء وحين خروجها وذلك عن طريق ما يلي:
- ✓ الاتصال بطاقم الباخرة قصد اعطاء الضوء لدخول الميناء؛
 - ✓ المساعدة عن طريق تقديم نصائح خاصة بالأحوال الجوية وكيفية الدخول الى الميناء ولتسهيل هذه العملية تقوم قيادة الميناء بتزويد الباخرة بضابط مينائي وبالساحبات والزوارق والارشادات، وهذا لتفادي وقوع أي خسائر مادية أو بشرية اثر وقوع أي حادث، وتكرر نفس العملية عند خروج الباخرة من الميناء؛
 - ✓ تسهر على البضائع من التلثف والسرقة، وذلك بوضعها في المستودعات؛
 - ✓ التأكد من مدى مطابقتها للمواصفات الأمنية؛
 - ✓ حراسة البضائع ليلا ونهارا لحين استلامها؛
 - ✓ كراء مختلف المخازن والأماكن المخصصة للتخزين؛
 - ✓ المساعدة بمختلف التجهيزات من ساحبات وزوارق وغيرها للبواخر الداخلة والخارجة من والى الميناء.

ثانياً: أهداف المؤسسة

لكل مؤسسة وجدت من أجلها ولمؤسسة جن جن أهداف داخلية وأهداف خارجية.

1. الأهداف الداخلية

- ✓ الربح: أي محاولة تحقيق أكبر ربح ممكن.
- ✓ النمو: أي زيادة رأس المال وكذا توسيع المؤسسة وذلك بفتح في أماكن اخرى.
- ✓ الزيادة في حجم التعاملات.
- ✓ استمرار المؤسسة في نشاطها وذلك بتحسين الخدمات المقدمة وفق المقاييس المعمولة بها.
- ✓ تخفيض مدة الانتظار داخل الميناء وخارجه.

2. الأهداف الخارجية

- ✓ زيادة الدخل القومي؛
- ✓ توفير العملة الصعبة؛
- ✓ المساهمة في تنشيط حركة التجارة الخارجية للبلاد، خصوصا في مجال الصادرات المنتظرة من المنتجات الصناعية المرشحة للتطور مستقبلا؛
- ✓ فك الخناق عن موانئ اخرى، خاصة ميناء الجزائر الذي يشهد ازدهاما شديدا.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تتكون المؤسسة من:

أولاً: المديرية العامة

تتكون أساساً من مكتب الرئيس المدير العام الذي يعتبر الأمر النهائي ذو السلطة العليا حيث تنص المادة 11 من المرسوم رقم 17384 المؤرخ في 22 شوال عام 1404 هـ الموافق ل 21 يوليو 1984 م يتضمن انشاء مؤسسة ميناء جن جن على أن مهامه كالتالي:

- ✓ تنسيق ومراقبة مديرية المؤسسة؛
- ✓ ضبط تسيير المؤسسة وتحديد الترتيب الهرمي للعمال وتعيين الاطارات العليا؛
- ✓ يمثل المؤسسة في جميع نشاطات الحالة المدنية؛
- ✓ تحمل المسؤولية التامة عن كل الوثائق المعالجة وباقي المعاملات التجارية؛
- ✓ يقوم بفتح حسابات لدى المؤسسات المالية لتسهيل العملية الحالية وذلك وفق الشروط المعمول بها؛
- ✓ توقيع القروض الواردة والصادرة في اطار الشروط القانونية.

ثانياً: مديرية الأشغال والصيانة

تسهر هذه المديرية على تطبيق قوانين داخل المؤسسة والتي تخص المنشآت والمعدات، وعموما فهي تتولى القيام بالعمليات الآتية:

- ✓ السهر على تطبيق القوانين داخل المؤسسة؛
- ✓ السهر على تطبيق قرارات المجلس الاداري؛
- ✓ الاشراف على نشاطات الميناء ومتابعة الأشغال الجديدة؛
- ✓ صيانة حوافز الخدمات والعتاد وباقي المنشآت داخل الميناء؛
- ✓ التخطيط لأشغال الصيانة والدخل وضمان تنفيذها.

حيث تتكون هذه الأخيرة من دائرتين هما:

❖ دائرة الصيانة: تتمثل مهامها في:

- التعبير عن مختلف احتياجاتها مع قطع الغيار والأدوات؛
- التخطيط لسياسة المؤسسة في مجال النظافة؛
- المراقبة والربط بين عمال مصالح التابعة لها.

وتتكون دائرة الصيانة من ثلاثة مصالح هي:

- مصلحة الصيانة
- مصلحة الشبكات
- مصلحة الأشغال

❖ دائرة الأشغال:

- متابعة ومراقبة كل الصفقات والعقود التي تبرم من مختلف المؤسسات؛
- تعيين النوعية ومطابقة الأعمال مع الامكانية الممكنة؛
- امضاء فواتير نهاية الشهر من أجل المصاريف؛
- اختيار المقاول الأنجح من مختلف الأشغال.

ثالثا: مديرية القيادة المينائية

وأهم مهام هذه المديرية ما يلي:

- ✓ السهر على تطبيق القوانين المعمول بها؛
- ✓ السهر على تطبيق القوانين الخاصة بالتنقل والتفريغ والشحن بالتنسيق مع مديرية الأشغال؛
- ✓ مسؤولة عن الرقابة ومواجهة مع الحوادث التي قد تحدث؛
- ✓ تحديد أولوية السفن بالتنسيق مع مديرية الاستغلال في الميناء؛
- ✓ اعداد التقارير حول الحقائق والتطبيقات المعمول بها في جميع الميادين الداخلية للمؤسسة، وتحديد القيود والعراقيل ومعوقات العمل، واعطاء حلول تقنية واقتراحات تصحيحية لبعض المشاكل ويتفرع منها دائرتين هما: دائرة الشرطة والأمن ودائرة المساعدات الملاحية.

❖ دائرة المساعدات البحرية: وتتمثل مهامها فيما يلي:

- مكلف بتأمين حركة البواخر انطلاقا من وصولها الى الميناء حتى خروجها من أجل الاستعمال الحسن للرصيف المخصص لإرسال السفن؛
- تنظيم وتنسيق عملية الربط والارساء والسحب من خلال:
- ✓ توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لمختلف عمليات المساعدة البحرية؛
- ✓ السهر على سلامة ونظافة الأجهزة المستعملة لمختلف مصالحه .

❖ دائرة الشرطة والأمن

- تقوم هذه الدائرة باحترام القوانين الداخلية فيما يخص الشرطة والأمن، وتتكون من عمال مؤهلين خصوصا في المجال الأحسن استغلال للميناء بالإضافة الى ذلك يحسن استغلال كافة المناطق التابعة لميناء جن جن، مكلفة بالوقاية ومساعدة الحماية المدنية، كما تقوم بحماية البواخر من كل الأخطار المتوقعة.

- تقوم بتنفيذ القرارات الوزارية الصادرة عن الميناء.

رابعا: مديرية الاستغلال: تتمثل مهام مديرية الاستغلال فيما يلي:

- ✓ تنشيط ومراقبة وتوزيع نشاطات الهياكل المسؤول عنها قصد بلوغ وتحقيق الأهداف المسطر من طرف المؤسسة؛
- ✓ يسهر على تنفيذ تعليمات القوانين والنصوص التشريعية السارية المفعول؛
- ✓ تحسين أداء الخدمات؛

- ✓ السهر على الاستعمال الأمثل على الامكانيات المتوفرة في الميناء؛
- ✓ دراسة طرق الاستغلال الحديثة، وتشمل هذه المديرية دائرتين: دائرة التجارة ودائرة الشحن والتفريغ؛
- ✓ متابعة عملية استغلال امكانيات المديرية المتمثلة في التجهيزات والمصالح المينائية المختلفة.

خامسا: مديرية المالية والمحاسبة

مدير هذه المديرية مسؤول عن:

- ✓ حث ومراقبة وتوحيد نشاط مختلف مصالحه من أجل تحقيق أهداف المؤسسة؛
- ✓ السهر على تطبيق قرارات المديرية العامة ومجلس الادارة؛
- ✓ السهر على تطبيق القوانين والمواد السارية المفعول؛
- ✓ التنسيق من أجل تحسين أداء ونوعية العمل لمختلف مصالحه؛
- ✓ مشاركة المدير العام في وضع الخطوط العريضة لسياسة المؤسسة من أجل تطوير وتنظيم وتسيير الخبرات التقنية والأمن واستغلال الميناء.

سادسا: مديرية الدراسات والتنمية

ومن مهام مديرها:

- ✓ اعداد استراتيجيات المعلومات الخاصة بالمؤسسة؛
- ✓ تطبيق القوانين المتعلقة بسير النشاطات المينائية السارية المفعول؛
- ✓ المبادرة في تحسين وتطوير سير الهياكل التابعة له في ميدان جودة ونوعية العمل المؤدى؛
- ✓ اعداد مخططات قصيرة المدى وأخرى متوسطة المدى في مجال تنمية المؤسسة؛
- ✓ وضع مخططات مستقبلية تتعلق بوتيرة العمل والامكانيات المتواجدة ونسبة المردود المحقق من قبل الهياكل المختلفة.

سابعا: مديرية الموارد البشرية

تهتم بإنجاز سياسة الشركة بخصوص شؤون الموظفين والعمال، وتشتمل هذه المديرية على دائرتين

هما:

❖ دائرة الادارة العامة: وتنقسم الى:

مصلحة الوسائل العامة: حيث تنسب اليها الأعمال التالية:

- تحديد احتياجات المؤسسة من حيث اللوازم المكتبية ومختلف تجهيزاته؛
 - تكلفة بحفظ احتياطي المكاتب وقطع الغيار؛
 - تأمين السير الحسن لممتلكات المؤسسة؛
 - تكلفة بتسيير الوسائل العادية اللازمة لعمل المصالح.
- دائرة الوقاية والأمن: وتقوم بالمهام التالية:
- تكلفة بتحسين ظروف العمل في المؤسسة؛

- السهر على تطبيق سياسة الوقاية والأمن داخل الحرم المينائي؛
- العمل على التقليل من حوادث العمل؛
- توعية العمال من مختلف المخاطر المهنية المحيطة بهم.

مصلحة المنازعات: والتي تتولى القيام بالمهام التالية:

- تقديم قوانين بخصوص التسيير الإداري العادي للعمل؛
- تمثيل المؤسسة امام مفتشية العمل؛
- البحث وجمع الوثائق اللازمة للقضايا وتسليمها للمحامي المستشار للمؤسسة؛
- تمثيل المؤسسة والقيام بالإجراءات القانونية الخاصة بالمنازعات.

❖ **دائرة المستخدمين والتكوين:** وتتكون من مصلحتين هما:

مصلحة التكوين: ومن مهامها ما يلي:

- المشاركة في وضع السياسة خاصة بتكوين أفراد المؤسسة؛
- تطبيق مخطط التكوين المسطر من طرف المؤسسة من خلال اختيار الأفراد المراد تكوينهم؛
- إرسالهم الى الهيئات المتخصصة في التكوين؛
- تطبيق البرنامج الخاص بالتكوين؛

مصلحة المستخدمين: تتمثل مهام رئيس المصلحة في ما يلي:

- ضمان التسيير الحسن لمهمة تسيير المستخدمين المسجلين؛
- العمل على متابعة حركة المستخدمين واعداد مختلف الوثائق المتعلقة به؛
- ضبط الأرقام والاحصائيات بصورة دقيقة؛
- إعداد الأجور؛
- إعداد تصريحات الاجور؛
- القيام بتنفيذ المقررات المتعلقة بتسوية الوضعية المتعلقة بالمسار المهني.

ويتفرع من مصلحة المستخدمين ثلاثة مكاتب هي:

❖ **مكتب الخدمات الاجتماعية:** وتتمثل مهامه في:

✓ التعامل والتعاون مع الهيئات المسيرة للمؤسسة وذلك لا اعداد ميزانية خاصة بالخدمات الاجتماعية للمؤسسة؛

✓ اعداد وتنفيذ الميزانية المصادق عليها للخدمات الاجتماعية؛

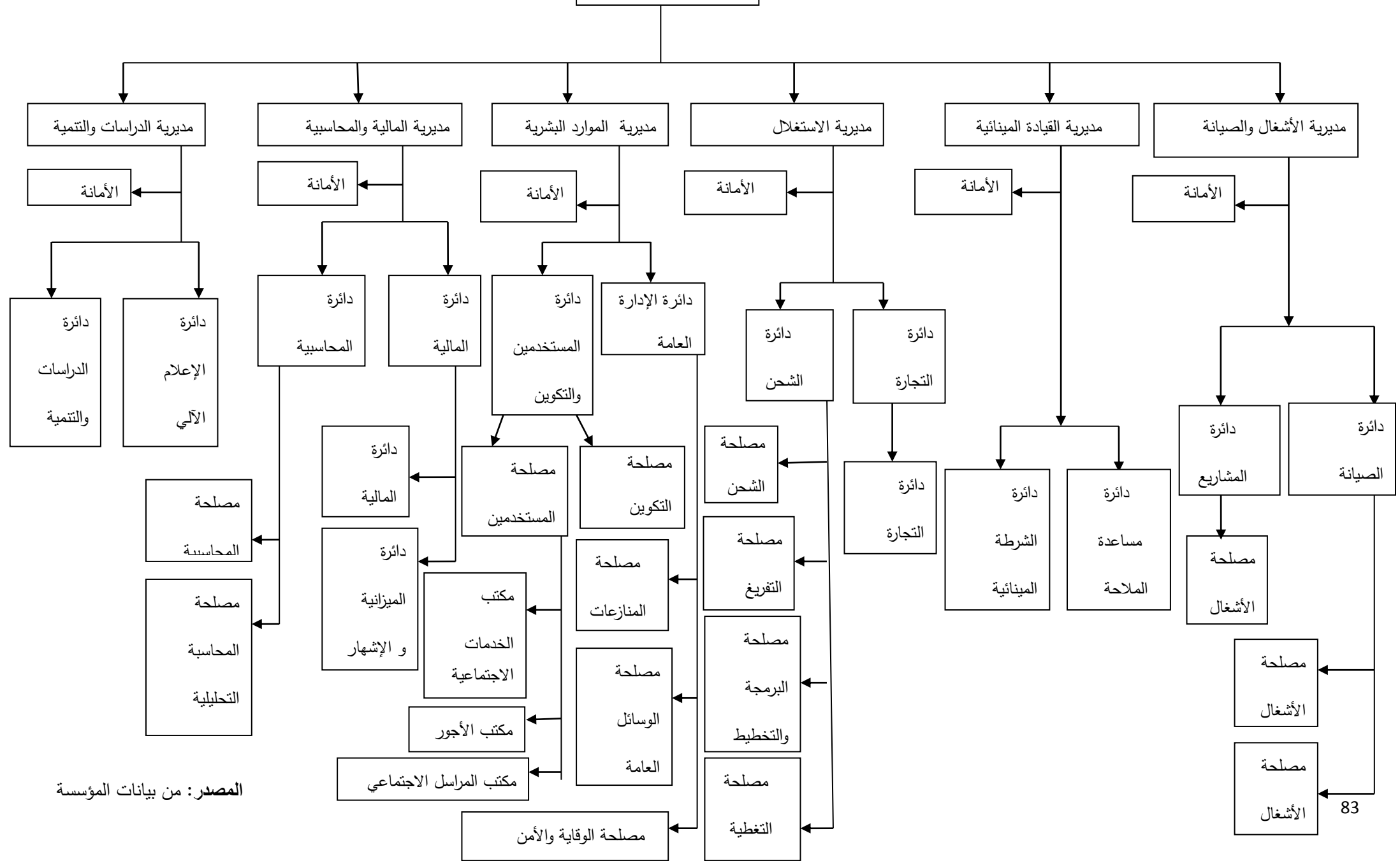
✓ المراقبة والتفتيش والتامين؛

✓ اعداد وعلان الهيئات المعنية بنتائج نشاطات المصلحة.

❖ **مكتب الأجور:** ومن مهامه:

✓ اعداد عناصر الأجور المختلفة الخاصة بالعمال؛

- ✓ اعداد قوائم الأجر؛
 - ✓ اعداد التصريحات الخاصة بأجر الضمان الاجتماعي؛
 - ✓ اعداد التصريحات الخاصة بالضريبة على الدخل؛
 - ✓ منح دفتر خاص بالأجر واعادة نقل كلما يتعلق بالأجر فيه.
 - ❖ **مكتب المراسل الاجتماعي: من مهامه:**
 - ✓ استلام شهادات العجز عن العمل؛
 - ✓ القيام بتدوين حوادث العمل في سجل الحوادث؛
 - ✓ استلام الوثائق الخاصة بالضمان الاجتماعي من مصلحة الضمان الاجتماعي؛
 - ✓ تمثيل المؤسسة أمام هيئة الضمان الاجتماعي.
- الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن



المصدر: من بيانات المؤسسة

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء - جن جن - بجيجل خلال الفترة 2015-2018

لتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن يجب علينا عرض أهم القوائم المالية الخاصة بها وحساب بعض النسب والمؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع المالي لها، لذا ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض القائمتين المعدتين على أساس الاستحقاق وهما الميزانية وجدول حسابات النتائج، وقائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي وتحليل الأرصدة الخاصة بهم بالاعتماد على وثائق المؤسسة، واستخدام مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية في تحليل أدائها المالي.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

سنقوم في هذا المطلب بعرض الميزانية المالية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018 حيث سنتناول أولا جانب الأصول ثم ننتقل الى جانب الخصوم، كما سنحاول عرض الميزانية المختصرة.

أولا: عرض جانب أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

1. عرض أصول ميزانية المؤسسة

يظهر الجدول التالي عناصر أصول الميزانية المالية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

الجدول رقم (09): أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

البيان	2015	2016	2017	2018
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	3916286.68	5048539.18	3289704.18	1736233.34
تثبيتات عينية	2953720225.94	3219071924.81	38076147.97	4738825824.00
مباني	847960113.94	1031195291.31	1150625373.71	996270832.10
تثبيتات عينية اخرى	2105764004.94	21876633.50	2656950774.26	3742554984.9
تثبيتات جاري انجازها	221501846.29	315900933.79	1075622707.37	1172685991.97
تثبيتات مالية	4231001602.42	6094870897.1	6000405000.00	4596000000.00
مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	79187222.42	94465897.10	-	-
سندات اخرى مثبتة	4151409380	6000000000.00	6000000000.00	4596000000.00
قروض وأصول مالية اخرى غير جارية	405000	405000.00	405000.00	-
ضرائب مؤجلة على الأصل	139584604.20	138426120.81	139818249.87	152944821.29
مجموع الأصول غير الجارية	7549724565.53	9773318415.69	11026711809.39	10662192870.6
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	118239433.65	157047471.16	167152574.18	161470008.64
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	1206881685.58	1764149542.17	1299238203.55	987477882.06
الزبائن	467815138.21	1033671076.95	716754525.35	545141996.14

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

15537206.88 426798679.04	15340508.20 567143170.00	59326214.32 671152250.90	26514736.27 712551811.10	المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها
4154399322.53	3372334803.68	4371031110.74	5764193635.65	الموجودات وما شابهها
23000000000.00 1854399322.53	- 3372334803.68	- 4371031110.74	600000000 5164193635.65	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخبزينة
5303347213.23	4838725581.41	6292228123.80	7089314754.88	مجموع الأصول الجارية
15965540083.83	15865437390.80	16065564539.49	14639039320.41	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن قيمة الأصول غير الجارية تفوق قيمة الأصول الجارية وذلك خلال كل سنوات الدراسة 2015، 2016، 2017، 2018، حيث تمثل الأصول غير الجارية ما نسبته 51.57%، 60.83%، 69.50%، 66.78% على التوالي من اجمالي الأصول، في حين تمثل الأصول الجارية ما نسبته 48.43%، 39.17%، 30.5%، 33.22% على التوالي من اجمالي الأصول.

2. عرض تطور أصول ميزانية المؤسسة

سنحاول التطرق الى تطور جانب أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور جانب أصول ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

السنة	2018	2017	2016	معدل التطور
الأصول غير الجارية	(% 3.30)	%12.82	%29.45	N-السنة-السنة-1 100 (N-1) ÷
الأصول الجارية	%9.60	(%23.09)	(%11.24)	
مجموع الأصول	%0.63	(%1.24)	%9.74	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (09)

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ ارتفاع الأصول غير الجارية خلال سنتي 2016، 2017 بنسبة 29.45%، 12.82% على التوالي، ويعود سبب الارتفاع خلال سنة 2016 أساسا الى ارتفاع كل من التثبيات المالية والتثبيات الجارية انجازها والتي قدرت بنسبة 44.05%، 42.61% على التوالي، كما ساهمت التثبيات المعنوية والتثبيات العينية في هذا الارتفاع حيث ارتفعت بنسبة 28.91%، 8.98% على التوالي، أما خلال سنة 2017 فيعود سبب الارتفاع أساسا إلى ارتفاع التثبيات الجارية انجازها بنسبة 240.49% وارتفاع التثبيات العينية بنسبة 18.28%، أما بالنسبة لسنة 2018 فنلاحظ انخفاض الأصول غير الجارية والتي قدرت بنسبة 3.30%، ويرجع ذلك الى انخفاض كل من التثبيات المعنوية والتثبيات المالية بنسبة 47.21%، 23.40% على التوالي.

أما فيما يخص الأصول الجارية فقد عرفت انخفاض خلال سنتي 2016، 2017 بنسبة 11.24%، 23.09% على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض خلال سنة 2016 الى انخفاض الموجودات وما شابهها والتي تراجعت بنسبة 24.16% وذلك نتيجة انخفاض الخزينة وانعدام قيمة الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى، أما سبب الانخفاض خلال سنة 2017 فيعود الى انخفاض كل من الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة بنسبة 26.35% نتيجة انخفاض كل من الزبائن، المدينون الآخرون والضرائب وما شابهها، وكذلك انخفاض الموجودات وما شابهها بنسبة 22.84% نتيجة الانخفاض في قيمة الخزينة، لترتفع الأصول الجارية

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

خلال سنة 2018 بنسبة 9.60% وهذا راجع إلى ارتفاع الموجودات وما شابهها بنسبة 23.19% نتيجة لارتفاع قيمة الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى والتي كانت منعدمة خلال سنة 2017. أما بالنسبة لمجموع الأصول فنلاحظ أنه ارتفع خلال سنة 2016 بنسبة 9.74% وذلك راجع لارتفاع الأصول غير الجارية والتي قدرت بنسبة 29.45% على عكس الأصول الجارية التي انخفضت بنسبة 11.24%، لينخفض مجموع الأصول خلال سنة 2017 بنسبة 1.24% ويرجع ذلك لانخفاض الأصول الجارية والتي تراجعت بنسبة 23.09%، في حين ارتفعت الأصول غير الجارية بنسبة 12.82%، ليعود ويحقق المجموع العام للأصول تطورا موجبا خلال سنة 2018 حيث ارتفع بنسبة 0.63% ويعود هذا الارتفاع إلى التطور الموجب للأصول غير الجارية والتي انخفضت بنسبة 3.30%.

ثانيا: عرض جانب خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

1. عرض خصوم ميزانية المؤسسة

يظهر الجدول التالي عناصر خصوم الميزانية المالية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

الجدول رقم (11): خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

2018	2017	2016	2015	البيان
4000000000	4000000000	4000000000	4000000000	رؤوس الأموال الخاصة
916582155.01	8456423489.34	7770367221	6429359306.35	رأس المال الصادر
43669495.20	43669495.20	43669495.20	43669495.20	علاوات واحتياطات
958110763.24	1196558665.67	1963922165.44	2099228315.4	فارق اعادة التقييم
(0.0)	(0.0)	(0.0)	(66880400.75)	نتيجة صافية
				ترحيل من جديد
14198362413.45	13696651650.21	13777958881.64	12505376716.2	المجموع 1
0.0	0.0	0.0	12975980	خصوم غير جارية
29834761.03	8580	17160	25740	قروض وديون مالية
683439641.23	669347348.23	742532355.99	777547556.28	ضرائب (مؤجلة مرصود لها)
				مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
713274402.26	669355928.23	742549515.99	790549276.28	مجموع الخصوم غير الجارية

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لمؤسسة ميناء - جن جن -

56201827.67	561784430.65	166344079.38	120886463.75	خصوم جارية
56910	6000	59160	28000	موردون وحسابات ملحقة
833469060.4	795366724.85	1114969823.45	101445555324.90	دائنون آخرون
164175470.05	142272656.86	263665079.03	207643539.28	ضرائب وديون شبه جبائية اخرى
				ديون جارية اخرى
1053903268.12	1499429812.36	1545038141.86	1343113327.93	مجموع الخصوم الجارية 3
15965540083.83	15865437390.80	16065546539.49	14639039320.41	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المزانة المالية للمؤسسة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

من خلال الجدول رقم(11) نلاحظ أن خصوم المؤسسة تتكون من رؤوس الأموال الخاصة وبنسبة كبيرة، حيث بلغت سنة 2015 نسبة 85.42% من اجمالي الخصوم، واستمرت في الارتفاع من سنة الى اخرى بنسبة صغيرة حيث بلغت سنة 2016 و 2017 لما نسبته 85.76%، 86.33% على التوالي من اجمالي الخصوم لتصل سنة 2018 لما نسبته 88.93% من اجمالي الخصوم. أما بالنسبة للخصوم غير الجارية فهي تشكل نسبة ضئيلة من اجمالي الخصوم، حيث بلغت سنة 2015 نسبة 5.40%، ثم انخفضت خلال سنة 2016، 2017 لتصل الى نسبة 4.62%، 4.21% على التوالي من اجمالي الخصوم، لترتفع مرة اخرى خلال سنة 2018 بنسبة ضعيفة جدا قدرت ب 4.46% من اجمالي الخصوم.

في حين عرفت الخصوم الجارية ارتفاع خلال سنة 2016 قدر بنسبة 9.62% مقارنة بسنة 2015 حيث كانت تقدر ب 9.18%، ثم أخذت بالانخفاض خلال سنتي 2017، 2018 لتصل لما نسبته 9.46%، 6.61% على التوالي من اجمالي الخصوم.

2. عرض تطور خصوم ميزانية المؤسسة

بعد عرضنا لخصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018، سنحاول التطرق الى تطورها خلال نفس الفترة وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور جانب خصوم ميزانية مؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

السنة	2018	2017	2016	معدل التطور
رؤوس الأموال الخاصة	3.66%	0.59%	10.17%	(السنة N - السنة N-1) ÷
الخصوم غير الجارية	6.56%	9.85%	6.07%	السنة (N-1) 100
الخصوم الجارية	29.71%	2.95%	15.03%	
مجموع الخصوم	0.63%	1.24%	9.74%	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (11)

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ ارتفاع رؤوس الأموال الخاصة خلال سنتي 2016، 2018 بنسبة 10.17%، 3.66% على التوالي، ويعود ذلك الى ارتفاع العلاوات والاحتياطات المدمجة بنسبة 20.85% سنة 2016، و 8.75% خلال سنة 2018، أما خلال سنة 2017 فنلاحظ انخفاض رؤوس الأموال الخاصة بنسبة 0.59% وذلك راجع الى انخفاض النتيجة الصافية ربح بنسبة 39.07%.

كما نلاحظ أن الخصوم غير الجارية انخفضت خلال سنتي 2016، 2017 بنسبة 6.07%، 9.85% على التوالي، ويرجع ذلك الى انخفاض قيمة كل من الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) والمؤونات والمنتجات الثابتة مسبقا وانعدام القروض والديون المالية، لترتفع الخصوم غير الجارية سنة 2018 بنسبة 3.66% نتيجة ارتفاع قيمة كل من الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) والمؤونات والمنتجات الثابتة مسبقا.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

أما بالنسبة للخصوم الجارية فنلاحظ أنها ارتفعت خلال سنة 2016 بنسبة 15.03%، ويرجع ذلك الى ارتفاع كل من الموردون والحسابات الملحقه، الدائنون الآخرون والضرائب والديون شبه الجبائية الاخرى وكذلك ارتفاع الديون الجارية الاخرى، لتتخفف الخصوم الجارية خلال سنتي 2017، 2018 بنسبة 2.95% 29.71% على التوالي، ويرجع سبب التراجع خلال سنة 2017 الى انخفاض قيمة كل من الدائنون الآخرون الضرائب والديون شبه الجبائية الاخرى وكذلك انخفاض الديون الجارية الاخرى، أما سبب الانخفاض خلال سنة 2018 فيعود الى انخفاض قيمة الموردون والحسابات الملحقه.

أما في ما يخص مجموع الخصوم فنلاحظ أنه ارتفع خلال سنة 2016 بنسبة 9.74% وذلك راجع لارتفاع كل من رؤوس الأموال الخاصة والخصوم الجارية بنسبة 10.17%، 15.03% على التوالي والذي صاحبه انخفاض في الخصوم غير الجارية بنسبة 6.07%، لينخفض مجموع الخصوم خلال سنة 2017 بنسبة 1.24% ويعود ذلك الى انخفاض كل من الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية ورؤوس الأموال الخاصة بنسب 9.85%، 2.95%، 0.59% على التوالي، ليرتفع مجموع الخصوم مرة اخرى خلال سنة 2018 بنسبة 0.63% ويرجع ذلك الى ارتفاع كل من الخصوم غير الجارية ورؤوس الأموال الخاصة بنسب 6.56% 3.66% على التوالي والذي صاحبه انخفاض الخصوم الجارية بنسبة 29.71%.

بعد عرضنا للميزانية المالية المفصلة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018، سنقوم بعرض الميزانية المالية المختصرة كما يلي:

❖ عرض جانب أصول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

الجدول التالي يبين جانب الأصول من الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (13): جانب أصول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015- 2018

السنة	2015	2016	2017	2018
الأصول				
أصول ثابتة	7549724565.53	9773318415.69	11026711809.39	10662192870.6
أصول متداولة	7089314754.88	6292228123.80	4838725581.41	5303347213.23
مجموع	14639039320.41	16065546539.49	15865437390.80	15965540083.83

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية

❖ عرض جانب خصوم الميزانية المالي المختصرة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

الجدول التالي يبين جانب الخصوم من الميزانية المالية المختصرة:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

الجدول رقم (14): جانب خصوم الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

السنة الخصوم	2015	2016	2017	2018
موارد دائمة	13295925992.48	14520508397.63	14366007577.44	14911636815.71
أموال خاصة	1250537616.20	13777958881.64	13696651650.21	14198362413.45
ديون طويلة الأجل	790549276.28	742549515.99	669355928.23	713274402.26
ديون قصيرة الأجل	1343113327.93	1545038141.86	1499429812.36	1053903268.12
مجموع	14639039320.41	16065546539.49	15865437390.80	15965540083.83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

سنقوم في هذا المطلب بعرض مختلف عناصر جدول حسابات النتائج وتطورها خلال فترة الدراسة

أولاً: عرض عناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

يلخص جدول حسابات النتائج بعض الأعمال التي تمت خلال فترة 2016-2018، وتوضيح آثارها في

شكل ربح أو خسارة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

الجدول رقم (15): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

البيان	2015	2016	2017	2018
خدمات مقدمة	3903122905.88	3539467946.20	2852542938.27	2695133203.49
مبيعات أخرى	1079149736.15	1271589782.04	1176640037.98	992975096.28
1- انتاج السنة المالية	4982272642.03	4811057746.24	4029189276.25	3688108299.77
مشتريات مستهلكة	(133664760.64)	(141406062.43)	(119360604.42)	(13579957845.14)
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	(290650850.78)	(289349730.86)	(237743079.11)	(200431279.75)
2- استهلاك السنة المالية	(424315611.42)	(430755793.29)	(357103683.53)	(336231124.89)
3- القيمة المضافة للاستهلاك (1-2)	4557957030.61	4380301952.95	3672085592.72	3351877174.88
أعباء المستخدمين	(1645499505.84)	(1722147235.09)	(1477233422.72)	(1527645071.77)
ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة	(117267845.79)	(110704701.18)	(115567965.46)	(118006150.30)
4- الفائض الاجمالي للاستغلال	2793189674.98	2547450016.68	2079284204.54	1706225952.81
منتجات عملياتية أخرى	65079931.11	60645169.71	262961267.86	43446689.59
أعباء عملياتية أخرى	(22494981.51)	(18219481.76)	(1814050084.30)	(38972330.93)
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	(7722464223.62)	(738221314.99)	(1079350952.35)	(1209978227.07)
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	496820615.95	533409088.65	373166935.70	644151710.05
5- النتيجة العملياتية	2560348816.91	2885063478.29	1454656371.25	1144873794.45

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

189949819.55 (82236041.15)	184248651.59 (1906786.23)	174058861.35 (3905874.81)	173293703.09 (38850761.77)	منتجات مالية أعباء مالية
181713778.40	182377865.36	170152986.54	134442941.32	6- النتيجة المالية
1326587572.85	1637034236.61	2555216464.83	2694791758.23	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
(351777200) (16699609.61) 4565656518.96 (3607545755.72)	(441876280) 1400709.06 4849602131.40 (3653043465.73)	(590144396) (1149903.39) 5579170865.95 (3615248700.51)	(644811369) 49247926.17 5717466892.18 (3618238576.78)	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
9581107663.24	1196558665.67	1963922165.44	2099228315.40	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
9581107663.24	1196558665.67	1963922165.44	2099228315.40	9- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الخاص بالمؤسسة خلال الفترة 2015-2018

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

ثانيا: عرض تطور جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

سنقوم بعرض التطورات التي طرأت على أرصدة جدول حسابات النتائج كما هو موضح في الجدول

التالي:

الجدول رقم (16): تطور جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

السنوات المبالغ ومعدل التطور	2018	2017	2016
انتاج السنة المالية	(%8.46)	(%16.25)	(%3.43)
استهلاك السنة المالية	(%5.84)	(%17.09)	%1.51
القيمة المضافة للاستغلال	(%8.72)	(%16.16)	(%3.89)
الفائض الاجمالي للاستغلال	(%17.94)	(%18.37)	(%8.79)
النتيجة العمليانية	(%21.29)	(%39.05)	(%6.84)
النتيجة المالية	(%0.36)	%7.18	%26.56
النتيجة العادية قبل الضرائب	(%18.93)	(%35.93)	(%5.17)
النتيجة الصافية للسنة المالية	(%19.92)	(%39.07)	(%6.44)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للفترة 2016-2018.

من خلال الجدولين رقم (15) و(16) نلاحظ أن:

- ❖ انتاج السنة المالية تراجع خلال السنوات 2016، 2017، 2018 بنسب 3.43%، 16.25%، 8.46% على التوالي ويعود هذا التراجع الى الانخفاض المستمر في رقم الأعمال.
- ❖ استهلاك السنة المالية ارتفع خلال سنة 2016 بنسبة 1.51% ويعود هذا الارتفاع الى الزيادة في قيمة المشتريات المستهلكة، أما خلال سنتي 2017 و2018 فقد سجل تراجع بنسبة 17.09%، 5.84% على التوالي، ويعود سبب هذا التراجع الى انخفاض كل من المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

والاستهلاكات الأخرى بالنسبة لسنة 2017، في حين يعود سبب الانخفاض خلال سنة 2018 الى انخفاض قيمة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.

❖ القيمة المضافة للاستغلال حققت تراجعا خلال السنوات 2016، 2017 2018 بنسب 3.89% 16.16%، 8.72% على التوالي، وذلك بسبب الانخفاض المستمر في انتاج السنة المالية للسنوات الثلاث والذي صاحبه ارتفاع في استهلاك السنة المالية خلال سنة 2016 وانخفاض استهلاك السنة المالية لسنتي 2017، 2018 لكن قيمة انخفاض انتاج السنة المالية كانت أكبر من قيمة انخفاض استهلاك السنة المالية.

❖ اجمالي فائض الاستغلال انخفض خلال السنوات 2016، 2017، 2018 بنسب 8.79% 18.37% 17.94% على التوالي، ويعود سبب ذلك الى انخفاض القيمة المضافة للاستغلال من سنة الى أخرى والذي صاحبه ارتفاع في أعباء المستخدمين خلال سنة 2016، ارتفاع الضرائب والرسوم المدفوعة المماثلة خلال سنة 2017 وارتفاع كل من أعباء كل من المستخدمين والضرائب والرسوم المماثلة سنة 2018.

❖ النتيجة العملياتية انخفضت خلال السنوات 2016، 2017، 2018 بنسب 6.84% 39.05% 21.29% على التوالي وهذا راجع أساسا الى انخفاض اجمالي فائض الاستغلال خلال السنوات الثلاث اضافة الى أسباب أخرى لهذا الانخفاض تختلف من سنة الى أخرى ففي سنة 2016 فالسبب يعود كذلك الى انخفاض المنتجات العملياتية الأخرى، أما سنة 2017 فالسبب ايضا الى ارتفاع كل من الأعباء العملياتية الأخرى ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة وانخفاض استرجاع خسائر القيمة والمؤونات، وأما سنة 2018 فيعود السبب أيضا الى ارتفاع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة وانخفاض المنتجات العملياتية.

❖ النتيجة المالية ارتفعت خلال سنتي 2016، 2017 بنسبة 26.56%، 7.18% على التوالي ويرجع ذلك أساسا الى انخفاض الأعباء المالية والذي صاحبه ارتفاع في المنتجات المالية حيث قدر معدل انخفاض الأعباء المالية خلال سنتي 2016، 2017 بنسبة 89.94% 51.18% على التوالي، في حين قدر معدل ارتفاع المنتجات المالية بنسبة 0.44%، 5.87% خلال سنتي 2016، 2017 على التوالي، أما خلال سنة 2018 فنلاحظ انخفاض النتيجة المالية بنسبة 0.36% وسبب هذا

❖ النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة كانت ربح خلال فترة الدراسة وأخذت تتراجع من سنة إلى أخرى بنسب مختلفة، ففي سنة 2016 انخفضت بنسبة 6.44% وهذا راجع الى انخفاض النتيجة الصافية للأنشطة العادية بسبب انخفاض النتيجة العملياتية، أما في سنة 2017 فانخفضت بنسبة 39.07% ويعود السبب الى الانخفاض الكبير في النتيجة العملياتية والذي بدوره أدى إلى انخفاض النتيجة الصافية للأنشطة العادية، كما أدى انخفاض مجموع منتجات الأنشطة العادية وارتفاع مجموع أعباء الأنشطة العادية إلى تراجع النتيجة الصافية للسنة المالية، أما بالنسبة لسنة 2018 فانخفضت بنسبة 19.92%

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

وذلك راجع إلى انخفاض كل من النتيجة العمليانية والنتيجة المالية والذي أدى بدوره إلى انخفاض النتيجة الصافية للأنشطة العادية، كما ساهم ارتفاع الضرائب المؤجلة في انخفاض الضرائب المسجلة للسنة المالية.

المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

سنقوم بعرض قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية وتغير الخزينة للفترة بالإضافة الى تطور صافي هذه التدفقات.

أولاً: عرض قائمة التدفقات النقدية

يظهر الجدول التالي التدفقات النقدية لمؤسسة ميناء جن جن خلال فترة الدراسة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

الجدول رقم (17): عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة خلال الفترة 2015-2018

البيان	2015	2016	2017	2018
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية				
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	5556716703.76	4832549597.30	4367251933.97	4282302333.70
المبالغ المدفوعة للموردين	(452088471.93)	(361443820.78)	(375113640.84)	(362744818.64)
الفوائد والمصارف المالية الأخرى المدفوعة	(35236795.92)	(7280720.06)	(49927088.90)	(43971726.95)
الضرائب على النتائج المدفوعة	(573741823.00)	(580330232.00)	(531129954.00)	(308434977.00)
التنظيمات الاجتماعية	(384949088.12)	(407922378.76)	(380866553.97)	(37023324680)
الضرائب والرسوم المماثلة	(760442593.70)	(570417256.70)	(647251477.44)	(623859965.00)
التحصيلات الأخرى	1557629700.43	476004501.41	367470245.34	1590493273.70
المبالغ المدفوعة للأشخاص	(1000360918.36)	(1098992835.75)	(1006904600.84)	(969773812.98)
تسديدات أخرى	(4128771.93)	(419143194.52)	(485258136.12)	(1314838172.10)
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)	3903397941.23	1863023660.14	1258270727.20	1878974887.93
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار				

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

(1741658061.06)	(1595188163.45)	(962204188.05)	(541460039.71)	تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية
0.00	3082069.00	25723700.00	814700.00	التحصيلات على عمليات التنازل عن التثبيات المادية والمعنوية
(596000000.00)	(0.00)	(1848590620.00)	(2029953888.00)	تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية
0.00	0.00	0.00	0.00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيات المالية
196765871.29	182767603.28	122593122.72	134389667.02	الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
(2140892189.77)	(1409338491.17)	(2662477985.33)	(2436209560.69)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
0.00	0.00	0.00	0.00	التحصيلات الناتجة عن اصدار الأسهم
(300000000.00)	(1000000000.00)	(500000000.00)	(500000000.00)	حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
0.00	0.00	0.00	12875980.00	التحصيلات المتأتية من القروض
(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة
(300000000.00)	(1000000000.00)	(500000000.00)	(487124020.00)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج)
(561917301.847)	(1151067763.97)	(1299454325.19)	980064360.54	تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
2033562979.58	3184630743.55	4484085068.74	3504020708.20	الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1471645677.74	2033562979.58	3184630743.55	4484085068.74	الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
(561917301.84)	(1151067763.97)	(1299454325.19)	980064360.54	تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة 2015-2018

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

ثانيا: تطور صافي التدفقات النقدية

يمكن توضيح صافي التدفقات النقدية لمؤسسة ميناء جن جن خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور صافي التدفقات النقدية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

البيان	2018	2017	2016
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	49.32%	(32.46%)	(52.27%)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	51.90%	47.06	9.28%
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	(70%)	100%	2.64%
تغير الخزينة للفترة	(51.18%)	(11.41%)	(232.58%)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للفترة 2016-2018

من خلال الجدولين (17) و(18) نلاحظ ما يلي:

1. تحليل الأنشطة التشغيلية

نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية كان موجبا خلال سنوات الدراسة حيث قدر سنة 2015 ب 3903397941.23 دج لكون التدفقات النقدية الداخلة والمقدرة ب 7114344604.2 دج أكبر من التدفقات النقدية الخارجة والتي قدرت ب 3210948463 لينخفض صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال سنتي 2016، 2017 بنسبة 52.27% ، 32.46% على التوالي ويعود سبب هذا التراجع أساسا الى انخفاض التدفقات النقدية الداخلة والتي قدرت ب 5308554098.7 دج 4734722179.3 دج خلال سنتي 2016، 2017 على التوالي وذلك لانخفاض كل من التحصيلات المقبوضة من الزبائن والتحصيلات الأخرى والذي صاحبه ارتفاع من التدفقات النقدية الخارجة والتي قدرت سنة 2016 ب 3445530438.6 دج وذلك نتيجة ارتفاع كل من التسديدات الأخرى، التنظيمات الاجتماعية والضرائب على النتائج المدفوعة والمبالغ المدفوعة للأشخاص، في حين قدرت التدفقات النقدية الخارجة سنة 2017 ب 3476451452.1 دج ويعود سبب ارتفاعها الى ارتفاع كل من المبالغ المدفوعة للموردين، الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة، الضرائب والرسوم المماثلة والتسديدات الأخرى، أما بالنسبة لسنة 2018 فنلاحظ ارتفاع التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية سنة 49.32%، وذلك راجع إلى ارتفاع التدفقات النقدية الداخلة والتي قدرت ب 5872795607.4 دج نتيجة ارتفاع التحصيلات الأخرى بالرغم من ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة والتي قدرت ب 3993820719.5 دج وذلك نتيجة ارتفاع التسديدات الأخرى، لأن الارتفاع في قيمة التحصيلات كان أكبر من الارتفاع في قيمة التسديدات مما أدى إلى ارتفاع صافي النشاط التشغيلي، وعليه بما أن صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية كان موجبا خلال سنوات الدراسة تبين أن المؤسسة حققت فائضا في الخزينة من الأنشطة التشغيلية لتمويل أنشطة الاستثمار والتمويل، أي أن الأنشطة التشغيلية ساهمت بشكل اجابي في تحقيق الخزينة، لكن على المؤسسة أن تقوم بتحصيل حقوقها لدى الغير عن طريق تقليص مهلة التحصيل الممنوحة للزبائن وكذلك تخفيض المبالغ المدفوعة للموردين من خلال تمديد فترة الدفع لتكون لها أريحية مالية.

2. تحليل الأنشطة الاستثمارية

نلاحظ ان صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية كان سالبا خلال سنوات الدراسة حيث قدر خلال سنة 2015 ب 2436209560.69 دج لكون التدفقات النقدية الخارجة والمقدرة ب 2571413927.71 دج اكبر من التدفقات النقدية الداخلة والتي قدرت ب 135204367.02 دج، ليرتفع العجز المحقق في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سنة 2016 بنسبة 9.28% عما كان عليه حيث قدر ب 2662477985.33 دج وهو سالب، وهذا راجع لكون الارتفاع في قيمة التدفقات النقدية الخارجة والمقدرة ب 2810794808.05 دج نتيجة ارتفاع قيمة التسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية أكبر من الارتفاع في قيمة التدفقات النقدية الداخلة والتي قدرت ب 148316822.72 دج نتيجة ارتفاع التحصيلات على عمليات التنازل عن التثبيات المادية والمعنوية، أما بالنسبة لسنة 2017 فنلاحظ انخفاض في العجز المحقق في صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية بسنبة 47.06% عما كان عليه حيث قدر ب 1409338491.17 دج وهو سالب، ويعود ذلك أساسا الى قيمة انخفاض قيمة التدفقات النقدية الخارجة و قدرت ب 1595188163.45 دج وذلك نتيجة انعدام التسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية، والذي صاحبه ارتفاع في قيمة التدفقات النقدية الداخلة والتي قدرت ب 185849672.28 دج، نتيجة ارتفاع الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية ليرتفع العجز المحقق في صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية خلال سنة 2018 بنسبة 51.90% عما كان عليه حيث قدر ب 2140892189.77 دج وهو سالب وذلك راجع الى كون الارتفاع في قيمة التدفقات النقدية الخارجة والمقدرة ب 2337658061.1 دج والمتمثلة في ارتفاع كل من التسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية ومالية أكبر من الارتفاع في قيمة التدفقات النقدية الداخلة والتي قدرت ب 196765871.2 دج والمتمثلة في الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية وهذا يدل على أن المؤسسة لم تتنازل عن أي أصول مادية أو معنوية أو مالية لكنها في المقابل قامت باقتناء أصول مادية ومعنوية ومالية وهذا ما أدى الى تحقيق العجز في صافي التدفقات النقدية في الأنشطة الاستثمارية سنة 2018، وعليه يمكننا القول أن الأنشطة الاستثمارية استهلكت الخزينة وذلك لكون صافي التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار كان سالبا خلال سنوات الدراسة.

3. تحليل الأنشطة التمويلية

أما فيما يخص صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية فنلاحظ كذلك أنه كان سالبا خلال سنوات الدراسة حيث بلغ سنة 2015 قيمة 487124020 دج وهذا راجع الى كون قيمة التدفقات النقدية الخارجة والمقدرة ب 500000000 دج والمتمثلة في حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها أكبر من قيمة التدفقات النقدية الداخلة والتي قدرت ب 12875980 دج والتي تمثلت في التحصيلات المتأتية من القروض ليرتفع العجز المحقق في صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التمويلية خلال سنتي 2016 2017 بنسبة 2.64%، 100% على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة والمتمثلة في حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها والتي قدرت ب 500000000 دج خلال سنة 2016

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

و1000000000 دج خلال سنة 2017 وذلك في ظل انعدام قيمة التدفقات النقدية الداخلة، أما بالنسبة لسنة 2018 فنلاحظ انخفاض العجز المحقق في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بنسبة 70% وذلك نتيجة انخفاض التدفقات الخارجة المتمثلة في حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها والتي قدرت ب 300000000 دج والذي صاحبه انعدام قيمة التدفقات النقدية الداخلة، وهذا يعني ان الأنشطة التمويلية استهلكت الخزينة طيلة فترة الدراسة، وعليه فالمؤسسة مطالبة بإصدار أسهم جديدة أو تحصيل فوائد القروض قبل أجل استحقاقها أو احتجاز الأرباح وعدم القيام بأي توزيعات.

4. تحليل تغير الخزينة للفترة

وكنتيجة لما سبق نجد أن الخزينة الصافية حققت نتيجة موجبة خلال سنة 2015 قدرت ب 980064360.54 دج، وهذا راجع لقدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية العجز الناتج عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي استهلكت جزء من الخزينة الصافية لتحقيق هذه الاخيرة نتيجة سالبة خلال السنوات الثلاث الأخيرة حيث انخفضت خلال سنة 2016 بنسبة 232.58% عما كانت عليه وهذا بسبب استهلاك كل من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للخزينة بالرغم من أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ساهم ولو بالقليل في تغطية جزء من هذا العجز، لينخفض العجز المحقق في الخزينة خلال سنتي 2017-2018 بنسبة 11.41% و 51.18% على التوالي وهذا راجع الى انخفاض العجز المحقق في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية خلال سنة 2017، والى انخفاض العجز المحقق في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية خلال سنة 2018، وعدم قدرة الأنشطة التشغيلية على تغطية كل العجز الناتج عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي استهلكت الخزينة، وعليه يمكننا القول في هذه الحالة أن المؤسسة لجأت للاستدانة لتغطية العجز المتبقي خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

المطلب الرابع: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

سنتناول في هذا المطلب تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء جن جن بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

أولاً: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء جن جن عن طريق مؤشرات التوازن المالي خلال الفترة 2015-2018

يتم تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء جن جن بالاعتماد على عدة مؤشرات تقيس التوازن المالي للمؤسسة واعتمدنا في دراستنا على كل من رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية.

1. رأس المال العامل

1.1 حساب رأس المال العامل

يوضح الجدول التالي حساب رأس المال العامل وتطوره خلال فترة الدراسة:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

الجدول رقم (19): تطور رأس المال العامل لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

السنة	2015	2016	2017	2018
معدل التطور				
الموارد الدائمة	13295925992.48	14520508397.63	14366007577.44	14911636815.71
الأصول الثابتة	7549724565.53	9773318415.69	11026711809.39	10662192870.6
رأس المال العامل	5746201427	4747189981.9	3339295768.05	4249443945.11
معدل التطور في رأس المال العامل	-	(% 17.38)	(%29.65)	%27.25

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية خلال الفترة 2015-2018

نلاحظ من الجدول رقم (19) أن رأس المال العامل كان موجب خلال سنوات الدراسة وهذا يعني أن للمؤسسة فائض في التمويل، أي أن مواردها الدائمة غطت كافة أصولها الثابتة وبقي فائض استخدمته لتغطية جزء من أصولها الجارية، كما يمكن تفسير ذلك بأن الأصول المتداولة غطت كافة الديون قصيرة الأجل مع تحقيق فائض، أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند حلول أجل استحقاقها، ومنه يمكننا القول مبدئياً أن المؤسسة في حالة يسر مالي.

كما نلاحظ أن رأس المال العامل انخفض خلال سنتي 2016، 2017 بنسبة 17.38%، 29.65% على التوالي، ويعود سبب الانخفاض سنة 2016 إلى ارتفاع الأصول الثابتة بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الموارد الدائمة، حيث قدر معدل ارتفاع الأصول الثابتة ب 29.45%، وقدر معدل ارتفاع الموارد الدائمة ب 9.29%، أما بالنسبة لسنة 2017 فيرجع سبب الانخفاض إلى ارتفاع الأصول الثابتة بنسبة 12.82% والذي صاحبه انخفاض الموارد الدائمة بنسبة 1.06% وذلك نتيجة انخفاض كل من الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة بنسبة 9.85%، 0.59% على التوالي، ليعود ويرتفع خلال سنة 2018 بنسبة 27.25% وهذا راجع إلى ارتفاع الموارد الدائمة بنسبة 3.79% وذلك نتيجة ارتفاع كل من الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة بنسبة 6.56%، 3.66% على التوالي، والذي صاحبه انخفاض الأصول الثابتة بنسبة 3.30%.

2.1. حساب أنواع رأس المال العامل

يوضح الجدول التالي حساب أنواع رأس المال العامل خلال فترة الدراسة:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

الجدول رقم (20): تطور أنواع رأس المال العامل خلال الفترة 2015-2018

البيان	2015	2016	2017	2018
رأس المال العامل الصافي	5746201427	4747189981.9	3339295768	4249443945.1
رأس المال العامل الإجمالي	7089314754.88	6292228123.8	4838725581.41	5303347213.23
رأس المال العامل الخاص	4955652150.7	4004640466	2669939840.8	3536169542.8
رأس المال العامل الأجنبي	2133662604.2	2287587657.8	2168785740.6	1767177670.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة خلال الفترة 2015-2018

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ ما يلي:

1.2.1. رأس المال العامل الصافي: نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي كان موجبا خلال سنوات الدراسة ما يؤكد أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة باستخدام مواردها الدائمة، وبقي فائض يمكن للمؤسسة استخدامه لتغطية جزء من أصولها المتداولة وهذا ما يشير مبدئيا إلى ان المؤسسة في حالة توازن مالي، كما نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي حقق أكبر قيمة له سنة 2015 وقدر ب 5746201427 دج، لينخفض خلال سنتي 2016 2017 حيث قدر ب 4747189981.9 دج 3339295768 دج على التوالي، ويرجع سبب الانخفاض خلال سنة 2016 إلى ارتفاع الأصول الثابتة بقيمة أكبر من قيمة ارتفاع الموارد الدائمة، أما خلال سنة 2017 فيرجع السبب إلى ارتفاع قيمة الأصول الثابتة وانخفاض قيمة الموارد الدائمة والتي انخفضت نتيجة تسديد جزء من الديون طويلة الأجل وانخفاض قيمة الأموال الخاصة، أما بالنسبة لسنة 2018 فنلاحظ ارتفاع قيمة رأس المال العامل الصافي والذي قدر ب 4249443945.1 دج مقارنة بسنة 2017، وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة الموارد الدائمة نتيجة ارتفاع قيمة كل من الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة وكذلك انخفاض قيمة الأصول الثابتة.

2.2.1. رأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي كان موجبا خلال فترة الدراسة وحقق أكبر قيمة له سنة 2015 حيث قدر ب 7089314754.88 دج، إلا أنه عرف انخفاضا خلال سنتي 2016، 2017 إذ قدر ب 6292228123.8 دج 4838725581.41 دج على التوالي، وذلك راجع إلى انخفاض قيمة الأصول المتداولة ليرتفع خلال سنة 2018 والذي قدر ب 5303347213.23 دج نتيجة ارتفاع قيمة الأصول المتداولة مقارنة بسنة 2017.

3.2.1. رأس المال العامل الخاص: نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص كان موجبا خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة دون الاستعانة بالديون طويلة الأجل، كما نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص حقق أكبر قيمة له خلال سنة 2015 بمقدار 4955652150.7 دج، لينخفض خلال سنتي 2016 2017 حيث قدر ب 4004640466

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

دج، 2669939840.8 دج على التوالي، وذلك راجع إلى ارتفاع الأصول الثابتة بقيمة أكبر من قيمة ارتفاع الأموال الخاصة خلال سنة 2016، أما خلال سنة 2017 فيعود سبب الانخفاض إلى ارتفاع قيمة الأصول الثابتة وانخفاض قيمة الأموال الخاصة، ليعود ويرتفع سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث قدر بـ 3536169542.8 دج وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة الأموال الخاصة وانخفاض قيمة الأصول الثابتة، ومنه يمكننا القول في هذه الحالة أن المؤسسة تعتمد في تمويلها على المصادر الداخلية والمتمثلة في الأموال الخاصة.

4.2.1. رأس المال العامل الأجنبي: يبين رأس المال العامل الأجنبي الموارد المالية الضرورية لتنشيط عملية الاستغلال إذ نلاحظ أنه موجب خلال سنوات الدراسة حيث قدر خلال سنة 2015 بـ 2133662604.2 دج ليرتفع في سنة 2016 ويقدر بـ 2287587657.8 دج، وذلك راجع إلى ارتفاع الديون قصيرة الأجل أما خلال سنتي 2017، 2018 فنلاحظ انخفاضه ويعود سبب ذلك إلى انخفاض كل من الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل خلال سنة 2017، وإلى انخفاض الديون قصيرة الأجل خلال سنة 2018.

2. احتياجات رأس المال العامل

يوضح الجدول التالي احتياجات رأس المال العامل وتطوره خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (21): تطور احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

السنة	2015	2016	2017	2018
معدل التطور				
الأصول المتداولة-النقدية	1325121119.2	1921197013.3	1466390777.7	1148947890.7
الديون قصيرة الأجل- السلفات المصرفية	1343113327.93	1545038141.86	1499429812.36	1053903268.12
احتياجات رأس المال العامل	(17992208)	376158871.44	(33039034.66)	95044622.58
معدل التطور في الاحتياج في رأس المال العامل	-	%2190.69	(%108.78)	%387.67

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة خلال الفترة 2015-2018

نلاحظ من الجدول رقم (21) أن احتياجات رأس المال العامل كانت سالبة خلال سنة 2015 حيث قدرت بـ 17992208 دج، أي أن موارد الدورة أكبر من احتياجاتها، وهذا يعني وجود فائض في الموارد ناتج

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

عن دورة الاستغلال، لترتفع احتياجات رأس المال العامل خلال سنة 2016 بنسبة كبيرة 2190.69% حيث قدرت ب 376158871.44 دج، أي أن احتياجات الاستغلال أكبر من موارد الاستغلال، وهذا يدل على وجود احتياجات تمويلية فعلية على المؤسسة أن تقوم بتمويلها، ويعود سبب الارتفاع إلى ارتفاع كل من حساب المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ، الزبائن والمدينون الآخرون، لتخضع هذه الاحتياجات خلال سنة 2017 بنسبة 108.78% حيث قدرت ب 33039034.66 دج وهي سالبة، وذلك راجع إلى انخفاض كل من حساب الزبائن والمدينون الآخرون والضرائب وما شابهها، لترتفع هذه الاحتياجات خلال سنة 2018 بنسبة 387.67% حيث بلغت 95044622.58 دج، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى انخفاض الديون قصيرة الأجل نتيجة انخفاض الموردون والحسابات الملحقة والذي كان أكبر من الانخفاض المحقق في حساب المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ، الزبائن والضرائب وما شابهها.

3. الخزينة الصافية

يظهر الجدول التالي حساب الخزينة الصافية وتطورها خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (22): تطور الخزينة الصافية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

البيان	2015	2016	2017	2018
رأس المال العامل	5746201427	4747189981.9	3339295768.05	4249443945.11
الاحتياج في رأس المال العامل	(17992208)	376158871.44	(33039034.66)	95044622.58
الخبزينة الصافية	5764193635.65	4371031110.47	3372334803.68	4154399322.53
معدل التطور في الخبزينة الصافية	-	(%24.16)	(%22.84)	%23.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة خلال الفترة 2015-2018

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن الخبزينة الصافية موجبة خلال سنوات الدراسة، وهذا يعني أن رأس المال العامل يكفي لتغطية الاحتياجات في رأس المال العامل ويبقى فائض في الخبزينة يتراوح ما بين 3372334803.68 دج كأدنى فائض حقق سنة 2017 و 5764193635.65 دج كأعلى فائض حقق سنة 2015، لتتخضع الخبزينة الصافية خلال سنتي 2016، 2017 بنسبة 24.16%، 22.84% على التوالي وذلك بسبب انخفاض رأس المال العامل بنسب 17.38%، 29.65% على التوالي، وارتفاع الاحتياج في رأس المال العامل خلال سنة 2016 بنسبة 2190.69%، أما خلال سنة 2017 انخفض الاحتياج في رأس المال العامل بنسبة 108.78%، لتعود الخبزينة الصافية وترتفع مرة أخرى خلال سنة 2018 بنسبة 23.19% وذلك راجع لارتفاع رأس المال العامل بنسبة 27.25% رغم ارتفاع الاحتياج في رأس المال العامل بنسبة 387.67% وذلك لأن قيمة الزيادة في رأس المال العامل كانت أكبر من قيمة الزيادة في الاحتياج في رأس المال العامل.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول بأن المؤسسة في وضع مالي جيد يسمح لها بتمويل احتياجات الدورة وتحقيق فائض معتبر خلال سنوات الدراسة، والذي يعتبر بمثابة أموال مجمدة تدفع المؤسسة تكلفتها.

ثانيا: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن باستخدام النسب المالية خلال الفترة 2015-2018
يمكننا الاعتماد على مجموعة من النسب المالية التي تقيس التوازن المالي لمؤسسة ميناء جن جن وسنركز في دراستنا على: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية ونسب التمويل.

1. نسب السيولة

يظهر الجدول التالي حساب نسب السيولة لمؤسسة ميناء جن جن خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (23): نسب السيولة لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

نسب السيولة	2015	2016	2017	2018
نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة	5.27	4.07	3.22	5.03
نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الخصوم المتداولة	5.19	3.97	3.11	5.01
نسبة السيولة الجاهزة = النقدية ÷ الديون قصيرة الأجل	3.84	2.82	2.24	1.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة خلال الفترة 2015-2018

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ:

1.1. نسبة التداول: نلاحظ أنه في سنة 2015 بلغت نسبة التداول 5.27 مرة، أي أن كل 1 دج مستحق في شكل ديون قصيرة أجل يقابله 5.27 دج في شكل أصول متداولة، ونلاحظ انخفاض هذه النسبة خلال سنتي 2016، 2017 حيث بلغت 4.07، 3.22 مرة على التوالي وهذا الانخفاض راجع الى انخفاض الأصول المتداولة وارتفاع الديون قصيرة الأجل خلال سنة 2016، والى انخفاض الأصول المتداولة خلال سنة 2017 لترتفع هذه النسبة خلال سنة 2018 حيث قدرت ب 5.03 وذلك نتيجة ارتفاع الأصول المتداولة وانخفاض الديون قصيرة الأجل، وعليه فالمؤسسة في وضعية جيدة من حيث السيولة.

2.1. نسبة السيولة السريعة: نلاحظ أنه خلال سنة 2015 بلغت هذه النسبة 5.19 مرة، أي أن كل 1 دج مستحق في شكل ديون قصيرة الأجل يقابله 5.19 دج في شكل أصول متداولة لينخفض هذه النسبة خلال سنتي 2016، 2017، حيث قدرت ب 3.97 ، 3.11 مرة على التوالي ويعود سبب هذا التراجع الى انخفاض كل من الضرائب وما شابها والخزينة والذي صاحبه ارتفاع في الديون قصيرة الأجل سنة 2016 وانخفاض كل من الزبائن، المدينون الآخرون، الضرائب وما شابها وكذلك انخفاض أموال الخزينة سنة 2017، لترتفع هذه النسبة سنة 2018 حيث قدرت ب 5.01 مرة وذلك راجع الى ارتفاع كل من المدينون الآخرون وأموال الخزينة مقابل انخفاض الديون قصيرة الأجل.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء - جن جن -

3.1. نسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ أنه في سنة 2015 بلغت نسبة السيولة الجاهزة 3.84 مرة بمعنى أن كل 1 دج مستحق في شكل ديون قصيرة الأجل يقابله 3.84 دج في شكل أصول متداولة، ونلاحظ كذلك انخفاض في هذه النسبة خلال السنوات 2016، 2017، 2018 حيث قدرت ب 2.82، 2.24، 1.75 مرة على التوالي وذلك راجع الى انخفاض أموال الخزينة.

2. نسب النشاط

يظهر الجدول التالي نسب النشاط لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018:

الجدول رقم(24): نسب النشاط لمؤسسة ميناء جن جن 2015-2018

نسب النشاط	2015	2016	2017	2018
معدل دوران اجمالي الأصول = رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول	0.34	0.29	0.25	0.23
معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال ÷ قسم الأصول الثابتة	0.65	0.49	0.36	0.34
معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال ÷ الأصول المتداولة	0.70	0.76	0.83	0.69
مهلة تحصيل الزبائن = (الزبائن والحسابات المماثلة ÷ المبيعات السنوية متضمنة الرسم) 360	-	82 يوم	95 يوم	91 يوم
مهلة تسديد الموردين = (الموردون والحسابات المماثلة ÷ المشتريات السنوية متضمنة الرسم) 360	-	42 يوم	109 يوم	11 يوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج والميزانية العامة خلال فترة الدراسة.

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن :

1.2. معدل دوران مجموع الأصول: تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في إدارة إجمالي الموجودات لتوليد رقم الأعمال، فبالنسبة لمعدل دوران الأصول لسنوات الدراسة نلاحظ أن هذه النسبة منخفضة وفي تراجع من سنة الى أخرى، حيث أن كل 1 دج مستثمر في مجموع الأصول يولد 0.34 دج كرقم أعمال صافي سنة 2015 لينخفض الى 0.29 دج خلال سنة 2016، والى 0.25 دج سنة 2017 ليصل سنة 2018 الى 0.23 دج ويعود سبب هذا التراجع الى انخفاض رقم الأعمال الصافي الذي صاحبه ارتفاع في مجموع الأصول خلال فترة الدراسة، وهذا يدل عدم كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها في توليد الإيرادات وبالتالي يتوجب على المؤسسة اتباع السياسات التي تؤدي الى زيادة رقم الأعمال أو التخلص من بعض الموجودات أو القيام بكلاهما معا.

2.2. معدل دوران الأصول الثابتة: تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها الثابتة لأجل تحقيق رقم الأعمال، حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة في انخفاض مستمر من سنة الى أخرى

اذ أن كل 1 دج مستثمر في الأصول الثابتة يولد 0.65 دج كرقم أعمال صافي خلال سنة 2015، لينخفض إلى 0.49 دج سنة 2016، 0.36 دج سنة 2017 ليصل سنة 2018 الى 0.34 دج

وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض رقم الأعمال الصافي مقابل زيادة الأصول الثابتة، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على استغلال الأصول الثابتة بكفاءة.

3.2. معدل دوران الأصول المتداولة: تقيس هذه النسبة كفاءة ادارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة لأجل توليد رقم الأعمال، حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة في ارتفاع مستمر خلال السنوات 2015، 2016، 2017 إذ أن كل 1 دج مستثمر في الأصول المتداولة يولد 0.70 دج كرقم أعمال صافي خلال سنة 2015، ليرتفع الى 0.76 دج 0.86 دج خلال سنتي 2016، 2017 على التوالي لينخفض سنة 2018 الى 0.96 دج.

نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة أعلى من معدل دوران الأصول الثابتة، وعليه فإن الخلل يكمن في ادارة الأصول الثابتة وبالتالي ينبغي على المؤسسة تبني سياسة أكثر كفاءة لإدارة أصولها الثابتة.

4.2. مهلة تحصيل الزبائن: تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، حيث قدرت بـ 82 يوماً خلال سنة 2016، وهي أقل من المهلة النموذجية المقدر بـ 90 يوم أما خلال سنتي 2017، 2018 فقدرت بـ 95 يوم 91 يوم على التوالي، وقد تجاوزت المهلة النموذجية لكن لا يمكن الحكم عليها دون مقارنتها بمهلة تسديد الموردين.

5.2. مهلة تسديد الموردين: تقيس هذه النسبة المدة التي تحصل عليها المؤسسة من عند الموردين حتى تسدد ما عليها من ديون اتجاههم، حيث قدرت خلال سنة 2017 بـ 109 يوم وهي أكبر مهلة تحصيل الزبائن، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة يمكنها من تحصيل حقوقها لمواجهة ديونها، أما خلال سنتي 2016، 2018 فنلاحظ أن مهلة تسديد الموردين والتي قدرت بـ 42 يوم، 11 يوم على التوالي أقل من مهلة تحصيل الزبائن وهذا مؤشر سيئ بالنسبة للمؤسسة، إذ لا تتمكن من تحصيل حقوقها لمواجهة ديونها.

3. نسب المردودية

يظهر الجدول التالي حساب نسب المردودية لمؤسسة ميناء جن جن خلال فترة الدراسة:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة ميناء جن جن -

الجدول رقم (25): نسب المردودية لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

2018	2017	2016	2015	نسب المردودية
25.97 %	%29.69	%40.82	%42.13	المردودية التجارية = (النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال السنوي الصافي) 100
%6.74	%8.73	%14.25	%16.87	المردودية المالية = (النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة) 100
%6	%7.54	%12.22	%14.33	المردودية الاقتصادية = (النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول) 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج خلال الفترة 2015-2018

من خلال الجدول (25) نلاحظ:

- 1.3 المردودية التجارية: نلاحظ انخفاض المردودية التجارية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة %42.13 سنة 2015، لتتخف خلال السنوات 2016، 2017، 2018 بنسب %40.82، %29.69، %25.97 على التوالي، ويعود ذلك إلى انخفاض كل من النتيجة الصافية ورقم الأعمال السنوي، إلا أن الانخفاض في النتيجة الصافية كان أكبر من الانخفاض في رقم الأعمال السنوي.
- 2.3 المردودية المالية: شهدت هذه النسبة انخفاضا من سنة إلى أخرى، إذ بلغت نسبة %16.78 خلال سنة 2015 لتتخف إلى %14.25 خلال سنة 2016، لتستمر في الانخفاض خلال سنتي 2017 و 2018 لتصل إلى %8.73، %6.74 على التوالي، ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض النتيجة الصافية التي صاحبه زيادة في الأموال الخاصة.
- 3.3 المردودية الاقتصادية: نلاحظ انخفاض في هذه النسبة خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت سنة 2015 ما نسبته %14.33، لتستمر في التراجع خلال السنوات 2016، 2017، 2018 حيث قدرت بنسب %12.22، %7.54، %6 على التوالي، وذلك نتيجة انخفاض النتيجة الصافية من جهة وارتفاع مجموع الأصول من جهة أخرى.

4. نسب التمويل

يظهر الجدول التالي نسب التمويل لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018:

الجدول رقم (26): نسب التمويل لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018

2018	2017	2016	2015	نسب التمويل
1.39	1.30	1.48	1.76	التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة
1.33	1.24	1.40	1.65	التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة
0.88	0.86	0.85	0.85	الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم
0.11	0.13	0.14	0.14	التمويل الخارجي = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة خلال الفترة 2015-2018

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ:

1.4. نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة درجة تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة حيث نلاحظ أن النسب التي حققتها المؤسسة خلال السنوات 2015، 2016، 2017 و2018 والتي قدرت ب 1.76، 1.48، 1.30، 1.39 مرة على التوالي، كانت أكبر من الواحد الصحيح وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الدائمة، وحققت فائض أي وجود رأس مال عامل دائم موجب وبالتالي يمكن القول في هذه الحالة أن المؤسسة متوازنة مالياً.

2.4. نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة درجة تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، فمن خلال النتائج المحققة من طرف المؤسسة خلال السنوات 2015، 2016 و2017 و2018 والتي قدرت بنسب 1.65، 1.40، 1.24، 1.33 مرة على التوالي نلاحظ أن هذه النسب تفوق الواحد الصحيح، وذلك يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل خاص موجب وقد يؤدي ذلك إلى وجود خلل في السياسة المالية نتيجة الاعتماد الكبير على الأموال الخاصة مما يؤثر سلباً على مردودية المؤسسة، وبالتالي عدم استغلال الأثر الإيجابي للرفع المالي ما دام لديها قدرة الحصول على القروض.

3.4. نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة، إذ تشير النسب المحققة من طرف المؤسسة إلى اعتمادها بشكل كبير في تمويلها العام على الأموال الخاصة، حيث حققت نسبة 85% خلال سنتي 2015، 2016 ونسبة 86% سنة 2017 لتصل إلى نسبة 88% سنة 2018 وهذا ما يعزز استقلاليتها المالية من جهة، ومن جهة أخرى تجاوز النسبة النموذجية 60% يدل على وجود خلل في السياسة المالية نتيجة اعتماد المؤسسة على مصدر تمويلي مرتفع التكلفة بينما بإمكانها اللجوء إلى الديون باعتبارها أقل تكلفة.

4.4. نسبة التمويل الخارجي: تبين هذه النسبة مستوى تغطية أصول المؤسسة بأموال خارجية، أي مدي اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها، إذ نلاحظ أن المؤسسة لا تعتمد على الديون بشكل كبير في تمويل أصولها وهذا ما تبينه النسب المنخفضة المحققة خلال السنوات 2016، 2016 و2017 و2018 والتي قدرت ب 0.14، 0.14، 0.13، 0.11 مرة على التوالي وهي لا تتجاوز الواحد، وعليه فالمؤسسة لا تواجه صعوبة في تسديد قيمة الديون وفوائدها في ميعاد استحقاقها.

خلاصة

من خلال قيامنا بتحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2015-2018، واعتماداً على القوائم المالية للمؤسسة المعدة على أساس الاستحقاق وهما الميزانية وجدول حسابات النتائج وتحليل أرصدهما باستخدام مجموعة من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وتحليل قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي، وعليه حسب النتائج المتوصل إليها من تحليل القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق يمكننا القول أن المؤسسة تتمتع بأريحية مالية وهي بعيدة عن خطر العسر المالي، فحسب مؤشرات التوازن المالي تبين أن المؤسسة في وضع مالي متوازن حيث حققت خزينة صافية موجبة خلال فترة الدراسة.

أما من خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي فتوصلنا إلى أن الخزينة الصافية حققت نتيجة موجبة خلال سنة 2015، بينما حققت نتيجة سالبة خلال السنوات 2016، 2017، 2018 وذلك لكون صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل حقق عجز طيلة سنوات الدراسة، وعدم قدرة صافي التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل والتي حققت فائض خلال سنوات الدراسة على تغطية كل العجز المحقق في أنشطة الاستثمار والتمويل، وعليه يمكننا القول في هذه الحالة أن المؤسسة في وضع مالي حرج.

الخاتمة

الخاتمة

التحليل المالي أداة تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، وتحليل وتفسير هذه القوائم، وإعطائها دلالة مالية واقتصادية، تفيد في معرفة الوضع المالي للمؤسسة، ومدى قدرتها على تحقيق اليسر المالي، والسيولة المالية وكذا معرفة مدى مرونتها المالية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، التي تسمح لنا بتقييم الأداء المالي للمؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف، مما يمكننا من اتخاذ قرارات تصحيحية ورسم خطط مستقبلية.

من خلال دراستنا هذه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية وتقديم مجموعة من الاقتراحات يمكن إيجازها فيما يلي:

1. نتائج الدراسة

1.1. نتائج الدراسة النظرية

* يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أحد أبرز الأدوات التي تساعد في عملية تقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛

* إن طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولاتها باستخدام المؤشرات المالية وتفسيرها لإيجاد نقاط القوة والضعف في الكفاءة والفعالية واستغلال ما تتميز به من نقاط القوة والتخلص من نقاط الضعف؛

* تعكس الميزانية المالية الوضع المالي للمؤسسة، فهي تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم؛

* يضم جدول حسابات النتائج الأعباء والإيرادات خلال السنة المالية حسب الطبيعة أو الوظيفة لتحليل الأداء المالي للمؤسسة؛

* يعتبر جدول تدفقات الخزينة بمثابة أعمال المؤسسة التي تحدد اتجاهها وتساعد في دعم إنتاجية أصولها وخلق نقدية تشغيلية تساعد في تغطية أنشطتها الاستثمارية والتمويلية.

* يحدد الأداء المالي الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية؛

* يعتبر التقييم بالنسب المالية أسلوباً تقليدياً لكنه فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

1.2. نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال قيامنا بتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء جن جن خلال فترة الدراسة واعتماداً على

القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق وهما الميزانية وجدول حسابات النتائج توصلنا إلى ما يلي:

* شروط التوازن المالي محققة، أي أن رأس المال العامل موجب وأكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وبالتالي تحقيق خزينة صافية موجبة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

* المؤسسة في وضع مريح، فهي تتمتع بسيولة وجب عليها استثمارها وتفاذي تعطيلها لأن ذلك يحملها تكلفة؛

* المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة دون اللجوء الى الديون طويلة الأجل؛

* المؤسسة قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصول المتداولة عند حلول أجل استحقاقها؛

* تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية نظرا لاعتمادها على رؤوس الأموال الخاصة في تعاملاتها والتي تشكل الجزء الأكبر من مواردها على عكس الديون طويلة الأجل والتي تشكل نسبة ضئيلة و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

* بطئ دوران الأصول الثابتة يعكس عدم فعالية المؤسسة في ادارة هذه الأصول وهذا ماينفي صحة الفرضية الثالثة؛

* انخفاض ملحوظ في نسب المردودية (التجارية، المالية، الاقتصادية)، وذلك نتيجة تراجع بعض المنتجات والذي صاحبه ضخامة بعض التكاليف.

أما من خلال الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي في تحليل الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة والتي جاءت نتائجها مخالفة لنتائج التحليل المعدة على أساس استحقاق، توصلنا الى ما يلي:

* الأنشطة التشغيلية ساهمت بشكل ايجابي في تحقيق الخزينة الصافية طيلة فترة الدراسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

* الأنشطة الاستثمارية والتمويلية أثرت سلبا على الخزينة الصافية، حيث أنها استهلكت هذه الأخيرة طيلة سنوات الدراسة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية؛

* عدم قدرة الأنشطة التشغيلية على تغطية كل العجز الناتج عن أنشطة الاستثمار والتمويل، مما أدى بالمؤسسة الى الاستدانة لتغطية العجز المتبقي؛

* المؤسسة ليست في وضعية مالية مريحة حسب الأساس النقدي، لكونها حققت خزينة سالبة خلال سنوات الدراسة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية كذلك.

2. الاقتراحات

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن طرح بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تنعكس إيجابا عن الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة وذلك فيما يلي:

* على المؤسسة استثمار الفائض المحقق في الخزينة لتفاذي تعطيل الأموال وتحمل التكلفة؛

- * إعادة النظر في هيكلها المالي حيث لوحظ أنها تعتمد بشكل كبير على الأموال الخاصة على حساب الديون طويلة الأجل والتي تتميز بانخفاض تكلفتها مقارنة بتكلفة الأموال الخاصة؛
- * على المؤسسة إعادة النظر في حجم الأصول الثابتة المستعملة لأن معدل دورانها منخفض، وذلك من خلال التنازل على الأصول الزائدة تجنباً لتحمل التكاليف التي تؤثر على مردوديتها؛
- * العمل على تحسين الإيرادات من خلال العمل على إعادة النظر في السياسات الخدمائية المتبعة؛
- * على المؤسسة أن تطالب الزبائن بتسديد التزاماتهم اتجاهها من خلال تقليص مهلة التحصيل الممنوحة لهم وتخفيض المبالغ المدفوعة للموردين من خلال التفاوض معهم من أجل تمديد مهلة الدفع، حتى تتمكن من تحصيل حقوقها لدى الغير من أجل تسديد التزامها اتجاه الموردين واستثمار الفوائض؛
- * المؤسسة مطالبة بمراجعة سياستها الاستثمارية والتمويلية والتي حققت عجز طيلة فترة الدراسة؛
- * على المؤسسة أن تقلل من سياسة الاقتراض التي تلجأ لها من أجل تغطية العجز في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، والتي تحد من استقلالية المؤسسة .

3. آفاق الدراسة

في الأخير يمكننا القول أن التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية كغيره من الأعمال البحثية يحتاج الى دراسات أخرى لإثرائه لكونه يشمل جوانب متعددة، ونظراً لحدود دراستنا نأمل توسيع مجال الدراسة من خلال:

- * إجراء دراسة مقارنة من المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
- * إجراء دراسة قياسية لدور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة؛
- * دور التحليل المالي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- آل شبيب دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
- 2- بن ساسي الياس، قريشي يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالي)، دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 3- جاد الرب سيد محمد، استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء، الأطر المنهجية والتطبيقات العملية مطبعة العشري، مصر، 2009 .
- 4- جاسم عبد الله عقيل، تقييم المشروعات، اطار نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر الأردن، 1999.
- 5- الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IFRS و IAS، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع الأردن، 2008.
- 6- حلوة حنان رضوان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 7- حماد طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، نظرة حالية ومستقبلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 8- حماد طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الثاني، الدار الجامعية للنشر، مصر 2002-2003.
- 9- الحيايي وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 10- خلف عبد الله علي، الحيايي وليد ناجي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن 2015.
- 11- خنفر مؤيد راضي، المطارنة غسان فلاح، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006.
- 12- الدوري مؤيد عبد الرحمن، أديب أبو نور الدين زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 13- الزبيدي حمزة محمود، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2006.

- 14- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 15- الشمري خالد توفيق، التحليل المالي الاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
- 16- الشنطي أيمن، شقر عامر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2007.
- 17- شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ، الطبعة الثانية دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 18- الشواورة فيصل محمود، مبادئ الإدارة المالية، إطار نظري ومحتوى عملي (التمويل - الاستثمار - التخطيط - التحليل المالي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 19- شيحة خميسي، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 20- الصيرفي محمد، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
- 21- عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون الأردن 2015.
- 22- عباس علي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 23- عدون ناصر دادي، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الجزء 1، دار المحمدية العامة، الجزائر 1999.
- 24- العلي أسعد حميد، الإدارة المالية، الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن 2012.
- 25- عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي ، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 26- العناتي رضوان محمد، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة السابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 27- فلاح حسن الحسيني، الدوري مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 28- القاضي حسين، حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2008.
- 29- كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .
- 30- الكرخي مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن، 2007.

- 31- كنجو عبود كنجو، فهد ابراهيم وهبي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 1997.
- 32- لسوس مبارك، التسيير المالي، الطبعة الثانية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 33- المبروك أبو زيد محمد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، 2009.
- 34- محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2008.
- 35- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية) الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 36- مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
- 37- مطر محمد، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2007.
- 38- مطر محمد، مبادئ المحاسبة المالية، مشاكل الاعتراف والقياس والافصاح، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 39- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الأردن، 2008.
- 40- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر الأردن، 2005.
- 41- النعيمي عدنان تايه، التميمي أرشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 42- وائل محمد صبحي ادريس، الغالبي طاهر محسن منصور، الإدارة الاستراتيجية، منظور منهجي متكامل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 43- GODUIN ALDERMAN، ترجمة نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية FINANCIAL ACCT، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2013.

ب- المقالات

- 1- تاج السر محمد صابر، التجاني ابراهيم عاصم، استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الاسمنت بالمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة لشركة اسمنت المنطقة الجنوبية وشركة اسمنت الجنوب، -أماراباك- مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد 21، المجلد 7، السعودية، 2016.

- 2- دادان عبد الوهاب، حفصي رشيد، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العالمي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 7، الجزائر، 2014.
- 3- دبابش محمد نجيب، قدوري طارق، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5-6 ماي 2013.
- 4- رمو وحيد محمود، الوتار سيف عبد الرزاق محمد، استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، العراق المجلد 32، العدد 100، 2010.
- 5- السرطاوي عبد الفتاح سعيد، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين في الفترة بين 2010-2017، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 02، المجلد 04، ديسمبر 2019.
- 6- العامري زهرة حسن، الركابي علي خلف، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية- مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 63، 2007.
- 7- محمودي مليك، نوي نور الدين، أثر الهيكل المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجلة البحوث في العلوم، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 2، الجزائر، 2016.
- 8- مزهودة عبد الملوك، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001.

ج- المذكرات

- 1- بلطار زوليخة، أثر ادراج الشركات في البورصة على أدائها المالي- دراسة حالة شركة روبية "NCA"-ROUIBA، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2014-2015.
- 2- بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة اتخاذ القرارات- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات 2005-2008 "KANAGHAZ"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- 3- بن واضح الهاشمي، تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- حالة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر-(2008-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2013-2014.

- 4- حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي- دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017.
- 5- دادان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج الإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية-حالة بورصتي الجزائر وباريس- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
- 6- قرشي محمد، التغيير التكنولوجي وأثره على أداء المؤسسات الاقتصادية من منظور بطاقة الاداء المتوازن- دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل - فرع جنرال كابل - بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
- 7- ريغة أحمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانتاج الآلات الصناعي-PMO، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013-2014.
- 8- سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة- سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008-2009.
- 9- شباح حمزة، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي -بالميلية -جيجل، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2013-2014.
- 10- الشلتوني فايز زهدي، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح من المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2005 .
- 11- عريف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة: عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2016-2017.
- 12- عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم- دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001-2002.
- 13- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي- دراسة حالة مؤسسة صيدال الأم، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2011-2012.

- 14- المطيري مشعل جهز، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، الكويت، 2010-2011.
- 15- معوج بلال، دور التحليل المالي بالموشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسس "NCA ROUIBA" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2015-2016.

د- النصوص القانونية

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 .
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الأربعاء 22 جمادى الأول 1924هـ الموافق ل 28 مايو 2008 م، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأول 1429 الموافق ل 26 مايو 2008.

ه- المحاضرات

- 1- نجار حياة، محاضرات في التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2015-2016.

و- المطبوعات

- 1- ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي تخصص ادارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر، 2016-2017.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

LES LIVRES

- 1- barreau Jean, Delahaye jacqueline, **gestion financière manuelle et applications**, 7'eme édition dunod, paris, 1998.
- 2- charron Jean luc, sèpari sabine, **organisation et gestion de l'entreprise**, 2eme édition, dunod, paris, 2001.
- 3- chiha. K, finance d'entreprise, **approche stratégique**, édition Houma, Alger 2009.
- 4- Papin Rebert, **l'art de diriger**, 2'eme édition, dunod, paris, 2002.

الملاحق



E.P. DUJENDJEN
EP DUJENDJEN
 BP 87 ACHOUAT JUEL

(01) المراجعة رقم

Matricule Fiscal : 00000180442229262
 Article : 180319133050

Exercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

22/09/20 10:59

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2016



Unité:

ACTIF	Note	2016 Brut	2016 Amort- Prov.	2016 Net	2015 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		11 642 090,00	6 593 550,82	5 048 539,18	3 916 286,68
Immobilisations corporelles		6 396 892 769,29	3 177 820 844,48	3 219 071 924,81	2 953 720 225,94
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 404 272 993,20	373 077 701,89	1 031 195 291,31	847 960 113,94
Installations, machines et outillage		2 282 754 582,10	1 200 799 321,36	1 081 955 260,74	1 011 009 001,54
Matériel de transport		2 661 100 292,70	1 568 568 606,74	1 092 531 686,96	1 080 497 132,94
Autres immobilisations corporelles		48 764 901,29	35 375 214,49	13 389 686,80	14 257 870,46
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		315 900 933,79	0,00	315 900 933,79	221 501 846,29
Immobilisations financières		6 131 905 000,00	37 034 102,90	6 094 870 897,10	4 231 001 602,42
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		131 500 000,00	37 034 102,90	94 465 897,10	79 187 222,42
Autres titres immobilisés		6 000 000 000,00	0,00	6 000 000 000,00	4 151 409 380,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		405 000,00	0,00	405 000,00	405 000,00
Impôts différés actif		138 426 120,81	0,00	138 426 120,81	139 584 604,20
TOTAL ACTIF NON COURANT		12 994 766 913,89	3 221 448 498,20	9 773 318 415,69	7 549 724 565,53
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		157 047 471,16	0,00	157 047 471,16	118 239 433,65
Marchandises, Matières et fournitures		0,00	0,00	0,00	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		157 047 471,16	0,00	157 047 471,16	118 239 433,65
Créances et emplois assimilés		1 951 251 330,52	(187 101 788,35)	1 764 149 542,17	1 206 881 685,58
Clients		1 220 772 865,30	187 101 788,35	1 033 671 076,95	467 815 138,21
Autres débiteurs		59 326 214,32	0,00	59 326 214,32	26 514 736,27
Impôts et assimilés		671 152 250,90	(0,00)	671 152 250,90	712 551 811,10
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		4 371 031 110,47	0,00	4 371 031 110,47	5 764 193 635,65
Placements et autres actifs financiers courants		(0,00)	0,00	(0,00)	600 000 000,00
Trésorerie		4 371 031 110,47	0,00	4 371 031 110,47	5 164 193 635,65
TOTAL ACTIF COURANT		6 479 329 912,15	(187 101 788,35)	6 292 228 123,80	7 089 314 754,88
TOTAL GENERAL ACTIF		19 474 096 826,04	(3 408 550 286,55)	16 065 546 539,49	14 639 039 320,41

(02) المراجعة المالية

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

21/09/20 09:53

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2016



Passif	Note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		7 770 367 221,00	6 429 359 306,35
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 963 922 165,44	2 099 228 315,40
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(0,00)	(66 880 400,75)
Dont:			
Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat		0,00	0,00
Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		13 646 458 881,64	12 373 876 716,20
Part des minoritaires (1)		131 500 000,00	131 500 000,00
TOTAL I		13 777 958 881,64	12 505 376 716,20
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
(0,00)		(0,00)	12 975 980,00
Impôts (différés et provisionnés)		17 160,00	25 740,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		363 956 112,04	386 154 384,73
produits comptabilisés d'avance à long terme		378 576 243,95	391 393 171,55
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		742 549 515,99	790 549 276,28
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		166 344 079,38	120 886 463,75
Autres Créditeurs		59 160,00	28 000,00
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		1 114 969 823,45	1 014 555 324,90
Autres dettes courantes		263 665 079,03	207 643 539,28
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 545 038 141,86	1 343 113 327,93
TOTAL GENERAL PASSIF		16 065 546 539,49	14 639 039 320,41

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



E.P. DJENDJEN
E.P. DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JUEL

الملاحق رقم (03)

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

21/09/20 10:57

Compte de resultats (Par nature)



Unité:

	Note	2016	2015
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises	0,00	0,00	0,00
Ventes de produits finis	0,00	0,00	0,00
Ventes de travaux	0,00	0,00	0,00
Prestations de services	3 539 467 964,20	3 903 122 905,88	3 903 122 905,88
Autres ventes	1 271 589 782,04	1 079 149 736,15	1 079 149 736,15
Variation stocks produits finis et en cours	0,00	0,00	0,00
Production immobilisée	0,00	0,00	0,00
Subventions d'exploitation	0,00	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		4 811 057 746,24	4 982 272 642,03
Achats consommés	(141 406 062,43)	(133 664 760,64)	(133 664 760,64)
Services extérieurs et autres consommations	(289 349 730,86)	(290 650 850,78)	(290 650 850,78)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(430 755 793,29)	(424 315 611,42)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		4 380 301 952,95	4 557 957 030,61
Charges de personnel	(1 722 147 235,09)	(1 645 499 509,84)	(1 645 499 509,84)
Impôts, taxes et versements assimilés	(110 704 701,18)	(119 267 845,79)	(119 267 845,79)
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 547 450 016,68	2 793 189 674,98
Autres produits opérationnels	60 645 169,71	65 079 931,11	65 079 931,11
Autres charges opérationnelles	(18 219 481,76)	(22 494 981,51)	(22 494 981,51)
Dotations aux amortissements et aux provisions	(738 221 314,99)	(772 246 423,62)	(772 246 423,62)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	533 409 088,65	496 820 615,95	496 820 615,95
V - RESULTAT OPERATIONNEL		2 385 063 478,29	2 560 348 816,91
Produits financiers	174 058 861,35	173 293 703,09	173 293 703,09
Charges financières	(3 905 874,81)	(38 850 761,77)	(38 850 761,77)
VI - RESULTAT FINANCIER		170 152 986,54	134 442 941,32
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		2 555 216 464,83	2 694 791 758,23
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	(590 144 396,00)	(644 811 369,00)	(644 811 369,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	(1 149 903,39)	49 247 926,17	49 247 926,17
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 579 170 865,95	5 717 466 892,18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(3 615 248 700,51)	(3 618 238 576,78)
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 963 922 165,44	2 099 228 315,40
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 963 922 165,44	2 099 228 315,40
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	0,00	0,00	0,00
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)	0,00	0,00	0,00
Part du groupe (1)	0,00	0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



(04) رقم 15

Matricule Fiscale 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2

Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

TABIEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode directe)



TABIEAU DES FLUX DE TRESORERIE	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		4 832 549 597,30	5 556 716 703,76
Sommes versées aux fournisseurs		(361 443 820,78)	(452 088 471,93)
Intérêts et autres frais financiers payés		(7 280 720,06)	(35 236 795,92)
Impôts sur les résultats payés		(580 330 232,00)	(573 741 823,00)
Organismes sociaux		(407 922 378,76)	(384 949 088,12)
Impôts et taxes assimilées		(570 417 256,70)	(760 442 593,70)
Autres encaissements		476 004 501,41	1 557 629 700,43
Sommes versées au personnel		(1 098 992 835,75)	(1 000 360 918,36)
Autres décaissements		(419 143 194,52)	(4 128 771,93)
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		1 863 023 660,14	3 903 397 941,23
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations co		(962 204 188,05)	(541 460 039,71)
Encaissements sur cessions d'immobilisations co		25 723 700,00	814 700,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations fi		(1 848 590 620,00)	(2 029 953 888,00)
Encaissements sur cessions d'immobilisations finan		0,00	0,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		122 593 122,72	134 389 667,02
Dividendes et quote-part de résultats reçus		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		(2 662 477 985,33)	(2 436 209 560,69)
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions		0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués		(500 000 000,00)	(500 000 000,00)
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	12 875 980,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assim		0,00	0,00
Incidences des variations des taux de change sur l		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		(500 000 000,00)	(487 124 020,00)
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		(1 299 454 325,19)	980 064 360,54
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		4 484 085 068,74	3 504 020 708,20
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		3 184 630 743,55	4 484 085 068,74
Variation de trésorerie de la période		(1 299 454 325,19)	980 064 360,54
Rapprochement avec le résultat comptable		0,00	0,00



E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JUEL

106 ر.م.ج
البحر

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2017 au 31/12/2017

21/09/20 10:04

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2017



Passif	Note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		8 456 423 489,34	7 770 367 221,00
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 196 558 665,67	1 963 922 165,44
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(0,00)	(0,00)
Dont:			
Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat		0,00	0,00
Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		13 696 651 650,21	13 646 458 881,64
Part des minoritaires (1)		(0,00)	131 500 000,00
TOTAL I		13 696 651 650,21	13 777 958 881,64
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		8 580,00	17 160,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		407 944 515,90	363 956 112,04
produits comptabilisés d'avance à long terme		261 402 832,33	378 576 243,95
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		669 355 928,23	742 549 515,99
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		561 784 430,65	166 344 079,38
Autres Créditeurs		6 000,00	59 160,00
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		795 366 724,85	1 114 969 823,45
Autres dettes courantes		142 272 656,86	263 665 079,03
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 499 429 812,36	1 545 038 141,86
TOTAL GENERAL PASSIF		15 865 437 390,80	16 065 546 539,49

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



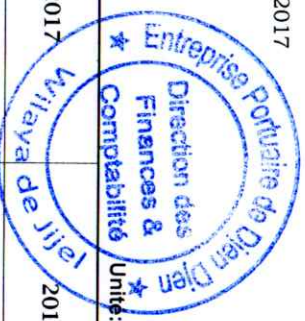
(09) رقم
المحاسبة 1

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2017 au 31/12/2017

21/09/20 10:54

Compte de resultats (Par nature)



	Note	2017	2016
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises	0,00	0,00	0,00
Ventes de produits finis	0,00	0,00	0,00
Ventes de travaux	0,00	0,00	0,00
Prestations de services	2 852 549 238,27	3 539 467 964,20	3 539 467 964,20
Autres ventes	1 176 640 037,98	1 271 589 782,04	1 271 589 782,04
Variation stocks produits finis et en cours	0,00	0,00	0,00
Production immobilisée	0,00	0,00	0,00
Subventions d'exploitation	0,00	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		4 029 189 276,25	4 811 057 746,24
Achats consommés	(119 360 604,42)	(141 406 062,43)	(141 406 062,43)
Services extérieurs et autres consommations	(237 743 079,11)	(289 349 730,86)	(289 349 730,86)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(357 103 683,53)	(430 755 793,29)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		3 672 085 592,72	4 380 301 952,95
Charges de personnel	(1 477 233 422,72)	(1 722 147 235,09)	(1 722 147 235,09)
Impôts, taxes et versements assimilés	(115 567 965,46)	(110 704 701,18)	(110 704 701,18)
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 079 284 204,54	2 547 450 016,68
Autres produits opérationnels	262 961 267,86	60 645 169,71	60 645 169,71
Autres charges opérationnelles	(181 405 084,30)	(18 219 481,76)	(18 219 481,76)
Dotations aux amortissements et aux provisions	(1 079 350 952,55)	(738 221 314,99)	(738 221 314,99)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	373 166 935,70	533 409 088,65	533 409 088,65
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1 454 656 371,25	2 385 063 478,29
Produits financiers	184 284 651,59	174 058 861,35	174 058 861,35
Charges financières	(1 906 786,23)	(3 905 874,81)	(3 905 874,81)
VI - RESULTAT FINANCIER		182 377 865,36	170 152 986,54
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		1 637 034 236,61	2 555 216 464,83
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	(441 876 280,00)	(590 144 396,00)	(590 144 396,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	1 400 709,06	(1 149 903,39)	(1 149 903,39)
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 849 602 131,40	5 579 170 865,95
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(3 653 043 465,73)	(3 615 248 700,51)
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 196 558 665,67	1 963 922 165,44
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 196 558 665,67	1 963 922 165,44
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	0,00	0,00	0,00
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)	0,00	0,00	0,00
Part du groupe (1)	0,00	0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
 BP 87 ACHOUAT JUEL

(08) رعية بلدية

Matricule Fiscal	0	0	0	0	1	8	0	4	4	2	2	9	2	6	2
Article	1	8	0	5	0	1	3	3	8	5	0				

Exercice allant 01/01/2017 au 31/12/2017

TABIEAU DES FLUX DE TRESORERIE
 (Méthode directe)



TABIEAU DES FLUX DE TRESORERIE	NOTE	2017	2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		4 367 251 933,97	4 832 549 597,30
Sommes versées aux fournisseurs		(375 113 640,84)	(361 443 820,78)
Intérêts et autres frais financiers payés		(49 927 088,90)	(7 280 720,06)
Impôts sur les résultats payés		(531 129 954,00)	(580 330 232,00)
Organismes sociaux		(380 866 553,97)	(407 922 378,76)
Impôts et taxes assimilées		(647 251 477,44)	(570 417 256,70)
Autres encaissements		367 470 245,34	476 004 501,41
Sommes versées au personnel		(1 006 904 600,84)	(1 098 992 835,75)
Autres décaissements		(485 258 136,12)	(419 143 194,52)
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		1 258 270 727,20	1 863 023 660,14
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations co		(1 595 188 163,45)	(962 204 188,05)
Encaissements sur cessions d'immobilisations co		3 082 069,00	25 723 700,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations fi		0,00	(1 848 590 620,00)
Encaissements sur cessions d'immobilisations finan		0,00	0,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		182 767 603,28	122 593 122,72
Dividendes et quote-part de résultats reçus		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		(1 409 338 491,17)	(2 662 477 985,33)
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions		0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués		(1 000 000 000,00)	(500 000 000,00)
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assim		0,00	0,00
Incidences des variations des taux de change sur l		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		(1 000 000 000,00)	(500 000 000,00)
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		(1 151 067 763,97)	(1 299 454 325,19)
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		3 184 630 743,55	4 484 085 068,74
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		2 033 562 979,58	3 184 630 743,55
Variation de trésorerie de la période		(1 151 067 763,97)	(1 299 454 325,19)
Rapprochement avec le résultat comptable		0,00	(0,00)



المحاسبة (09)

Exercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

20/09/2010 36

Bilan Actif
Exercice clos le **31/12/2018**



ACTIF	Note	2018 Brut	2018 Amort- Prov.	2018 Net	2017 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		11 642 090,00	9 905 856,66	1 736 233,34	3 289 704,18
Immobilisations corporelles		9 034 712 664,84	4 295 886 840,84	4 738 825 824,00	3 807 576 147,97
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 670 338 911,22	674 068 072,12	996 270 839,10	1 150 625 373,71
Installations, machines et outillage		3 051 114 217,48	1 649 451 367,54	1 401 662 849,94	1 616 709 637,10
Matériel de transport		4 259 594 144,24	1 928 567 931,72	2 331 026 212,52	1 029 247 613,83
Autres immobilisations corporelles		53 665 391,90	43 799 469,46	9 865 922,44	10 993 523,33
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		1 172 685 991,97	0,00	1 172 685 991,97	1 075 622 707,37
Immobilisations financières		4 596 000 000,00	0,00	4 596 000 000,00	6 000 405 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		4 596 000 000,00	0,00	4 596 000 000,00	6 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		(0,00)	0,00	(0,00)	405 000,00
Impôts différés actif		152 944 821,29	0,00	152 944 821,29	139 818 249,87
TOTAL ACTIF NON COURANT		14 967 985 568,10	4 305 792 697,50	10 662 192 870,60	11 026 711 809,39
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		215 615 694,49	(54 145 685,85)	161 470 008,64	167 152 574,18
Marchandises, Matières et fournitures		0,00	0,00	0,00	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		215 615 694,49	54 145 685,85	161 470 008,64	167 152 574,18
Créances et emplois assimilés		1 504 048 002,25	(516 570 120,19)	987 477 882,06	1 299 238 203,55
Clients		1 061 712 116,33	516 570 120,19	545 141 996,14	716 754 525,35
Autres débiteurs		15 537 206,88	0,00	15 537 206,88	15 340 508,20
Impôts et assimilés		426 798 679,04	(0,00)	426 798 679,04	567 143 170,00
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		4 154 399 322,53	0,00	4 154 399 322,53	3 372 334 803,68
Placements et autres actifs financiers courants		2 300 000 000,00	0,00	2 300 000 000,00	0,00
Trésorerie		1 854 399 322,53	0,00	1 854 399 322,53	3 372 334 803,68
TOTAL ACTIF COURANT		5 874 063 019,27	(570 715 806,04)	5 303 347 213,23	4 838 725 581,41
TOTAL GENERAL ACTIF		20 842 048 587,37	(4 876 508 503,54)	15 965 540 083,83	15 865 437 390,80



E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JUEL

10/11
اللاحق
الملاحق

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2

Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

21/09/20 09:58

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2018



Passif	Note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 196 582 155,01	8 456 423 489,34
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(0,00)	(0,00)
Dont:			
Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat		0,00	0,00
Résultat non affectés			
Part de la société consolidante) (1)		14 198 362 413,45	13 696 651 650,21
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		14 198 362 413,45	13 696 651 650,21
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		29 834 761,03	8 580,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		435 194 176,87	407 944 515,90
produits comptabilisés d'avance à long terme		248 245 464,36	261 402 832,33
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		713 274 402,26	669 355 928,23
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		56 201 827,67	561 784 430,65
Autres Créditeurs		56 910,00	6 000,00
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		833 469 060,40	795 366 724,85
Autres dettes courantes		164 175 470,05	142 272 656,86
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 053 903 268,12	1 499 429 812,36
TOTAL GENERAL PASSIF		15 965 540 083,83	15 865 437 390,80

(1) A utiliser uniquement pour la présentation de détails financiers consolidés.

Compte de resultats (Par nature)



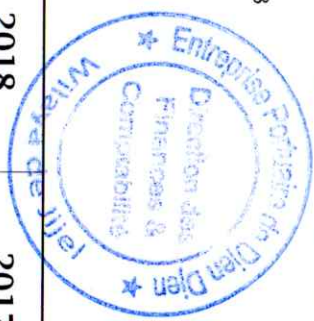
	Note	2018	2017
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises	0,00	0,00	0,00
Ventes de produits finis	0,00	0,00	0,00
Ventes de travaux	0,00	0,00	0,00
Prestations de services		2 695 133 203,49	2 852 549 238,27
Autres ventes		992 975 096,28	1 176 640 037,98
Variation stocks produits finis et en cours	0,00	0,00	0,00
Production immobilisée	0,00	0,00	0,00
Subventions d'exploitation	0,00	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 688 108 299,77	4 029 189 276,25
Achats consommés		(135 799 845,14)	(119 360 604,42)
Services extérieurs et autres consommations		(200 431 279,75)	(237 743 079,11)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(336 231 124,89)	(357 103 683,53)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		3 351 877 174,88	3 672 085 592,72
Charges de personnel		(1 527 645 071,77)	(1 477 233 422,72)
Impôts, taxes et versements assimilés		(118 006 150,30)	(115 567 965,46)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 706 225 952,81	2 079 284 204,54
Autres produits opérationnels		43 446 689,59	262 961 267,86
Autres charges opérationnelles		(38 972 330,93)	(181 405 084,30)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 209 978 227,07)	(1 079 350 952,55)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		644 151 710,05	373 166 935,70
V- RESULTAT OPERATIONNEL		1 144 873 794,45	1 454 656 371,25
Produits financiers		189 949 819,55	184 284 651,59
Charges financières		(8 236 041,15)	(1 906 786,23)
VI- RESULTAT FINANCIER		181 713 778,40	182 577 865,36
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		1 326 587 572,85	1 637 034 236,61
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(351 777 200,00)	(441 876 280,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(16 699 609,61)	1 400 709,06
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 565 656 518,96	4 849 602 131,40
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(3 607 545 755,72)	(3 653 043 465,73)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	0,00	0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)	0,00	0,00	0,00
Part du groupe (1)	0,00	0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

(Signature)

Exercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

TABIEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode directe)



TABIEAU DES FLUX DE TRESORERIE	NOTE	2018	2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		4 282 302 333,70	4 367 251 933,97
Sommes versées aux fournisseurs		(362 744 818,64)	(375 113 640,84)
Intérêts et autres frais financiers payés		(43 971 726,95)	(49 927 088,90)
Impôts sur les résultats payés		(308 434 977,00)	(531 129 954,00)
Organismes sociaux		(370 233 246,80)	(380 866 553,97)
Impôts et taxes assimilées		(623 859 965,00)	(647 251 477,44)
Autres encaissements		1 590 493 273,70	367 470 245,34
Sommes versées au personnel		(969 737 812,98)	(1 006 904 600,84)
Autres décaissements		(1 314 838 172,10)	(485 258 136,12)
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		1 878 974 887,93	1 258 270 727,20
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations co		(1 741 658 061,06)	(1 595 188 163,45)
Encaissements sur cessions d'immobilisations co		0,00	3 082 069,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations fi		(596 000 000,00)	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations finan		0,00	0,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		196 765 871,29	182 767 603,28
Dividendes et quote-part de résultats reçus		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		(2 140 892 189,77)	(1 409 338 491,17)
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions		0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués		(300 000 000,00)	(1 000 000 000,00)
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assim		0,00	0,00
Incidences des variations des taux de change sur l		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		(300 000 000,00)	(1 000 000 000,00)
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		(561 917 301,84)	(1 151 067 763,97)
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		2 033 562 979,58	3 184 630 743,55
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		1 471 645 677,74	2 033 562 979,58
Variation de trésorerie de la période		(561 917 301,84)	(1 151 067 763,97)
Rapprochement avec le résultat comptable		0,00	0,00

E.P DJENDJEN

EP DJENDJEN

BP 87 ACHOUAT TAHER JIJEL

الملاحق رقم (13)

Balance Générale

du 01/01/2016

Au 31/12/2016



No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice							
				Antérieur		Période		Cumul Exercice		Solde	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
445600	TVA DEDUCTIBLE SUR	3 868 599,98	0,00	0,00	0,00	136 520 689,99	124 307 739,74	136 520 689,99	124 307 739,74	16 081 550,23	0,00
445610	TVA DEDUCTIBLE SUR	70 419,27	0,00	0,00	0,00	15 383 931,49	15 454 350,76	15 383 931,49	15 454 350,76	0,00	0,00
445620	TVA DEDUCTIBLE SUR	2 723 645,15	0,00	0,00	0,00	19 474 682,09	21 532 080,46	19 474 682,09	21 532 080,46	666 246,78	0,00
445630	TVA SUR OPERATIONS	0,00	0,00	0,00	0,00	7 564 668,86	6 826 982,38	7 564 668,86	6 826 982,38	737 686,48	0,00
445730	TVA COLLECTEES SUR	0,00	113 566 407,95	0,00	0,00	460 180 312,14	524 998 278,59	460 180 312,14	524 998 278,59	0,00	178 384 374,40
445790	TVA A PAYER (EXIGIBLE SUR	0,00	82 233 292,00	0,00	0,00	217 782 783,00	288 441 166,00	217 782 783,00	288 441 166,00	0,00	152 891 675,00
445	Etat, taxes sur le chiffre	0,00	189 137 035,55	0,00	0,00	856 907 067,57	981 560 597,93	856 907 067,57	981 560 597,93	0,00	313 790 565,91
44	Etat, collectivités	0,00	189 137 035,55	0,00	0,00	856 907 067,57	981 560 597,93	856 907 067,57	981 560 597,93	0,00	313 790 565,91
4	CLASSE 4 - COMPTES DE	0,00	189 137 035,55	0,00	0,00	856 907 067,57	981 560 597,93	856 907 067,57	981 560 597,93	0,00	313 790 565,91
	Total General	6 981 513,00	196 118 548,55	0,00	0,00	856 907 067,57	981 560 597,93	856 907 067,57	981 560 597,93	863 888 580,57	1 177 679 146,48

الملاحق رقم (14)

Balance Générale

du 01/01/2017

Au 31/12/2017



No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice							
				Antérieur		Période		Cumul Exercice		Solde	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
445600	TVA DEDUCTIBLE SUR	16 081 550,23	0,00	0,00	0,00	108 492 626,79	117 824 204,71	108 492 626,79	117 824 204,71	6 749 972,31	0,00
445610	TVA DEDUCTIBLE SUR	0,00	0,00	0,00	0,00	14 618 698,34	14 618 698,34	14 618 698,34	14 618 698,34	0,00	0,00
445620	TVA DEDUCTIBLE SUR	666 246,78	0,00	0,00	0,00	21 384 563,40	20 363 039,29	21 384 563,40	20 363 039,29	1 687 770,89	0,00
445630	TVA SUR OPERATIONS	737 686,48	0,00	0,00	0,00	18 656 409,23	19 393 953,21	18 656 409,23	19 393 953,21	142,50	0,00
445690	PRECOMPTE	0,00	0,00	0,00	0,00	26 920 330,00	26 920 330,00	26 920 330,00	26 920 330,00	0,00	0,00
445730	TVA COLLECTEES SUR	0,00	178 384 374,40	0,00	0,00	335 315 162,27	330 934 918,93	335 315 162,27	330 934 918,93	0,00	174 004 131,06
445790	TVA A PAYER (EXIGIBLE SUR	0,00	152 891 675,00	0,00	0,00	301 642 953,00	155 862 232,00	301 642 953,00	155 862 232,00	0,00	7 110 954,00
445	Etat, taxes sur le chiffre	0,00	313 790 565,91	0,00	0,00	827 030 743,03	685 917 376,48	827 030 743,03	685 917 376,48	0,00	172 677 199,36
44	Etat, collectivités	0,00	313 790 565,91	0,00	0,00	827 030 743,03	685 917 376,48	827 030 743,03	685 917 376,48	0,00	172 677 199,36
4	CLASSE 4 - COMPTES DE	0,00	313 790 565,91	0,00	0,00	827 030 743,03	685 917 376,48	827 030 743,03	685 917 376,48	0,00	172 677 199,36
	Total General	17 804 281,09	331 594 847,00	0,00	0,00	827 030 743,03	685 917 376,48	827 030 743,03	685 917 376,48	844 835 024,12	1 017 512 223,48

الملاحق رقم (15)

Balance Générale

du 01/01/2018

Au 31/12/2018



No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Antérieur		Période		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
445600	TVA DEDUCTIBLE SUR	6 749 972,31	0,00	0,00	0,00	17 664 697,03	24 391 565,34	17 664 697,03	24 391 565,34	23 104,00	0,00
445610	TVA DEDUCTIBLE SUR	0,00	0,00	0,00	0,00	17 450 074,64	17 450 074,64	17 450 074,64	17 450 074,64	0,00	0,00
445620	TVA DEDUCTIBLE SUR	1 687 770,89	0,00	0,00	0,00	14 155 140,34	15 762 909,23	14 155 140,34	15 762 909,23	80 002,00	0,00
445630	TVA SUR OPERATIONS	142,50	0,00	0,00	0,00	17 521 124,00	17 521 124,00	17 521 124,00	17 521 124,00	142,50	0,00
445730	TVA COLLECTEES SUR	0,00	174 004 131,06	0,00	0,00	483 596 243,08	503 905 530,69	483 596 243,08	503 905 530,69	0,00	194 313 418,67
445790	TVA A PAYER (EXIGIBLE SUR	0,00	7 110 954,00	0,00	0,00	306 788 982,00	404 676 339,00	306 788 982,00	404 676 339,00	0,00	104 998 311,00
445	Etat, taxes sur le chiffre	0,00	172 677 199,36	0,00	0,00	857 176 261,09	983 707 542,90	857 176 261,09	983 707 542,90	0,00	299 208 481,17
44	Etat, collectivités	0,00	172 677 199,36	0,00	0,00	857 176 261,09	983 707 542,90	857 176 261,09	983 707 542,90	0,00	299 208 481,17
4	CLASSE 4 - COMPTES DE	0,00	172 677 199,36	0,00	0,00	857 176 261,09	983 707 542,90	857 176 261,09	983 707 542,90	0,00	299 208 481,17
	Total General	8 756 683,30	181 433 882,66	0,00	0,00	857 176 261,09	983 707 542,90	857 176 261,09	983 707 542,90	865 932 944,39	1 165 141 425,56

E.P DJENDJEN

EP DJENDJEN

BP 87 ACHOUAT TAHER JIJEL

(19) ابلحوق رجم

Balance Générale

du 01/01/2016

Au 31/12/2016



No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice							
				Antérieur		Période		Cumul Exercice		Solde	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
218700	MOBILIERS DE LOGEMENTS	2 537 654,46	0,00	0,00	0,00	53 933,04	11 400,00	53 933,04	11 400,00	2 580 187,50	0,00
218740	MOBILIER DE BASE DE VIE	4 029 192,77	0,00	0,00	0,00	237 776,92	153 100,85	237 776,92	153 100,85	4 113 868,84	0,00
218	Autres immobilisations	2 515 767 865,82	0,00	0,00	0,00	260 220 030,66	66 122 702,49	260 220 030,66	66 122 702,49	2 709 865 193,99	0,00
21	Immobilisations	5 728 689 325,04	0,00	0,00	0,00	786 135 074,65	117 931 630,40	786 135 074,65	117 931 630,40	6 396 892 769,29	0,00
2	CLASSE 2 - COMPTES	5 728 689 325,04	0,00	0,00	0,00	786 135 074,65	117 931 630,40	786 135 074,65	117 931 630,40	6 396 892 769,29	0,00
	Total General	5 728 689 325,04	0,00	0,00	0,00	786 135 074,65	117 931 630,40	786 135 074,65	117 931 630,40	6 514 824 399,69	117 931 630,40

E.P DJENDJEN

EP DJENDJEN

BP 87 ACHOUAT TAHER JIJEL

المحضر رقم (20)

Balance Générale

du 01/01/2017

Au 31/12/2017



No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
218510	MATERIELS DE CENTRES	100 194,01	0,00	0,00	0,00	0,02	0,00	0,02	0,00	100 194,03	0,00
218700	MOBILIER DE LOGEMENTS	2 580 187,50	0,00	0,00	0,00	228 200,00	228 200,50	228 200,00	228 200,50	2 580 187,00	0,00
218740	MOBILIER DE BASE DE VIE	4 113 868,84	0,00	0,00	0,00	70 000,00	229 683,77	70 000,00	229 683,77	3 954 185,07	0,00
218	Autres immobilisations	2 709 865 193,99	0,00	0,00	0,00	168 250 865,21	48 540 137,37	168 250 865,21	48 540 137,37	2 829 575 921,83	0,00
21	Immobilisations	6 396 892 769,29	0,00	0,00	0,00	1 286 157 527,89	167 541 103,19	1 286 157 527,89	167 541 103,19	7 515 509 193,99	0,00
2	CLASSE 2 - COMPTES	6 396 892 769,29	0,00	0,00	0,00	1 286 157 527,89	167 541 103,19	1 286 157 527,89	167 541 103,19	7 515 509 193,99	0,00
	Total General	6 396 892 769,29	0,00	0,00	0,00	1 286 157 527,89	167 541 103,19	1 286 157 527,89	167 541 103,19	7 683 050 297,18	167 541 103,19

E.P DJENDJEN

EP DJENDJEN

BP 87 ACHOUAT TAHER JIJEL

(21) الملاحق رقم

Balance Générale

du 01/01/2018

Au 31/12/2018



No Compte	Libellé	Ouverture		Mouvement de l'exercice						Solde	
				Anterieur		Periode		Cumul Exercice			
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
218510	MATERIELS DE CENTRES	100 194,03	0,00	0,00	0,00	8 500,00	8 500,00	8 500,00	8 500,00	100 194,03	0,00
218700	MOBILIER DE LOGEMENTS	2 580 187,00	0,00	0,00	0,00	340 000,00	0,00	340 000,00	0,00	2 920 187,00	0,00
218740	MOBILIER DE BASE DE VIE	3 954 185,07	0,00	0,00	0,00	19 500,00	19 500,00	19 500,00	19 500,00	3 954 185,07	0,00
218	Autres immobilisations	2 829 575 921,83	0,00	0,00	0,00	1 493 567 452,07	9 883 837,76	1 493 567 452,07	9 883 837,76	4 313 259 536,14	0,00
21	Immobilisations	7 515 509 193,99	0,00	0,00	0,00	1 529 452 594,73	10 249 123,88	1 529 452 594,73	10 249 123,88	9 034 712 664,84	0,00
2	CLASSE 2 - COMPTES	7 515 509 193,99	0,00	0,00	0,00	1 529 452 594,73	10 249 123,88	1 529 452 594,73	10 249 123,88	9 034 712 664,84	0,00
	Total General	7 515 509 193,99	0,00	0,00	0,00	1 529 452 594,73	10 249 123,88	1 529 452 594,73	10 249 123,88	9 044 961 788,72	10 249 123,88

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال قيامنا بدراسة حالة لمؤسسة ميناء جن جن من أجل تقييم أدائها المالي وذلك عن طريق تحليل قوائمها المالية المعدة على أساس الاستحقاق (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، وتحليل قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي، واستخلاص مجموعة من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والتعليق عليها، واستنادا إلى ما تم التوصل إليه لاحظنا أن المؤسسة في وضع مالي متوازن وهي تتمتع بأريحية مالية وبعيدة عن خطر العسر المالي وهذا حسب أساس الاستحقاق، أما حسب الأساس النقدي فالمؤسسة في وضع مالي حرج.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، تقييم الأداء المالي، القوائم المالية، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

Abstract:

This study aims to highlight the role that the financial analysis plays in evaluating the financial performance of the economic institution through our case study of the JAN-JAN Port Corporation in order to evaluate its financial performance by analyzing its financial statements prepared on the basis of accrual (budget and table of accounts results), and analyzing the list of flows The cash prepared on the cash basis, extracting a set of indicators of financial balance and financial ratios and commenting on them, and based on what has been reached, we noticed that the institution is in a balanced financial position and it enjoys financial comfort and is far from the risk of financial hardship and this is according to the basis of entitlement. Critical financial situation.

Keywords: financial analysis, financial performance evaluation, financial statements, financial balance indicators, financial ratios.